

دكتورة

ناهد إبراهيم دسوقى

أستاذ مساعد التاريخ الحديث والمعاصر
كلية الآداب - جامعة الإسكندرية



التاريخ الأمريكى

دكتورة
ناهد إبراهيم دسوقى
أستاذ مساعد التاريخ الحديث والمعاصر
كلية الآداب - جامعة الإسكندرية

٢٠٠٨م - ١٤٢٩هـ

دار المعرفة الجامعية
للطبع والنشر والتوزيع
٤٠ شارع سوتير - الأزاريطة - الإسكندرية ت: ٤٨٧٠١٦٣
٣٨٧ شارع قنال السويس - الشاطبي - الإسكندرية ت: ٥٩٢٣١٤٦

تقديم

استرعت الولايات المتحدة الأمريكية اهتمام الكثير من الباحثين من ناحية نجاح هذه الدولة فى أن تصبح قوة عظمى فى مدى قصير لا يتجاوز عدة قرون، ومن ناحية انجازاتها الواضحة فى المجالات الصناعية والاقتصادية والعلمية، ومن ناحية تجربتها الديمقراطية الناجحة .

إن الهدف من هذا الكتاب هو اعطاء صورة مبسطة للتاريخ الأمريكى منذ الكشف الأوروبى للعالم الجديد إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية ، ومساهمة متواضعة فى ابراز كيفية تحول هذه المستعمرات المتناثرة إلى دولة متحدة مهابة الجانب .

وتطرح هذه الدراسة عدة محاور هى :

أولاً : الهجرات التى اتجهت إلى العالم الجديد ودورها فى تأسيس دولة تختلف تمام الاختلاف عن العالم القديم .

ثانيًا : تحقيق التقدم السريع والنمو الاقتصادى المطرد بفضل قوة الإرادة والعزيمة التى تميز بها الشعب الأمريكى .

ثالثًا : التوسع الخارجى واتساع نطاق الاستثمارات الأمريكية ، والذى كان المحرك الأساسى له ذلك التقدم الاقتصادى الواضح والاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية .

رابعًا : إثبات الوجود الأمريكى على الصعيد الدولى سواء بالنسبة لأوروبا أو الشرق الأقصى أو الشرق الأوسط أو العالم العربى والنجاح الذى تحقق لهذه النظرية .

وقد ضمت هذه الدراسة تسعة فصول عالجت فيها اكتشاف العالم الجديد من خلال رحلات كريستوفر كولومبس ، وأوضحت كيفية تكون المستعمرات الأوروبية فى أمريكا وطبيعة سكان هذه المستعمرات مع إلقاء الضوء على بعض الأقليات مثل الهنود والزنوج . وتناولت فى هذه الفصول أيضًا موضوع حرب الاستقلال الأمريكية وحاولت بيان أثر هذه الحرب فى منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط والنتائج التى ترتبت عليها بالنسبة للمجتمع الأمريكى ، حيث كانت هذه الحرب من المنعطفات المهمة فى التاريخ الأمريكى ، ثم كان موضوع الحرب الأهلية الأمريكية بين ولايات الشمال والجنوب والتى برغم أنها شغلت حيزاً صغيراً فى التاريخ الأمريكى إلا أنها مثلت مرحلة على جانب من الأهمية حيث أعقبها انطلاقة اقتصادية واضحة وتوسع خارجى أدى إلى تحول الولايات المتحدة إلى دولة عظمى .

وقد عالجت فصول هذه الدراسة أيضًا موقف الولايات المتحدة من الحربين العالميتين الأولى والثانية مع التركيز على الخروج من العزلة إلى المشاركة فيهما ، ثم خصصت عدة فصول للحديث عن العلاقات الأمريكية– المصرية المبكرة والعلاقات الأمريكية مع دول الشرق الأقصى خلال القرن التاسع عشر وموقف الولايات المتحدة من بعض القضايا العربية فى محاولة لايضاح سياسة تأكيد الوجود الأمريكى أو إثبات الذات .

وأود أن أوضح أن هذه محاولة متواضعة لإلقاء الضوء على بعض جوانب

التاريخ الأمريكى وطرحها فى شكل مبسط للقارئ الكريم ، وأرجو أن أكون قد وفقت فى عرضها وعلى اللّٰه قصد السبيل ،

د. ناهد دسوقى

الاسكندرية - يولية ٢٠٠٧

الفصل الأول

- الكشف الاوروبى لامريكا
- سكان المستعمرات

الكشف الأوروبى للعالم الجديد

هناك اعتقاد بأن السكان الأصليين لقارة أمريكا الشمالية من الهنود قد هاجروا إليها من شمال آسيا بإتجاه ألاسكا ومنها إلى المناطق الدفيئة . ويوحى المظهر الجسمانى للهنود الأمريكيين من حيث الشعر الأسود واللون الأحمر النحاسى وعظام الوجنة العالية إلى أصولهم الشرقية ، ويعزز هذا الاعتقاد ما سجله العلماء من أنه خلال الفترات الجليدية اتصلت أمريكا الشمالية وآسيا عند مضيق بيرنج. ومن المحتمل أن أصحاب البشرة البيضاء الأوائل الذين اتجهوا إلى السواحل الأمريكية هم الڤايكنج الاسكندناڤيين الذين شقوا طريقهم بسفنهم أحادية الدفة من البحار الباردة قرب القطب الشمالى إلى جرين لاند خلال القرن العاشر الميلادى ، وأن ليف اريكسون Leif Ericsson هبط بالفعل إلى ما يعرف الآن بالولايات المتحدة الأمريكية . غير أن الڤايكنج لم يتمكنوا من الاحتفاظ بمركز ثابت فى هذا العالم الجديد ، ويعود الفضل فى اكتشاف أمريكا إلى كريستوفر كولومبس .

ولد كريستوفر كولومبس فى چنوة بإيطاليا حوالى عام ١٤٣٦م ولم تكن ثقافته عميقة ولكنه كان ملاحًا ماهرًا ورحل إلى لشبونة فى عام ١٤٧٠ حيث جذبته شهرتها كمركز للعلوم البحرية فى أوربا ونشاطها فى مجال الكشوف الجغرافية . وقد اندمج كولومبس فى المجتمعات الراقية فى لشبونة وتزوج من ابنة أحد الملاحين المرموقين وعمل فى خدمة ملكى أسبانيا فرديناند وايزابيلا. وقد اطلع كولومبس على أعمال بطليموس وروجر بيكون العالم الانجليزى الذى أخضع العلم للملاحظة والتجربة (مات عام ١٢٩٢)، كذلك قرأ لماركوبولو الرحالة العالمى، وقد توصل كولومبس إلى نتيجة هامة وهى أنه يمكن الوصول إلى الشرق عن طريق الإتجاه ناحية الغرب ، ولما كان كولومبس لا يملك وسائل تحقيق هذا الهدف لجأ فى البداية إلى الملك البرتغالى جون الثانى طالبًا منه العون ولكنه رفض فعرض خطته على فردنياند وايزابيلا وبعد إلحاح منه أحيل المشروع إلى جماعة من العلماء لدراسته ولكنهم رفضوه، فأرسل كولومبس إلى شقيقه فى انجلترا ليعرض المشروع على الملك الانجليزى هنرى السابع ولكنه قوبل بالرفض أيضًا . على أن

كولومبس لم ييأس وكرر عرض المشروع على فرديناند وايزابيلا وقابل الملكة واقنعها بفوائد المشروع وما يترتب عليه من عظمة ومجد لأسبانيا وبعد أن فرغت ايزابيلا من حروبها مع العرب وسقطت غرناطة العربية فى ايدى الاسبان فى (٢ يناير ١٤٩٢) بعد سيطرة عربية دامت ثمانية قرون، وبعد عدة شهور من الاستعداد تمت الموافقة على المشروع واقلعت ثلاث سفن فى ٢ أغسطس ١٤٩٢ م وعلى متنها حوالى مائتان وعشرون بحاراً وشقت طريقها حتى وصلت إلى جزر الكنارى ثم واصلت السير غربا، ولما طال الابحار لمدة شهر دون الوصول إلى الهدف تذمر البحارة وطالبوا بالعودة، ولكن واصل كولومبس الرحلة حتى لاحت لهم الأرض فى ١١ أكتوبر ١٤٩٢ أى بعد ٧١ يوماً من الابحار وكانت هذه الأرض هى جزر باهاما Bahama وبناما وامريكا الجنوبية، وقد اطلق كولومبس على هذه الارض سان سلڤادور San Salvador وكان كولومبس يعتقد أنه وصل إلى آسيا وظل على هذا الاعتقاد حتى وفاته. وفى سان سلفادور شاهد كولومبس سكان امريكا الاصليين الذين اطلق عليهم الهنود الحمر حيث كان لونهم يختلف عن لون أهل الهند وشعورهم سوداء مسترسلة. وقد أكتشف كولومبس أيضا جزيرتى كيوبا وهايتى واطلق عليها هسبانيولا Hispaniola أى الارض الاسبانية ثم قرر الرجوع إلى الملكة ليطلعها على نتيجة اكتشافه بعد أن ترك فى الاراضى الجديدة حوالى ٤٠ رجلا وأخذ معه عشرة من الهنود الحمر واسس بذلك أول مستعمرة اسبانية. على أن هذه المستعمرة لم تستمر طويلا بعد أن فر قائدها عائدا إلى اسبانيا. وبذلك يكون كولومبس قد فتح الطريق دون أن يدرى إلى قارة جديدة اكتشف منها اجزاء جديدة مثل جزيرة دومينيكا وترينيداد ومصب نهر الاورينوكو فى امريكا الجنوبية.

وقد بلغ عدد رحلات كولومبس إلى الاراضى الجديدة أربعة رحلات وبعد الرحلة الرابعة التى قام بها فى عام ١٥٠٤ كان اعداؤه قد كادوا له فأبعد عن

البلاط وتوفى عام ١٥٠٥.

ظهرت بعد ذلك اسماء جديدة لبعض الملاحين مثل أمريجوفيسبوتشى Amerigo Vespocci الذى اشتقت امريكا من اسمه وهو فلورنسى كان قد اكتشف ساحل البرازيل فى عام ١٥٠١ بعد ثلاث رحلات قام بها خلال الاعوام ١٤٩٧، ١٥٠١، ١٥٠٣. ولقد كتب امريجو بالتفصيل عن رحلاته حتى فاقت شهرته شهره كولومبس ولذلك اطلق اسمه على العالم الجديد فى عام ١٥٠٧ بعد أن اقترح أحد اساتذة الجغرافيا باللورين اسم America، وفى أول الأمر كان هذا الاسم يدل على البرازيل ثم استخدم للدلالة على امريكا الجنوبية ثم صار يرمز إلى الأمريكتين.

وقد تواصلت الرحلات الاسبانية للكشوف الجغرافية فى الفترة التالية فقد ارسلت حملة فى عام ١٥٢١ بقيادة هرناندو كورتيز Hernando Cortiz إلى المكسيك واحتلها وجعلها مستعمرة اسبانية وقد تعرض بعد البحارة الاسبان للضياع داخل غابات امريكا الاستوائية. وفى رحلة اخرى إلى المكسيك ايضا بقيادة كابيزا دوفكا Cobezade Vaca تحطمت سفينته فى خليج المكسيك وتاه فى انحاء تكساس حتى وصل إلى كاليفورنيا بصحبة الهنود الحمر. ومن هذه الرحلات رحلة هرناندو دوسوتو Hernando de Soto فى عام ١٥٤١ والتى اكتشف فيها نهر المسيسبى العظيم الذى يخترق امريكا الشمالية على أن أول اسيطان اسبانى دائم لأمريكا كان فى عام ١٥٦٥ فى سان أوجاستين بفلوريدا حينما قام الاسبان ببناء قلعه حصينة لحماية المنطقة من غارات الهنود الحمر.

اثارت هذه الاكتشافات اهتمام الدول الأوربية ومن ثم بدأت فى ارسالة رحلاتها إلى العالم الجديد؛ فارسلت انجلترا البحارة جون كابوت John Cabot وهو ايطالى الجنسية على متن سفينة انجليزية وتوغل شمالا حتى اكتشف لبرادور

ونيوفوندلاند فى عام ١٤٩٧ وادعى التاج البريطانى بعد ذلك ملكيته لمساحات شاسعة من العالم الجديد.

أما الاستيطان الانجليزى لامريكا فقد بدأ فى عام ١٦٠٧ حينما وصلت ثلاث سفن صغيرة إلى نهر جيمس ليس بغرض السلب والغزو بل للبحث عن الذهب والشراء العاجل من قبل شركة ڤيرجنينا التجارية حيث كلفتهم باختبار الاراضى ومدى صلاحيتها لسكنى الانجليز. ولقد واجه هؤلاء الانجليز مشقة واهوالا فى جيمس تاون James town حيث حاربهم الهنود الحمر حتى قرروا الهرب، واثناء عودتهم التقوا بسفن قادمة من انجلترا لمساعدتهم فعادوا مرة اخرى لمواصلة الكفاح. وكان من اشهر هؤلاء الملاحين جون سميث John Smith، وبرسى Percy، وبراون Brown والكوك Aleock ومدونيتر Midwinter وسرجنت Sergent ومارتن Martin وقد مثلوا البذور الأولى للاستعمار البريطانى حينما نجحوا بعد اثنتا عشرة سنة من العمل الشاق فى انشاء أول مستعمرة انجليزية أما فرنسا فقد ارسلت احد بحارتها ويدعى چاك كارتييه Jacques Cartier فى رحلة إلى العالم الجديد ووصل إلى مونتريال فى كندا فى عام ١٥٣٥.

وقد ثار النزاع بين اسبانيا وانجلترا حول تقسيم الممتلكات فى العالم الجديد وأن كان العامل الدينى قد لعب دوره فى هذا النزاع حيث اصبحت انجلترا دولة بروتستانتيه بعد حركة الاصلاح الدينى فى أوربا بينما اعتبرت اسبانيا نفسها حامية للمذهب الكاثوليكى، بالاضافة إلى عمليات القرصنة التى قام بها بعض البحارة الانجليز ضد السفن الاسبانية العائدة من العالم الجديد وكانت محملة بالذهب. وفى ظل هذه الظروف قرر فيليب ملك اسبانيا أن يضع حدا لهجمات القراصنة فقام بغزو انجلترا بالأسطول الإسبانى الشهير المعروف باسم الأرمادا Armada وذلك فى عام ١٥٨٨، ولكن السفن الإنجليزية نجحت فى تحطيم الأرمادا وبذلك تم القضاء على

قوة أسبانيا البحرية ولم تستطع منافسة انجلترا فى العالم الجديد.

وفى الفترة التالية بدأت انجلترا فى تأسيس امبراطورية المستعمرات فاختارت الملكة اليزابيث المنطقة الواقعة بين نهر سانت لورانس فى الشمال وفلوريدا فى الجنوب ليستوطن فيها الانجليز واطلق عليها اسم فرجينيا Virginia ، وهذه البقعة تمثل الساحل الشرقى لامريكا الشمالية. وبرغم الصعوبات والأهوال التى واجهت العديد من الرحلات الانجليزية إلا أن انتصار الانجليز على الارمادا الاسبانية زاد من حماس الشعب الانجليزى ومن حماس الطوائف الدينية من بروتستانتية وبيوريتانية ورجال الاعمال من الطبقة الوسطى الذين كانوا يرغبون فى استثمار أموالهم فيما وراء البحار. كان چون سميث- الذى سبق ذكره- أشهر ملاحى انجلترا ومن أنجح الشخصيات فى الحفاظ على بقاء مستعمرة ڤيرچنيا حيث نجح فى اقناع الهنود الحمر بامداد الرجال بالقمح لانقاذهم من الجوع، وحينما ظهرت الحاجة إلى الأيدى العاملة احضرت شحنة من الزنوج العبيد من افريقيا فى عام ١٦١٩ إلى المستعمرة وإلى مدينة چيمس تاون التى تأسست فى فرچينيا وحملت اسم چيمس الأول تكريما له. وبذلك بدأ نظام تواجد الزنوج فى امريكا والذى أدى إلى خلق مشكلة عنصرية فيما بعد.

اجتمع مجلس فرچينيا الأول فى ذات السنة لأقرار القوانين واللوائح الضرورية لتنظيم أمور المستعمرة ومن اللوائح التى اقرها أنه لم يكن لأحد أن يذبح الماشية إلا بإذن من الحاكم لأن الماشية كانت نادرة آنذاك وإذا سرق أحد قاربا من جاره أو من أحد الهنود عوقب بصرامة على فعلته وكان على رجال الدين أن يقدموا كل عام تقريرا عما قاموا به من عقود الزواج ومراسيم التعميد والموتى. وقد سجل چون بورى John Pory الذى وصل من انجلترا فى عام ١٦١٩ وصفا لأحوال فرچينيا فقال: «أن راعى البقر هنا يرتدى فى أيام الأحد رداءاً من الحرير اللامع، وزوجة

العامل من عمال مناجم الفحم ترتدى قبعة يزينها عقد من اللؤلؤ». وهذا الوصف يدل على مدى النجاح والثراء الذى حققه هؤلاء المغامرون دون النظر إلى المكانة الاجتماعية لكل منهم. وفى عام ١٦٢٠ قدم جماعة من المهاجرين من البيوريتان أى المتطهرين الذين وصلوا إلى شواطئ ماساتشوستس Massachusetts على سفينة صغيرة تحمل اسم ماى فلور May Flower . وقد جاء هؤلاء المهاجرون إلى أمريكا هربا من الاضطهاد لأنهم أرادوا أن يعبدوا الله على طريقتهم الخاصة التى قامت على البساطة والإيمان الخالص وهؤلاء احضروا معهم عائلاتهم وكان عددهم يربو على المائة وكان قد سبق لهم الهجرة من انجلترا إلى هولندا ولكنهم تطلعوا إلى الأرض الجديدة لينعموا بالحرية. استقر هؤلاء المهاجرون فى نيو انجلند New Englandثم اعدوا وثيقة تعرف باسم ميثاق ماى فلور May flower Compact ونصه : «باسم الله نحن الموقعين على هذا الرعايا المخلصين لمولانا الملك المهيب جيمس، لما كنا قد قمنا بهذه الرحلة تمجيدا لله وإعلاء لشأن المسيحية وتبجيلا لمليكنا وامتنا فإننا بموجب هذا الميثاق نتعاقد باخلاص أمام الله وبحضورنا جميعا ونكون هيئة مدنية سياسية لتحسين أمورنا وصيانة حياتنا وتعزيزا للأغراض المذكورة وبناء على ذلك سنقوم من وقت لآخر بسن عدد من القوانين واللوائح العادلة ونقرر من النظم والوظائف ما نعتقد أنه فى مصلحة المستعمرة وخيرها الشامل وقد وقعنا على ذلك فى ١١ نوفمبر ١٦٢٠ فى عهد مليكنا ومولانا جيمس ملك انجلترا وايرلندا واسكتلندا».

وقد وقع على هذه الوثيقة ٤١ رجلا ووافقوا على اختيار جون كارفر John Carver ليكون أول حاكم لمستعمرتهم. وقد أوضح هذا الميثاق حق الجميع فى الحرية والمساواة والديمقراطية مع الولاء التام للحكومة الانجليزية وطاعتها.

ومنذ عام ١٦٢٠ لم ينقطع سيل الهجرات من جميع انحاء اوربا إلى العالم

الجديد؛ فقد وصلت امريكا شعوب وسلالات مختلفة؛ فقد جاء الهولنديون إلى نيو نذر لاند New Nether Land والسويديون إلى دلوير Delware والفرنسيون إلى كارولينا الجنوبية South Carolina وكانوا قد أسسوا من قبل مستعمرة فى مدينة كيبيك Quebec بكندا فى عام ١٦٠٨، ونزح الاسبان إلى فلوريدا ونيو مكسيكو وكاليفورنيا والايرلنديون والاسكتلنديون والالمان إلى بنسلفانيا Pennsylvania، أما الانجليز فقد نزحوا إلى كل مكان، وقد جاء كل من هؤلاء باشياء مفيدة فالسويديون على سبيل المثال جاءوا بفن بناء الاكواخ من خشب الاشجار فكانوا هم أول من بنوها فى المستعمرات الامريكية المختلفة، وجاء الهولنديون بأمور كثيرة منها فكرة صديق الاطفال الصالحين القديس نيقولا، وجاء الالمان باساليبهم الناجحة فى الفلاحة وجاء الفرنسيون بالمهارة المأثورة عنهم فى زراعة الكروم. ولم يأت عام ١٧٧٦ حتى كانت فى منطقة ساحل المحيط الاطلنطى ثلاث عشرة مستعمرة تمتد حوالى ١٠٠٠ ميل من بين Maine إلى جورجيا Georgia وكان يقطنها نحو مليونين من السكان يظلهم جميعاً العلم الانجليزى برغم اختلاف أصولهم. وهذه قائمة باسماء المستعمرات واعوام تأسيسها .

- فرچينيا Virginia ١٦٠٧ .
- نيويورك New York ١٦١٤ .
- ماساتشوستس Massachussets ١٦٢٠ .
- مارى لاند Maryland ١٦٣٤ .
- رود أيلاند Rod island ١٦٣٦ .
- كونكتيكت Connecticut ١٦٣٦ .
- دلاور Delware ١٦٣٨ .
- كارولينا الشمالية North Carolina ١٦٥٠ .
- نيونزلاند New Nether land ١٦٥٠ .
- نيوجرسى New Jersey ١٦٦٤ .

- كارولينا الجنوبية South Carolina ١٦٧٠ .

- بنسلفانيا Pennsylvania ١٦٨٢ .

- جورجيا Georgia ١٧٣٣ .

وتعد رودايلاند أصغر المستعمرات وإن كانت اشدها نزوعاً إلى الاستقلال فقد انشائها روجروليام Roger Williams فى ١٦٣٦ ومنح سكانها الحرية الدينية فى عام ١٦٦٣ . أما مستعمرة بنسلفانيا فقد انشاءها وليام بن William Pen أحد اعضاء جماعة الاصدقاء التى تأسست فى انجلترا منذ عام ١٦٢٤ لمحاربة العنف ومناهضة الحرب والدعوة إلى السلم. أما مستعمرة جورجيا – فقد اسسها جيمس أوجلثورب James Oglethorpe كتجربة خيرية انسانية لمساعدة فقراء المدينه إذ كان السجن بسبب الدين من المسائل الخطيرة فى انجلترا فى ذلك العهد، وقد كان هدف اوجلثورب مساعدة الناس على أن يبدأوا حياتهم من جديد. أما مستعمرة نيونذر لاند التى اسسها الهولنديون فقد تغير اسمها فى ١٦٦٤ إلى نيويورك حين استولى عليها الانجليز..

وقد انشأ اللورد بالتيمور Baltimore وهو نبيل كاثوليكى مستعمرة ميرى لاند واستوطنها الكاثوليك من رجال الكنسية واتباعها.

لقد أنشأ هؤلاء المستعمرون مدنا عظيمة مثل فيلادلفيا Philadelphia وبوسطن Boston ونيويورك ووليا مزبورج Williamsburg وتشارلستن Charleston ودفعوا بالهنود الحمر الى الوراء وتوغلوا فى البلاد وبذلوا الجهود الشاقة وازالوا الغابات وحولوها الى مزارع للحبوب، لقد برز من بينهم التجار والبحاره والملاحون المهره وازدهرت الصناعات المختلفة مثل النسيج والصباغة وصهر الحديد وصيد الاسماك وصياغة الفضة. وقد نتج عن انصهار هذا الخليط الجديد من المستعمرين

جيل جديد وشعب متوثب له افكار جديده وتطلعات جديده وقد عبر من ذلك هكتور سان جون Hector San John وهو فرنسى عاش فى مستعمرة نيويورك عشرين عاما منذ عام ١٧٥٩ فكتب يقول: « ليس لنا امراء نكد ونجوع ونبذل الدماء من اجلهم فالمرء هنا حر كما يجب ان يكون. فمن هو اذن الرجل الامريكى الرجل الجديد؟ هو إما اوربى أو من سلاله اوربية وهنا ترى هذا الخليط العجيب من شعوب مختلفة فترى فى الاسرة الواحده الجد انجليزى والزوجة هولندية وزوج الابنه فرنسى والاحفاد يتزوجون من زوجات من اصول مختلفة فهنا اختلط افراد من أمم مختلفة وامتزجت دماؤهم فنشأ عنها شعب جديد سوف يحدث فى العالم تطورات عظيمة لأن الامريكى رجل تحدوه مبادىء جديده وافكار جديدة» .

ومن الامور الجديرة بالذكر ان سكان هذه المستعمرات اقروا عده مبادىء جديدة، من ذلك مثلا المبدأ القائل ان دين الانسان من شأنه هو فلا يمكن منع هجرة الكاثوليك الذين قامت على أكتافهم مستعمره ميريلاند، ولا يمكن منع هجرة اليهود الى امريكا وهم من بين الذين استوطنوا فيلادلفيا ونيويورك، ولا يمكن منع هجرة البروتستانت وهم الذين بدأوا الاستقرار فى نيوانجلاند وبذلك اتيحت الفرصه لجميع العقائد والاديان للنمو والازدهار فى هذه الاراضى الرحبه الجديدة.

ومن المبادىء الجديده التى ارتبطت بهذه المستعمرات ايضا عدم النظر الى نسب الانسان وموطنه الاصلى الذى نزح منه فلم يسأل المهاجر عن ماضية بل يسأل عن مقدرتة على الأنشاء والتعمير فلم يوصد الباب فى وجه أحد لانه كان يهودا او ايلنديا أو من سكان ويلز، فقد كانت الارض متسعه لكل رجل من أى شعب ولم يستثن من ذلك الا الزنوج الارقاء.

نظام الحكم فى المستعمرات

كانت المستعمرات الانجليزية فى امريكا تمثل اهمية كبيرة بالنسبة لاقتصاد انجلترا ولذلك تميزت سياسة حكام انجلترا بتشديد القبضة عليها ، واذا كانت هذه المستعمرات قد وضعت تحت ادارة رجال الاعمال والمقربين من التاج البريطانى فهؤلاء استمدوا سلطاتهم من الملكية، وكانت تمنحهم حكما ذاتيا واسع النطاق طالما ظل الجميع اوفياء للملك ولكن فى بعض الاحيان كان يتم دمج بعض المستعمرات فى مقاطعة واحده وتوضع تحت السيطرة الملكية المباشرة كما حدث فى عام ١٦٨٦ حينما تم دمج نيوانجلاند ونيويورك ونيوجيرسى فى مقاطعةواحدة وعين عليها حاكم لم يهتم الا بجمع المال للخزينة الملكية وقيد الحريات وفرض الضرائب الباهظة على السكان، ولكن واجه الامريكيون هذا الأمر بمنتهى الحزم والقوا القبض على هذا الحاكم واعادوه الى انجلترا.

كانت غالبية المستعمرات تتكون من الحاكم ثم مجلس يعينه التاج وكان يمثل السلطة التشريعية العليا ثم مجلس تمثيلى ينتخب السكان اعضاءه وكان لجميع السكان حق التصويت فى هذا المجلس. وقد كانت الحياه فى المدن الصغيره تتركز حول الكنيسة والمدرسة والمزرعه وكانت المناطق التى استقر فيها البيورتيان تهتم اهتماما كبيرا بالتعليم وجعلته الزاميا منذ عام ١٦٥٠ وبفضلهم تم تأسيس جامعه هارفارد Harvard منذ عام ١٦٣٦ . اما فى المناطق الزراعية مثل فيرجينيا وكاليفورنيا فلم يكن الحكم الذاتى واضحا لعدم تركز السكان فى منطقة واحده مما جعل اجتماعهم صعبا. أما فى الجنوب فقد تلاشت الطبقة الوسطى وظهرت الفروق واضحة بين الاغنياء والفقراء بينما تواجدت الملكيات الكبيرة فى الوسط وكذلك المزارع المتوسطه والصغرى مثل بنسلفانيا، وتقدمت فيلادلفيا واطلق عليها مدينة «المحبه الاخويه» واصبحت اهم مدينة فى امريكا القرن الثامن عشر بفضل

شخصيه بنجامين فرانكلين Benjamin Fraklin (١٧٠٦- ١٧٩٠) الـذى اخترع مانع الصواعق ووضع اساس علم الكهرباء وعلم نفسه اللغات الفرنسية والايطالية والأسبانية واللاتينية وطبع اول رواية بمطبعة امريكية خالصة وانشأ أول مكتبة عامة للاعاره فى فيلادلفيا ونظم الفرق الأولى للشرطة والمطافئ فى المستعمرات وكان سفيرا غير رسمى من المستعمرات الى انجلترا بالاضافة الى كونه سياسيا وعالما وفيلسوفا وكانت نظرته الى مستقبل المستعمرات تتميز بالحكمة ويعد أول من اقترح اتحادها لتصبح قوه يحسب حسابها. ويعد الحكم الذاتى هو النظام السائد فى غالبية المستعمرات الامريكية إلا انه منذ منتصف القرن الثامن عشر بدأت تظهر اتجاهات سياسية جديدة عند الأمريكيين جعلتهم متميزين عن سكان الجزر البريطانية، فقد مارسوا حل الكثير من مشاكلهم بانفسهم وعالجوا موضوعات الأمور السياسية بصوره مستقلة نظرا لبعد المسافة والوقت الطويل الذى كان يتطلبه مراجعة الاداره المركزية فى لندن ونظرا لغياب الرقابه من قبل حكومه لندن فكانت سلطة الحكومة المركزية ضعيفة وكان لا يشعر بها الا فئة من المقربين من التاج الملكى. وقد جعل هذا الوضع سكان المستعمرات يشعرون بأنهم مواطنون من الدرجة الثانية وان حكومة لندن لا تعاملهم على قدم المساواه مع سكان الوطن الأم وانها لا تنظر لمصالحهم الخاصه بعين الاعتبار وقد تبلورت هذه العقلية الأمريكية الجديده بعد صلح باريس عام ١٧٦٣ بين انجلترا وفرنسا وبدأت الانتقادات العلنيه لاسلوب الحاكم البريطانى تنتشر وبدأت الرغبه فى تكوين نظام سياسى خاص بالمستعمرات منفصل عن بريطانيا. وفى ظل هذه الأوضاع ايضا كان التفكير فى اتحاد وترابط بين المستعمرات وكانت البوادر الأولى فى انضمام بعض الولايات فى شكل اتحاد يقوم على الصداقه والمودة ومراعاة مصلحة الجميع. وستكون هذه بوادر حرب الاستقلال الأمريكية الذى سنتحدث عنها فيما بعد .

سكان المستعمرات

يعيش على أرض الولايات المتحدة الان ما يقرب من ١٥٠ مليون نسمة فى ترابط وتآلف ، وهؤلاء ينتشرون فى تجمعات كثيفة تصل إلى بضعة ملايين وتجمعات صغيرة لا تضم سوى اعدادا قليلة متناثرة. وسكان امريكا يشتملون على عدة جنسيات وفئات فهناك البيض والزنوج والاغنياء والفقراء والكاثوليك والبروستانت واليهود والعمال والموظفين والاشتراكيين والديمقراطيين.

وقد تزايد سكان امريكا على مر التاريخ، فقد كان مجموعهم فى عام ١٦٥٠م ٥٢ ألف نسمة باستثناء الهنود– سكان امريكا الاصليين– ثم زاد هذا العدد بعد ٥٠ عاما ليصبح ٢٧٥ ألف نسمة، وفى عام ١٧٥٠ اصبح سكان المستعمرات مليون نسمة، وفى عام ١٧٩٠ قفز عددهم إلى ٣,٩٢٩,٠٠٠ نسمة. لقد ضم هؤلاء السكان عناصر من الانجليز والايرلنديين والاسكتلنديين والألمان والايطاليين والهولنديين والفرنسيين والسويديين والفنلنديين وعلى ذلك اصبح هناك العديد من اللغات والمهارات والعادات والتقاليد، وقد أختلفت أهداف هذه العناصر السكانية فمنهم من قصد العالم الجديد من أجل الثراء ومنهم من قصد المغامرة، ومنهم الفارون من الضغوط الدينية، ومنهم مرتكبى الجرائم والهاربين من الاحكام ومنهم اصحاب الديون. ولكن ابرز هذه العناصر السكانية كان الانجليز والالمان والفرنسيين وسنحاول الحديث عن بعض هذه العناصر.

أولا:– الانجليز:–

بأز توافد الانجليز على امريكا منذ عام ١٦٠٦ حينما تكونت شركتان بموافقة الملك جيمس الأول James I وهى شركة لندن وشركة بليموث Plymouth ، وقد منحت الشركة الاولى حق الاستيطان والتجارة فى المنطقة الممتده من خط عرض

٣٤ ° إلى ٣٨ °، أما الشركة الثانية فقد منحت نفس الحقوق من المنطقة الممتده من خط عرض ٣٨ ° إلى ٤٥ °. ولم تحقق هاتان الشركتان نجاحا يذكر فى مجال المشروعات التجارية ولكنها فتحتا الطريق أمام الاستيطان. لقد اعتقد المستوطنون الانجليز أن فريجينيا هى المكان المناسب لتحقيق الثراء وأسسوا فى عام ١٦٠٧ أول مستعمرة انجليزية فى امريكا فى مدينة جيمس تاون، ولكن حلم الذهب والثراء لم يتحقق سريعا لان فرجينيا كانت فى حاجة إلى عمل شاق وجهد مضاعف. وفى عام ١٦١٦ قدم مهاجرون جدد من انجلترا وواصلوا العمل الشاق وانفقوا اموالا ضخمة فى مواجهة الجوع والمرض وهجمات الهنود الحمر، وفى عام ١٦٢٤ تم حل شركة لندن واصبحت فرجينيا أول مقاطعة ملكية فى امريكا. أما شركة بليموث فقد بذلت جهودا أكيدة فى نيوانجلند New England ولكن واجهها الفشل فى عام ١٦٠٨، ثم اعيد تنظيمها فى ١٦٢٠ تحت اسم مجلس نيوانجلند، وفى نفس العام وصلت السفينة ماى فلور May Flower وعليها جماعة من المتديين البيوريتان Puritans ليؤسسوا أول مستوطنه مستقرة فى نيوانجلند فى منطقة بليموث، ثم تم دمج بليموث مع مستعمرة ما ساتشوستس فيما بعد. وحينما توج الملك شارل الاول فى عام ١٦٢٥ أصبح الاستعمار الانجليزى واضحا فى امريكا حيث هاجر العديد من البيورتيان إلى امريكا فى دفعات وصل بعضها إلى ٢٠ ألف شخص، وفى خلال عام ١٦٣٠ زاد عدد المهاجرين الانجليز واستقروا فى رودايلاند ونيوكونكتيكت Connecticut، ولكن لم يحدث امتزاج بين البيورتيان والجماعات الدينية الاخرى مثل Quackers والارثوذكس. وقد ظهرت مشروعات استيطانية اخرى فى هذه الفترة ايضا فى ماريلاند وبنسلفانيا حيث اسست بعض الجماعات الكاثوليكية العاربة من انجلترا مستعمرات بها فى ١٦٣٤ . وفى ١٦٨١ وصل وليام بن William Pen واستقر فى بنسلفانيا ومعه مجموعه من الكويكرزو

اصبحت من اغنى وانجح المستعمرات. واستمرت المستعمرات الانجليزية فى التزايد حتى بلغت ثلاثة عشرة مستعمرة تحت التاج البريطانى وشكل الانجليز غالبية السكان بنسبة ٩/١٠ المستعمرين .

ثانيا:- الهولنديون:-

بينما كان الانجليز يستوطنون فرجينيا ونيوانجلند وصل الهولنديون واستقروا فى المنطقة الوسطى من هذه المستعمرات. فقد كون الهولنديون فى عام ١٦٢١ شركة الهند الغربية ووصل مهاجرون منهم إلى مانهاتن ليكونوا مستعمرة امستردام الجديدة New Amesterdam وامتدت مستوطناتهم إلى هدسن Hudson ودلاور Delaware ولكن قامت الحرب بين انجلترا وهولندا فى عام ١٦٦٤ وتمكن الاسطول الانجليزى من الاستيلاء على جميع مستوطنات الهولنديين وكان عدد سكانها حوالى ٨ آلاف نسمة. وإذا كانت هولندا قد فقدت مستعمراتها فإن التأثير الحضارى الهولندى ظل باقيا لعدة اجيال من حيث اللغة وفنون العمارة والنظافة واساليب الزراعة . وقد أشار المؤرخون الامريكيون إلى عادات الهولنديين الباقية فى امستردام الجديدة برغم توافد العديد من الجنسيات الأخرى عليها مثل السويديين والفنلنديين والفرنسيين والبرتغاليين واليهود والاسكتلنديين والاسبان والنرويجيين والدانماركيين والبوهيميين والبولنديين والألمان والايطاليين وعدد قليل من الانجليز وهؤلاء جميعا أقاموا لفترة من الوقت مع الهولنديين وتأثروا بهم وهذا يفسر لنا تواجد حوالى ثمانية عشرة لغة تحدث بها السكان وظل التأثير الهولندى باقيا بينهم ولم يندثر .

ثالثا:- الألمان:-

كانت أهم جماعات المهاجرين إلى امريكا خلال القرن الثامن عشر الألمان

والاسكتلنديين والايرلنديين، وبرغم أن الألمان كانوا قلة حتى منتصف القرن فإن هجرتهم نشطت بعد ذلك . وكانت دوافع الهجرة متزامنه مع الاحوال السياسية والاقتصادية والدينية التى كانت تمر بها ألمانيا، ففى أثناء حرب الثلاثين عاما «١٦١٨– ١٦٤٨» كانت المانيا مركزا للاضطرابات ولذلك هاجر سكان منطقة البلاتينات Palatinate إلى امريكا باعداد كبيرة ، وفى فترة حركة الاصلاح الدينى نشطت الهجرة إلى امريكا ايضا. وفى عام ١٦٨٣ هاجر فرنسيس دانييل باستورياس Francis Daniel Pastorius ومعه حوالى ١٣ أسرة المانية إلى بنسلفانيا ووضع بذلك اساس المستعمرات الالمانية الصغيرة فى امريكا، وحينما زاد معدل الهجرة بعد ذلك تكونت المدن الالمانية فى فيلادلفيا ومن ثم اصبحت الاخيرة مركزا للهجرة وللتوزيع إلى المناطق الاخرى، وقد أنتشرت مع الألمان عاداتهم وتقاليدهم واساليبهم الزراعية. وفى عام ١٧٦٦ شكل الالمان نحو ثلث سكان بنسلفانيا، ثم تحركوا جنوبا فى اتجاه فرجينيا وفى شمال كارولينا وفى جورجيا وغالبية الالمان الذين سكنوا هذه المناطق وفدوا إليها فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر. أما عن اعداد الألمان فى نيوانجلند فهى لاتكاد تذكر ولكن اعدادهم فى نيويورك كانت واضحة ووصلت إلى ٣٠٠٠ شخص فى عام ١٧١٠. وفى ماريلاند تركزت قلة من الألمان فى الغرب. وبرغم ان الألمان اشتهروا بمهاراتهم فى مجال الزراعة فقد كان بينهم عدد كبير من ذوى الميول الفنية وخاصة فى مجال الفنون التشكيلية، وقد اتهمهم البعض بالتعصب والانعزالية ووصفهم بنجامين فرانكلين بالغباء، ولكن هذا لا ينفى من أن الالمان حملوا معهم إلى امريكا الثراء والنزاهة واساليب الصناعة والتعليم وقد برز عدد كبير منهم فى مجال الطباعة والنشر ويمكن القول انه استقر فى امريكا بعد استقلالها حوالى ١٢,٠٠٠ ألمانى بصفة دائمة.

رابعا:- الأسكتلنديون والايرلنديون :-

وهؤلاء يمثلون الهجرة الكبيرة الثانية خلال القرن الثامن عشر وقد هاجر الاسكتدلنديون حينما اضطهدهم الملك جيمس الاول لرغبته فى جعل بلاده

بروتستانتية وقد اتجهوا أول الامر إلى اقليم اولستر Ulster فى ايرلندا، وبعد حوالى قرن من الزمان واجهوا ظروفا اقتصادية صعبة فقرروا الهجرة إلى امريكا.

لقد أبحر إلى امريكا فى عام ١٧١٨ حوالى ٤,٢٠٠ شخص وبعد عام ١٧٤٠ زادت معدلات الهجرة فى ايرلندا وبلغت ١٢,٠٠٠ شخص سنويا، وبلغ مجموع الاسكتلنديين والايرلنديين حوالى ٢٠٠,٠٠٠ شخص قبل عام ١٧٧٦ واستقروا على سواحل المحيط الاطلنطى أولا ثم اتجهوا بعد ذلك إلى الدواخل.

وقد فشل الاسكتلنديين والايرلنديون فى الاندماج مع البيوريتيان فى ماس تشوستى ولذلك استقروا فى مين Maine ونيوهامبشاير New Hampshire وڤيرمونت وغرب نيوانجلند، وقد شكلوا ايضا ثلث سكان بنسلفانيا.

وقد بلغ عدد المستعمرات الاسكتلندية والايرلندية بعد عام ١٧٧٦ حوالى ٥٠٠ مستعمرة صغيرة موزعة كالاتى : ٧٠ مستعمرة فى نيوانجلند، ٥٠ فى نيويورك، ٥٠ نيوجرسى، اكثر من ١٢٠ مستعمرة فى بنسلفانيا ودولاور، واكثر من ١٠٠ مستعمرة فى فرجينيا وماريلاند، وحوالى ٤٠ مستعمرة فى مارولينا الشمالية، وحوالى ٧٠ مستعمرة فى كارولينا الجنوبية وجورجيا.

وقد ساهم الاسكتلندية والايرلنديون فى الثقافة الامريكية وخاصة العناصر المتدنية منهم المعروفة بالبرستيارية Presbyterian ، فحيثما ذهبوا كانوا يشيدون الكنائس ويبشرون بفضائل الكلفينية، وقد تميزت هذه الطبقة الكهنويتة بعلمها وثقافتها الواسعة ولذلك اهتموا بتأسيس المدارس ايضا . وقد حقق الاسكتلنديون

والايرلنديون تقدماً ملحوظاً فى مجالات كثيرة وشغل بعضهم مناصب هامة فى الوزارات المختلفة وفى مجال القانون والصحافة والسياسة، كذلك لعب المحاربون منهم دوراً هاماً فى صد اغارات الهنود الحمر علي الحدود، وقاموا بدور هام فى الثورة الامريكية ضد الانجليز حيث كانوا يكنون كراهية شديدة للانجليز.

خامساً : الفرنسيون :

كانت اعدادهم فى بادئ الأمر قليلة فى امريكا بالمقارنة بالهجرات الاخرى ولكن تأثيرهم كان واضحا وقد استقر الهو جو نوت الفرنسيون فى هولندا الجديدة مع الهولنديين لفترة من الوقت ثم استقروا بعد ذلك فى نيو روشيل New Rohelle التى تميزت بمدراسها ومراكزها الثقافية وكانت افضل مكان لتعليم اللغة والعادات الفرنسية فى نيويورك. وقد تراجعت هجرة الفرنسيين إلى أمريكا إلى حدما بعد صدور مرسوم نانت Edict of Nantes فى عام ١٥٩٨ الذى فتح الهوجو نوت فترة من التسامح، ولكن تضاءل هذا التسامح بعد فترة وعادت هجرة الهوجونوت إلى امريكا منذ عام ١٦٨٥ حيث وصلت ١٥٠ أسرة منهم إلى نيوانجلندا واستقروا فيها واندمجوا فى المجتمع لانجليزى، كذلك اندمج الفرنسيون فى بنسلفانيا وفقدوا طابعهم الفرنسى تقريبا، أما الهوجونوت الذين استقروا فى فرجينيا فقد برعوا فى صناعات النبيذ والحرير وزراعة الأرز، وبرعوا فيما بعد فى صناعة التبغ والانديجو (الصبغة) والقطن وشيدوا المدارس الاهلية العديدة واستشهرزا فى مجال اقراض الاموال لجيرانهم الانجليز. وقد حقق الفرنسيون الاندماج الكامل فى كارولينا الجنوبية منذ عام ١٧٧٦ وكان الهوجونوت اثرياء وقد تحقق ثراؤهم سريعا فى امريكا بفضل تقدمهم واستنارتهم واقتصادهم فى انفاق المال وقدساهموا فى ثقافة المستعمرات حيث اشتهر عنهم بناء اكثر من دار اوبرا بها.

لقد هاجر ايضا بعض الكاثوليك الفرنسيين إلى امريكا ولكنهم كانوا قلة واستقروا فى الشمال الغربى وحول وادى المسيسبى وفى لويزيانا.

وينبغى أن نلاحظ أن الانجليز كونوا الغالبية العظمى من سكان المستعمرات ووصلت نسبتهم إلى ٨٢٪ من جملة السكان وبلغت نسبة الاسكتلنديين ٧٪ ويرلنديين ١,٩ ٪ والالمان ٥,٦ ٪ والهولنديين ٢,٥ ٪ والجنسيات الاخرى ٠,٩ ٪ كذلك تفوق الانجليز فى التأثير الثقافى وفى العادات والتقاليد وكانت لديهم القدرة على دمج العناصر الاخرى فى مجتمعهم. ومن الملاحظ ايضا ان باب الهجرة كان مفتوحا على مصراعية أمام الجميع قبل حرب الاستقلال الامريكية حيث كانت الرغبة فى زيادة اعداد السكان وفرص العمل متوفرة والأراضى ايضاً، ولكن حينما تزايدت العناصر السيئة بين الوافدين كان التفكير فى تقييد الهجرة، وقد حذر چورچ واشنطن من الهجرات المتزايدة وخاصة أن الهجرة إلى أمريكا لم تقتصر على اوربا بل امتدت إلى الشرق.

الهجرة من الشرق :

تضاف الهجرات القادمة من الصين أو من الشرق إلى الهجرات القادمة من أوربا ولكنها لم تبدأ إلا فى القرن التاسع عشر ففي عام ١٨٥٢ وفد حوالى ٢٥,٠٠٠ صينى إلى المحيط الهادى وتركزوا فى كاليفورنيا، ثم ارتفع عددهم فى الفترة من ١٨٥٢ إلى ١٨٨٠ إلى ٢٠٠,٠٠٠ نسمة ثم انحسر هذا العدد إلى ٦١,٠٠٠ مهاجر فى عام ١٩٢٠ لفرض القيود الامريكية على المهاجرين الصينين وكان الدافع الاساس للهجرة الصينية هو اكتشاف الذهب فى كاليفورنيا وبناء الطرق ومد الشكك الحديدية فى امريكا، ولذلك كان غالبية المهاجرين الصينين يعملون فى المناجم وفى مد الطرق وكانوا يمثلون عمالة رخيصة لذلك ازداد

الاقبال عليهم حتى أن شركة المحيط الهادئ للطرق عينيت $\frac{9}{10}$ عمالها من الصينيين فى عام ١٨٦٩ ، ويضاف إلى ذلك تميزهم بالأمانة والقوة والبدينة والقدرة على التحمل. وقد اعترف المسئولون فى شركة المحيط الهادئ بأنه لولا مهارة هؤلاء العمال لما تم انجاز شبكة الخطوط الحديدية فى امريكا.

وقد جذبت العادات والتقاليد الصينية اهتمام الامريكيين وكذلك الملابس الصينية التقليدية، وبرغم ذلك لم تكن هناك عدالة بينهم وبين اقرانهم من العمال الامريكيين فى الأجور، فقد كان العامل الصينى يحصل على ٣٥ دولاراً شهريا فقط بينما الامريكى يحصل على عدة اضعاف هذا المبلغ واساء بعض الامريكيين فى بعض المناطق معاملة الصينين لكونهم من العنصر المغولى كما كان الحال فى كاليفورنيا وكانت النظرة العدائية لهم هى السائدة، وكان البعض يعتبرهم من نفس طبقة الزنوج وقد أدت هذه المعاملة إلى خلق بعض المشاكل لامريكا حيث طالب الصينيون بالمساواة فى المعاملة مع الامريكيين، وتشكلت لجنة للتحقيق فى هذا الامر فى عام ١٨٧٦ وتقرر تقييد هجرة الصينيين فيما عدا المدرسين والتجار، ثم صدر قانون آخر فى عام ١٨٨٢ باستثناء العمال الصينيين لمدة عشر سنوات ثم تم تجديد هذا القانون لعشر سنوات اخرى حتى عام ١٩٠٢ .

وحينما انقطع سيل المهاجرين الصينيين حل اليابانيون محلهم، وقد بدأت هجرتهم منذ عام ١٨٩٠ وباعداد قليلة فقد كانوا فى البداية لايزيدون على ٢,٦٣٧ مهاجر، ثم تزايد عددهم فى السنوات العشر التالية ليصل إلى ٢٧,٠٠٠ مهاجر، ولم يزد عددهم على ٥٨,٠٠٠ فى عام ١٩١٠ .

وفى عام ١٩٠٠ ارتفعت بعض الأصوات تنادى بتقييد هجرة اليابانيين إلى امريكا، وفى عام ١٩٠٦ منعت مدرسة سان فرانسيسكو التلاميذ اليابانيين من تلقى التعليم مع الاطفال الامريكيين، ثم تم توقيع اتفاقية بين امريكا واليابان فى

عام ١٩٠٨ عرفت Gentleman's Agreement وفيها وعدت الحكومة اليابانية بعدم منح جوازات سفر للعمال باستثناء المقيمين أصلا فى الولايات المتحدة أو للزوجات أو الابناء، ثم توقفت الهجرة اليابانية نهائيا فى عام ١٩٢٤.

وكانت مشكلة الهجرة اليابانية من الأمور التى كان لها تأثيرها فى العلاقات الامريكية اليابانية بعد الحرب العالمية الأولى.

الهجرة من روسيا :

أما العناصر السلافية وتشمل الروس والاوكرانيين والبولنديين واليوجوسلاف والتشيكوسلوفاك والبلغارين فقد هاجرت ايضا إلى امريكا بعد أن واجهت مصاعب اقتصادية فى بلادها، وقد بلغ عدد المهاجرين الروس فى الفترة من عام ١٨٧٠ إلى ١٨٨٠ حوالى ٣٩ ألف شخص ولم يكن من السهل معرفة الاوكرانى من الروس من اللاتفيانى آنذاك. وفى عام ١٩٠٩ وصلت دفعة جديدة من المهاجرين الروسى، ودفعة أخرى بعد تأسيس النظام الشيوعى الجديد بعد الحرب العالمية الأولى وكانت الاسباب السياسية والاقتصادية هى الدوافع الاساسية وراء هذه الهجرات. وقد أقام الروس باعداد كبيرة فى بنسلفانيا وكونكيتكت نيوجرسى وفيلادلفيا ونيويورك وضواحى المدن الصناعية.

أما هجرة البولنديين فقد بدأت فى عام ١٨٨٠ بسبب الاضطرابات السياسية التى حدثت فى بلادهم من ١٩٠٠ إلى ١٩١٠ والمشاكل الاقتصادية التى واجهوها قبيل الحرب العالمية الاولى، ويلاحظ على البولنديين أنهم تكدسوا بأعداد كبيرة فى المدن الصناعية على طول منطقة البحيرات الكبرى وفى منطقة المناجم بينسلفانيا.

جاء إلى امريكا أيضاً عدد كبير من التشيك منذ عام ١٨٤٨، أما السلوفاك

فقد جاءوا في أواخر القرن التاسع عشر واستقروا ايضا في بنسلفانيا أما اليوجوسلاف فقد هاجروا بعد عام ١٨٩٠ وبرعوا في مجال الصناعة.

أما الهجرة من المجر والنمسا ورومانيا فقد بدأت بعد التغيرات السياسية التي اعقبت الحرب العالمية الأولي والتي أدت إلى فصل النمسا عن المجر وخاصة من جانب المجريين الذين نجحوا في اكتساب ثقة الامريكيين لأمانتهم ونزاهتهم وذكائهم.

تقييد الهجرة :

بدأت الولايات المتحدة تفكر في تقييد الهجرة بعد أن تسببت في ظهور العديد من المشكلات مثل زيادة معدلات الجريمة وانتشار الأمراض والفقر والفساد الاخلاقي، بالاضافة إلى الخوف من الافكار الجديدة التي حملتها العناصر الوافدة وخاصة بعد الحرب العالمية الأولى مثل الشيوعية والفاشية والنازية.

كان صدور أول قانون للحد من الهجرةفي عام ١٩٢١ وقضى بالحد من أعداد المهاجرين بعد أن وصل عددهم بعد الحرب العالمية الأولي إلى ٣٥٧,٠٠ مهاجر من اوروبا وافريقيا واستراليا وآسيا واقتصر الأمر على الاعداد الضرورية اللازمة للمشروعات الهامة فقط. وفي عام ١٩٢٤ صدر قانون جديد لتقييد إعداد المهاجرين بشكل اكثر وضوحا واصبحت لا تزيد عن ٢٪ من نسبة الاجنبي المولد في الولايات المتحدة. وحينما نشطت الهجرة في اعقاب قيام النازية والفاسشية في اوروبا وقيام حكوماتها بطرد اعداد كبيرة من الاوروبين خارج بلادهم صدر قانون جديد لتقيد الهجرة في عام ١٩٣٤.

ومن الأمور الجديرة بالملاحظة أن المهاجرين الذين وفدوا إلى امريكا بعد

الاستقلال لم يندمجوا فى المجتمع الامريكى مثل المهاجرين الأول وذلك لعدة أسباب:

أولاً : انهم قدموا فى شكل موجات كبيرة وصلت فى بعض الأحيان إلى مليون مهاجر فى العام، مما جعل من العسير اندماجهم.

ثانياً : أن هؤلاء المهاجرين فضلوا الاحتفاظ بلغاتهم وعاداتهم وتقاليدهم واساليبهم المعيشية، وفضلوا العيش مع اقاربهم واصدقائهم على الاندماج فى المجتمع الامريكى.

ثالثا : إن هؤلاء المهاجرين كانوا يحملون ثقافات مخالفة تماما لثقافة المجتمع الامريكى على عكس المهاجرين الأول الذين كانت ثقافاتهم تقارب إلى حد ما ثقافة المجتمع الامريكى.

وقد بذل الامريكيون جهودا واضحة فى سبيل دمج هذه العناصر فى المجتمع الامريكى عن طريق التعليم فى المدارس التى كانت تلقن الاطفال إلى جانب اساسيات التعليم العادات والتقاليد الامريكية وفضائل الامريكيين، وتوجههم إلى أن الجديد أفضل من القديم وإلى اعتناق اساليب جديدة مختلفة عن أساليب أبائهم.

الاقليات فى امريكا:

برغم اندماج غالبية المهاجرين فى المجتمع الامريكى بمرور الوقت واصبحوا يحملون اسم الامريكيين فقد بقيت بعض الجماعات التى ظلت محافظة على هويتها ولم تندمج فى المجتمع الامريكى وهؤلاء يطلق عليهم الاقليات Minorities ويتمثلون فى الهنود الحمر والشرقين والزنوج.

أولاً : الهنود :

بلغ عـــدد الهنود سكان امـــريكا الأصليين في عـــام ١٤٩٢م حـــوالى ١,٧٠٠,٠٠٠ نسمة موزعين في الاراضى التى عرفت فيما بعد باسم «الولايات المتحدة الامريكية» وقد تناقصت اعداد الهنود فيما بعد ووصلت إلى النصف تقريبا في عام ١٨٧١م، وتزايد معدل تناقصهم من ١٩٠٠ إلى عام ١٩٥٠ ووصل إلى ٣٤٣,٠٠٠ نسمة مما يدل على أنهم يسيرون في طريق الانقراض وليس النمو.

أما عن توزيع الهنود في امريكا فكان على النحو التالى:

- قبائل النافاهو Navaho والهـوبى Hopi والباباجو Papago والبـوبلو Pueblo والأباش Apache وقد سكنت مناطق اريزونا وغرب نيومكسيكو.
- قبائل الشوشون Shoshone والبايوت Paiute وتركزت في كاليفورنيا وشمال غربى نيڤادا وواشنطن واوريجون ومونتانا.
- تناثرت عناصـر من هذه القـبـائل في جنوب داكـوتا ومـينسـوتا ووسكنسـون واوكلاهوما واوكلاهوما وشمال كنساس.
- سكنت قبائل الشيروكى Cherokee في كارولينا الشـمالية وكارولينا الجنوبية وڤرجنيا ولويزيانا والمسيسبى وفلوريدا.
- تركـزت اقلية من قـبـائل السنيكا Seneca والاونونداجـا Onondaga وتواندا Towanda في نيويورك وروداىلاند.

ولا يزال الهنود يعيشون في مجتمعات مغلقة على انفسهم، ويعد اكبر تجمع لهم في مساحة تقدر بحوالى ٢٥,٠٠٠ ميل وتمثلها قبائل النافاهو، أما أقل تجمع فهو في كاليفورنيا. وقد حاول الرجل الأبيض السيطرة على الهنود وتوطينهم ولكن

باءت هذه الجهود بالفشل، ففى عام ١٨٨٧ صدر قانون خاص بتوطين الهنود والسماح لهم باستغلال مساحات من الاراضى بوضع اليد أولا ثم تتحول إلى ملكية خاصة لهم بعد خمسة وعشرين عاماً، ولكن عند تطبيق هذا القانون برزت عدة مشاكل مثل رفض الكثير من الهنود التخلى عن حياتهم القبلية التى نشأوا عليها، وعدم القدرة على الزراعة، ولجوء الكثيرين منهم إلى تأجير هذه الاراضى إلى الرجل الأبيض، وبذلك كان الفشل هو مصير هذا القانون وتخلت عنه الحكومة الامريكية فيما بعد.

وفى عام ١٩٣٤ أصدر الرئيس الامريكى روزفلت قانوناً آخر سمح للهنود بحرية تنظيم شئونهم الخاصة وبذلك احتفظوا بوحدتهم وأصبح لهم مكانة معترف بها فى المجتمع الأمريكى، وبرغم أن جميع الهنود تمتعوا بالجنسية الامريكية منذ عام ١٩٢٤ إلا أن حق التصويت لم يكن مكفولا للجميع من الناحية العملية ولم تسمح سوى بعض الولايات بهذا الحق مثل اريزونا ونيومكسيكو، وبذلك لم يندمج الهنود كلية فى المجتمع الأمريكى ولم يشعروا بالأسف لهذا الوضع بل قاوموا جميع محاولات ادماجهم.

ثانياً : الزنوج:

بشكل الزنوج اكبر تجمع من الاقليات فى امريكا، وقد بلغ عددهم فى عام ١٩٥٠ حوالى ١٥,٤٢٠,٢٨٦ شخصاً أى ما يعادل ١٠٪ من عدد السكان، بدأ ظهور الزنوج فى امريكا مع تكون المستعمرات الانجليزية الأولى ومع الحاجة الماسه إلى الايدى العاملة للعمل فى مجال الزراعة، فبدأ استقدامهم من افريقيا.

بدأت مشكلة الزنوج من كونهم عبيداً ومن المستوى المنخفض الذى كانوا يعيشون فيه، وهذا جعل مشكلتهم تختلف عن مشكلة أى اقلية أخرى. كان الزنوج يتركزون باعداد كبيرة فى أواخر القرن التاسع عشر فى الجنوب وخاصة فى

الأراضى الزراعية ولكن تغير هذا التوزيع بعد الحرب الاهلية (١٨٦١-١٨٦٤)، وانتشروا فى اتجاه الشمال وخاصة ناحية المدن، وزادت نسبة الزنوج المقيمين فى المدن من ٢٢٪ إلى ٣٧٪ بين عامى ١٩١٠ و ١٩٤٠م، وبرغم ذلك فإن الغالبية العظمى منهم استقرت فى الجنوب. وزنوج امريكا ليسوا من الاجناس النقية وقد وفد غالبيتهم مع تجار الرقيق ومن ثم تأسس نظام عبودتهم.

وبمرور الوقت بدأت الانتقادات العنيفة توجه لهذا النظام غير الانسانى ومع ازدياد ميكنة الزراعة لم تعد هناك حاجة ماسة إلى العبودية ولجأ الكثير من ملاك الاراضى الزراعية إلى تحرير عبيدهم، ولكن بعد أن تم اختراع حلج القطن فى ١٧٩٣ اشتد الطلب على الأيدى العاملة وعادت العبودية من جديد واستمرت حتى قيام الحرب الأهلية، وقد أدت هذه الحرب إلى تحرير العبيد وإلى تغيير الوضع الاجتماعى للزنوج وتعرضت بعض ولايات الجنوب للدمار الاقتصادى أمام هذه المستجدات. أما الزنوج الذين تم تحريرهم فقد كانت تنقصهم الأموال لشراء الاراضي ولم تتمكن سوى قلة منهم من امتلاك مساحات صغيرة من الاراضى الزراعية فى ١٩٠٠، وعاش بعضهم على الحرف التى تعلموها فى فترة عبوديتهم وكانت فى الغالب حرفاً زراعية، واضطر الباقون إلى العمل فى المزارع كعمال زراعيين غير مهرة أو العمل كخدم فى المنازل، وبعضهم اتجه إلى الفن، وعلى ذلك لم يشعر الزنوج بالأمان الاقتصادى لانخفاض دخولهم وتذبذب فرص العمل. أما الزنوج الذين لجأوا للعمل فى المصانع واجهوا منافسة من العناصر البيضاء ولم يتركوا لهم سوى المهن الوضيعة التى اطلق عليها «مهن الزنوج Negro Jobs»، كذلك تعرضت النساء الزنجيات لمنافسة النساء البيض فى مجال العمل وبذلك عاش الزنوج سواء فى الشمال أو فى الجنوب فى مستوى أقل من البيض.

وبمرور الوقت طرأ نوع من التغيير على أوضاع الزنوج فبدأت بعض نقابات العمال تقبلهم فى عضويتها وحاولت تحطيم حواجز التفرقة العنصرية، وبدأت الدعوة إلى ضرورة القضاء على هذه التفرقة فى جميع المجالات، ونظمت جماعات من الزنوج عدة اضرابات عن العمل تضامنا مع هذه الدعوة.

وقد حدث نوع من التحسن فى اوضاع الزنوج من حيث ازدياد فرص العمل فى الوظائف الرسمية والمهن الحرة ولكن بشكل محدود، وقد حاول بعض الزنوج الاندماج فى المجتمع الامريكى بشكل جاد وتعاملوا مع بعض أصحاب المهن مثل الأطباء والمحامين البيض الذين رحبوابهم ولكن لم يحدث العكس فكان الزنجى الطبيب أو المحامى لا يجد اقبالا إلا من الزنجى مثله. وكان مجال التعليم من اكبر المجالات التى واجه فيها الزنوج منافسة كاملة من البيض وحرم اطفالهم من تلقى التعليم فى مدارس البيض، وكانت النظرة اليهم أن الزنجى لا يستحق التعليم الجيد ولا التدريب الجيد لانه من عنصر منحط، وبرغم أن دستور الولايات المتحدة كفل كامل حقوق المواطنة للزنوج فإنه لم تبذل جهود جادة لمنحهم حق التصويت وخاصة فى الجنوب، وكان هذا من عوامل التفرقة بينهم وبين البيض. وأمام هذا الوضع الجائر لجأ الزنوج إلى الكنيسة حيث وجدوا الحلول للكثير من مشكلاتهم ووجدوا الترابط والقوة حيث كانت تعقد لهم لقاءات دينية بين الحين والآخر لمناقشة مشكلاتهم ، ولذلك يمكن القول بأن الكنيسة لعبت دوراً هامًا فى ابراز المجتمع الزنجى.

أما من الناحية الثقافية فقد ظهرت التفرقة واضحة بين الزنوج والبيض فى الجنوب اكثر من الشمال واقتصر التعليم فى المدارس المخصصة للزنوج على المعلمين السود، وأمام هذا الوضع اصبح الطريق شاقاً أمام اندماج الزنوج فى المجتمع الامريكى وعاشوا فى بيئة مستقلة، على أن هذا الوضع لم يستمر طويلا

فقد ظهرت فئات من الزنوج تنادى بضرورة الاندماج فى المجتمع الامريكى الديمقراطى وطالبت بالمساواة فى التعليم والوظائف والسكن والحماية القانونية، ودخلت هذه الفئات فى علاقات صداقة وطيدة مع بعض العناصر البيضاء وشارك بعضهم فى المشروعات العامة ووصل بعض الزنوج إلى مرحلة متقدمة فى التعامل مع المجتمع الابيض، وقد استطاعت هذه الفئات تكوين جمعيات لتحسين أوضاعهم مثل «الجمعية الاهلية للارتقاء بالزنوج "The National Association for The advancement of colored people التى تأسست فى عام ١٩٠٩م. وقد قامت هذه الجمعية بدور فعال فى محاربة التفرقة العنصرية وخاضت معارك كثيرة فى مجال المطالبة بتطبيق القانون بدلا من العقاب بدون محاكمة، وفى مجال ضريبة الرؤوس والتعليم. وتأسست جمعيات أخرى فى نفس الفترة ظهر نشاطها فى مجال انشاء دور حضانة لاطفال الزنوج وأندية وبرامج للتدريب وبرامج للعناية الصحية والخدمات الوظيفية والترفيهية ومحاولة القضاء على الانحراف.

ومن الجدير بالذكر أن هذه الجمعيات تأسست بمعاونة البيض وتعاونت معها بعض الصحف التى كانت تؤيد المطالبة بانصاف الزنوج. وقد اطلق على جماعات البيض المؤيدين للزنوج «أحرار البيض» منذ عام ١٩١٩، وهؤلاء كونوا اتحاداً للتعاون مع الزنوج بهدف القضاء على التفرقة العنصرية وكانت النتيجة تزايد فرص توظيف الزنوج وقبولهم فى مدارس البيض واندماجهم فى الحياة العامة ولكن ببطء. وكان القرار الحاسم فى العلاقات بين الزنوج والبيض فى ١٧ مايو ١٩٥٤م، وهو قرار المجلس الأعلى للولايات المتحدة والذى أعلن أن التفرقة العنصرية فى المدارس العامة تعد خرقا للدستور وبذلك تدعم الاتجاه الذى طالب بادماج الزنوج فى المجتمع الأمريكى.

الفصل الثانى

حرب الاستقلال الامريكية (١٧٧٥- ١٧٨٣)

أثر حرب الاستقلال فى منطقة حوض البحر الابيض المتوسط

حروب الاستقلال الامريكية
(١٧٧٥- ١٧٨٣)

اسباب الحرب :

ذكر المؤرخون عدة اسباب لنزوع المستعمرات الامريكية للاستقلال عن انجلترا الدولة الأم وإن كان الكثيرون يتجهون إلى القول بأن العامل الاساسى للمطالبة بالانفصال يرجع إلى النضوج السياسى والدينى والاجتماعى والثقافى الذى تحقق فى المستعمرات والذى أصبح بمرور الوقت يتعارض كلية مع الانظمة السياسية والاقتصادية القائمة فى انجلترا، فقد وصلت المستعمرات إلى مرحلة من الديمقراطية فى غياب الرقابة الانجليزية جعلتها مؤهلة للاعتماد على الذات ولوضع نظام دستورى خاص بها، وبينما كان نظام الحكم الانجليزى يعتمد على الملكية المتوازنة وتتواجد به هيئة تشريعية لها شعبيتها ممثلة فى مجلس العموم The House of Commons فإن الثروة والنفوذ الشخصى كان لهما الدور البارز فى نظام التمثيل فى هذا المجلس وهذا الأمر لم يكن قائما فى المستعمرات . هذا من ناحية ومن ناحية أخرى كان هناك اقتناع بريطانى تام بأن هذه المستعمرات ينبغى أن تظل تابعة للتاج وتكرس مواردها لخدمة جميع فئات الشعب الانجليزى، وكان هذا من الأمور المرفوضة بالنسبة للامريكين وشعروا بأنهم مواطنون من الدرجة الثانية وأن الانجليزى الموجود فى بريطانيا افضل منهم. لقد كانت هذه المستعمرات مصدر الثراء الفاحش لكثير من الرأسماليين الانجليز وذلك من خلال مساحات الأراضى الشاسعة التى امتلكوها بأوامر ملكية، ومن خلال النشاط التجارى الواسع القائم على استغلال المواد الخام التى كانت تنعم بها هذه المستعمرات ومن خلال الاسواق الامريكية التى كانت حكرا عليهم. وعلى ذلك يمكن القول بأن فرص

الاستثمار الضخمة التى توفرت فى هذه المستعمرات أمام اللوردات الانجليز والتجار واصحاب المصانع والبنوك أدت إلى خلق تحالف بين المصالح الاقتصادية القوية والطبقة الحاكمة وآمن الطرفان بضرورة تشديد القبضة على هذه المستعمرات وعدم التفريط فيها.

ويرى بعض المؤرخين أن هذه النظرة المادية إلى المستعمرات كانت تتمشى مع طبيعة العصر الذى كان يعد العصر الذهبى للامبراطوريات الاستعمارية والذى حتم على الدول الاستعمارية ضمان الحصول على المواد الخام من مستعمراتها لتشغيل المصانع والحصول على الذهب والفضة وضمان ارباح منتظمة متدفقة إلى الدولة الأم وتحقيق الرفاهية لشعوبها. ومن أجل تحقيق هذه النظرة المادية قررت الحكومة الانجليزية اصدار عدة قوانين تؤكد بها على زيادة ارتباط هذه المستعمرات بالدولة الأم مع حرمان هذه المستعمرات من سلطة سن القوانين حتى لا تشكل جهة معارضة ضدها لأن هذه القوانين كانت تصدر أولا وأخيرا لصالح أصحاب رؤوس الاموال الانجليز المتمتعين بحماية التاج.

وقد صاحب هذا الاتجاه سياسة أخرى تقضى بضرورة زيادة اعداد الوكلاء الانجليز فى المستعمرات واذا لزم الأمر ايجاد جيش انجليزى قادر على مساندة هؤلاء الوكلاء فى أداء واجباتهم ، وقد كشفت انجلترا بهذه الاجراءات عن الوجه الاستعمارى البغيض وبدأ سكان المستعمرات يشعرون بوطأة الحكم الانجليزى وبالقيود المفروضة عليهم، ومن ثم بدأت بعض الأصوات الامريكية المعارضة ترتفع وخاصة من جانب بعض الفئات المتضررة مثل التجار الذين طالبوا بتخفيف القيود فى مجال التصدير وبمنحهم فرصة التعامل مع الأسواق الأوربية الأخرى مثل الاسواق الفرنسية والالمانية أى طالبوا بحرية التجارة. وارتفعت أصوات أخرى معارضة من جانب الصناع واصحاب الحرف والمزارعين الامريكيين الذين طالبوا

بتدعيم التعامل مع أسواق جديدة لأدخال التحسينات على صناعتهم ولممارسة المنافسة الحرة، اما اصحاب رؤوس الأموال الامريكية فقد طالبوا بتوسيع فرص الاستثمار داخل بلادهم وبحرية التصرف فى المناجم والغابات والأرض الفضاء التى كانت حكرا على التاج البريطانى: ومجمل القول أن المصالح البريطانية كانت تسير فى طريق مضادة لمصالح سكان المستعمرات وهذا أدى الى عدم ألتقاء الطرفين.

ويضاف الى ذلك الضرائب الباهظة التى فرضتها انجلترا على سكان المستعمرات للمساهمة فى نفقات الملك واتباعه دون أى تمثيل للامريكين فى البرلمان الانجليزى ومن هنا كانت مطالبة السكان بحق التمثيل الذى كفله الدستور الانجليزى لجميع الانجليز على قدم المساواة والمطالبة باتخاذ اجراءات مضادة للقوانين الانجليزية المقيدة للحريات فى المستعمرات.

لقد أصدر البرلمان الانجليزى عدة قوانين منذ النصف الثانى للقرن السابع عشر كبلت فئات عديدة فى المجتمع الامريكى وأدت الى زيادة كراهية سكان المستعمرات لانجلترا ثم التصميم على الانفصال عنها، وكانت هذه القوانين على النحو التالى:

- قوانين الملاحة Navigation Acts وصدرت فى عام ١٦٥١ وقضت بنقل البضائع من المستعمرات الى انجلترا على متن سفن انجليزية الصنع، وقد اثار هذا القانون فئة أصحاب السفن من الامريكيين.
- قوانين التجارة Trade Acts وصدرت فى عام ١٦٩٦ وقضت باحتكار السوق الانجليزية للصناعات الامريكية ووضعت قوائم بهذه السلع وشملت التبغ والحديد والفراء والاخشاب والجلود والمصنوعات القطنية وغيرها. وقد أثار هذا

القانون طبقة الفلاحين والمزارعين الامريكيين الذين وجدوا انفسهم مجبرين على التعامل مع جهة واحدة فقط .

- قانون المولاس Molasses Act وصدر فى عام ١٧٣٣ والذى حرم استيراد السكر المزروع فى مزارع فرنسية ومنع استيراد العسل الأسود لخدمة اصحاب المزارع الكبيرة من البريطانيين حيث كان التجار الامريكيون يشترون السكر من الهند الغربية الفرنسية وأهملوا الهند الانجليزية.

- صدر قانون آخر فى نفس العام حرم على سكان المستعمرات تصدير القبعات للخارج.

- وإفق البرلمان الانجليزى على قانون آخر فى ١٧٥٠م قضى بمنع سكان المستعمرات من صناعة المعدات والآلات الحديدية لان تجار الحديد الانجليز شعروا بمنافسة حادة من جانب الامريكيين.

ومن الملاحظ أن الضغوط الانجليزية على المستعمرات زادت بعد انتهاء حرب السنوات السبع (١٧٥٦- ١٧٦٣) وبعد أن خرجت انجلترا مشقلة بالديون وتطلعت الى مستعمراتها للوفاء بها، وقد أسفرت هذه الحرب أيضا عن امتداد السيطرة الانجليزية إلى المستعمرات الفرنسية فى كندا وفى المنطقة الغربية التى كان يسكنها الهنود واستأثر الرأسماليون الانجليز باراضى هذه المنطقة وبتجارة الفراء بها وحرم الامريكيون من الاستثمار فيها، وبذلك شهد هذا الجزء أو ضاعاً غير عادله بعد الحرب جعلت الامريكيين يتساءلون أين جزاء تضحياتهم بالانفس والاحوال إلى جانب انجلترا خلال الحرب ؟

ويعد الملك جورج الثالث الذى اعتلى العرش فى ١٧٦٠ مسئولا الى حد كبير عن ثورة الاستقلال الامريكية حيث وضع سياسة معينة تجاه المستعمرات

قامت على ثلاثة أمور وهى:

١- ضرورة تحميل المستعمرات نفقات الدفاع البريطانية والحماية والادارة.

٢- ضرورة جعل قوانين الملاحة والتجارة اكثر فاعلية.

٣- ضرورة سن قوانين جديدة لتنظيم التجارة الانجليزية مع المستعمرات بشكل أكثر دقة.

وقد اتخذت الحكومة الانجليزية الاجراءات التنفيذية لهذه السياسة خلال السنوات الخمس التى تلت انتهاء حرب السنوات السبع ، فكان قانون السكر Sugar Act فى ١٧٦٤ الذى فرض ضرائب على واردات السكر الى المستعمرات بهدف توفير الموال اللازمة للادارة، ثم قانون العملة Currency Act فى نفس العام والذى قضى بحظر اصدار عملات ورقية خاصة بالمستعمرات. ثم صدر قانون آخر فى عام ١٧٦٥ وهو قانون التمغة Stamp Act والذى فرض ضرائب على الكتب والكراريس وجميع الاوراق الرسمية، وقد آثار هذا القانون جميع فئات الشعب الامريكى ثم لحقة قانون آزاد زاد الطين بله وهو قانون الأيواء quarte ring Act الذى فرض على سكان المستعمرات ايواء واطعام القوات العسكرية الانجليزية التى اوجدتها انجلترا فى المستعمرات.

بدأت مظاهر المقاومة لهذين القانونين فى فرجينيا وماساتشوستس بصفة خاصة وتزعم المعارضة أحد المحامين فى بوسطن ويدعى جيمس اوتيسJames Otis وقد لعب دورا واضحا فى التشجيع على الثورة على انجلترا. وقد انتشرت بين سكان المستعمرات عبارة (Taxation Without Representation is Tyranny وكانت تعنى أن سكان المستعمرات هم وحدهم أصحاب الحق الشرعى فى فرض الضرائب عن طريق مجالهم التشريعية: ثم تشكلت جماعة اخرى مناهضة لهذه القوانين

عرفت بجماعة ابناء الحرية (Sonsof Liberty) ونادت باستخدام العنف ضد موظفى التاج البريطانى. وقد كان لهذه المعارضة نتائجها المباشرة حيث ترك موزعو طوابع البريد من الانجليز اعمالهم فى اماكن عديدة وعقد مؤتمر بهذا الخصوص عرف «بمؤتمر التمغة» فى ١٧٦٥ فى ولاية ماساتشوسش وتم التصديق على التماس رفع الى البرلمان الانجليزى لإلغاء قانون التمغة.

وأمام هذه الضغوط اضطرت الحكومة الانجليزية إلى الغاء هذا القانون ولكنها سرعان ما أصدرت عدة قوانين أخرى مساهمت فى زيادة السخط العام مثل قانون الرسوم الجمركية Customs Collection Act الذى تقرر بموجبة ارسال موظفين إلى المستعمرات لجباية الرسوم الجمركية فى عام ١٧٦٧ ، ثم صدر قانون آخر فى نفس العام فرض ضرائب على الرصاص والدهانات والزجاج وغيرها من المواد التى ترد إلى المستعمرات. وكانت الطامة الكبرى بصدور قانون الشاى Tea Act فى نفس العام والذى نظم تجارة الشاى وجعلها قاصرة على شركة الهند الشرقية الانجليزية مع فرض ضريبة على الشاى. ولم تكتف الحكومة الانجليزية بهذه القونين بل اتخذت اجراءات حازمة لمنع التهريب من المستعمرات واليها ولمنع التلاعب بالقوانين الانجليزية، وأصدرت اوامرها الى موظفيها مندوبها فى المستعمرات باليقظة وتنفيذ الاوامر بكل دقة وحزم وخاصة فى مجال جمع الضرائب، وفرضت كذلك ضرورة تسجيل اسماء اصحاب السفن فى سجلات خاصة وأخذت عليهم تعهدات باطاعة الاوامر وتنفيذ القوانين وإلا تعرضوا لعقوبات رادعة، وفى نفس الوقت قامت السفن الانجليزية بحراسة سواحل الاطلنطى ومارست سلطة التفتيش على السفن التى كان اصحابها موضع شك، وبذلك زادت حدة القيود الانجليزية فى مجال التجارة الامريكية واضافت عوامل جديدة للثورة.

بدأ سكان المستعمرات فى اتخاذ اجراءات جماعية لمواجهة هذه الاستفزازات الانجليزية فتقرر فى ١٧٦٨ عقد اجتماع عام فى ماساتشوسش بزعامة صامويل آدمز Samuel Adams لتوحيد العمل بين المستعمرات ولكن الحاكم العام أمر بفض هذا الاجتماع وبذلك اجهضت اولى محاولات الاتحاد: لم يقف السكان مكتوفى الأيدى بل تجددت المعارضة واتخذت هذه المرة شكل العنف حين قام سكان بوسطن بإلقاء الحجارة على الجنود الانجليز واشعلوا النيران فى مساكنهم وقتلوا خمسة منهم وجرحوا الكثير وعرف هذا الحادث بمذبحة بوسطن Boston Massacre. وحدث احتكاك آخر تمثل فى احزام النيران فى سفينة انجليزية فى خليج نارا جنست Narragansett Bay حينما حاولت تعقب بعض المهربين من سكان المستعمرات، وكانت نتيجة هذه الحادثة قيام السلطات البريطانية بسحب الفرق العسكرية من بوسطن والتراجع بعض الشيء عن اجراءات تفتيش السفن مما يوضح عدم ثباتها على سياسة واحدة وترددها تجاه مستعمراتها.

على أن اصرار الحكومة البريطانية على الإبقاء على ضريبة الشاى كان من العوامل التى أدت الى زيادة ترابط المستعمرات ووضع خطة للعمل المشترك وذلك من خلال الاجتماع الذى عقد فى فرجينيا فى عام ١٧٧٣ برغم معارضة الحاكم العام. وقد وضعت هذه الخطة موضع التنفيذ حينما تسلق عدد من رجال المستعمرات المتخفين فى زى الهنود بعض السفن الانجليزية المحملة بالشاى فى ميناء بوسطن وألقوا بحمولاتها فى المياه، وقد قدرت هذه المحولات بـ ٣٤٢ صندوق وبلغت قيمتها ٩٠,٠٠٠ دولار، وقد تم هذا العمل رغم قيام الحكومة البريطانية بتخفيض اسعار الشاى والضريبة المفروضة عليه، وقد عرف هذا الحادث بحفل الشاى Boston Party، ويعد من أنجح أعمال المقاومة الامريكية.

وفى ١٧٧٤ قام الامريكيون فى انابوليس Annapolis بتدمير سفينة انجليزية

مسلحة تحمل اسم PeggyStewart وبذلك توالى مسلسل استخدام وسائل العنف ضد الانجليز.

وإذا كان أعضاء حفل الشائ فى بوسطن قد اعتقدوا أن الحكومة الانجليزية ستقدم التنازلات وترضخ لمطالبهم فقد اخطأوا؛ فقد أصدر البرلمان الانجليزى قوانين جديدة لقمع التمرد فى المستعمرات وكان أهمها قانون الاحتجاج فى ١٧٧٤"Intolerable Act" والذى تقرر بموجبه اغلاق ميناء بوسطن امام التجارة العالمية لحين الوفاء بقيمة الشاي الذى اتلف، واتبع الملك جورج ذلك بقانون اخر خول لوظفى التاج القاء القبض على قتله الجنود البريطانين وارسالهم لانجلترا للمحاكمة، أما القانون الثالث فقد وضع مساحات شاسعة من أراضى المنطقة الغربية تحت السيطرة المباشرة لنائب الملك مع تدعيم الوجود البريطانى العسكرى فى المستعمرات بارسال قوات انجليزية اضافية اليها وتحذير السكان من القيام بأى محاولة من شأنها انكار الوجود البريطانى أو تحدى السيادة البريطانية وتوعد من يقوم بهذه المحاولة باقسى العقوبة. وأمام هذه الاجراءات لم يعد أمام الامريكين إلا التكاتف والمواجهة وأصبح هذا هو شغلهم الشاغل فى المرحلة التالية.

سير المعارك وتحقيق الاستغلال :

كان لاتجاه العام فى ١٧٧٤م هو تعاطف جميع المستعمرات مع ماساتشوستس وضرورة الوقوف إلى جانبها ولذلك طلب صامويل أدامز ارسال مندوبين من كافة الولايات الى فيلادلفيا فى أول سبتمبر من نفس العام للنظر فى اتخاذ الاجراءات الكفيلة بالحفاظ على حقوق الامريكيين. وكان أول اجتماع قارى The first Continental Congress فى ٥ سبتمبر ١٧٧٤ فى فيلادلفيا وكان من بين اعضائه جورج واشنطن وباتريك هنرى من فرجينيا وصامويل آدامز

وجون ادامز من ماساتوستسى وبعد عدة جلسات ظهر فريقان لكل منهما اسلوبه؛ نادى الفريق الأول باتخاذ الخطوات العملية السريعة للسير فى طريق الاستقلال ووصف هذا الفريق بالتطرف، أما الفريق الثانى فقد تميز بالحذر والحيطة ووصف بالاعتدال وكان يرى الحصول على حقوق السكان وارجاء الانفصال، وبعد مناقشات مطولة وافق الاعضاء على ثلاثة مسائل وهى:

١- تحديد الاجراءات التى اتخذتها الحكومة البريطانية والتى مثلت اعتداء على حقوق السكان وحرياتهم.

٢- توجيه خطاب الى الملك جورج الثالث وخطاب إلى الشعب الانجليزى وخطاب إلى الانجليز المقيمين فى امريكا بضرورة الحفاظ على الحقوق الامريكية، وقد تميزت لهجة هذه الخطابات بالاعتدال والايجابية.

٣- تقرر مقاطعة البضائع الانجليزية ومنع دخولها إلى المستعمرات وتشكلت لجان للمقاطعة فى كل ولاية حتى يتم اكتشاف المخلص للتاج البريطانى من المخلص للقضية الامريكية.

وقد رفع المجتمعون وثيقة بهذا المعنى إلى التاج البريطانى: ولاشك أن قرار مقاطعة البضائع الانجليزية كان يمثل تحديا صارخا لانجلترا ويعد خطوة عدائية فى المقام الأول. وكان ردَ فعل الملك هو عدم الاستجابة واحكام القبضة على المستعمرات واظهر جيش الملك الطاعة العمياء له وقد وقعت عدة مصادمات بين الاهالى والجنود البريطانين حينما حاول الاخيرون الاستيلاء على مخازن الذخيرة السرية التى اقامها الاهالى فى كونكورد، واطلق البريطانيون الرصاص على الامريكين وكانت هذه اول طلقة فى الثورة الامريكية ، واطلق على هذا اليوم (١٩ ابريل ١٧٧٥) The Day of Concord ، ويعتبره المؤرخون البداية الحقيقية

لحرب الاستقلال.

ووسط هذا الجو المشحون عقد المؤتمر القارى الثانى فى فيلادلفيا وكانت الروح العامة السائدة هى العداء ضد الانجليز واعتباره انجلترا مسئولية عن تطور الاحداث بهذا الشكل الدموى، وتقرر تعيين جورج واشنطن قائداً عاماً للقوات الامريكية التى تكونت بعد اعلان الحرب على انجلترا، وتقرر ايضا تدبير الاعتمادات المالية اللازمة للاستعداد العسكرى، والنظر فى أمر اقامة علاقات دبلوماسية مع الدول الاوربية، وتقرر ايضا الاستمرار فى القتال حتى تتحقق المطالب الامريكية أو يتحقق الاستقلال الامريكى. قابل الملك جورج هذه القرارات بالاستنكار واعتبر القادة العسكرين الامريكين متمردين وخونة وطلب من نوابه فى المستعمرات استخدام العنف فى اخماد الثورة. وفى شهر يونيه ١٧٧٥ اشتد القتال بين جيش الملك والجنود الامريكيين بالقرب من بوسطن فى تل بانكر Bunker Hill، وصمم الامريكيون على القتال حتى آخر طلقة فى بنادقهم برغم ما صادفهم من أهوال وشدائد، وفى النهاية تم لهم الاستيلاء على التل بعد أن فقدوا ما يزيد على ١٠٠٠ مقاتل بين قتيل وجريح. وبرغم ما قيل عن تردد الامريكين حتى هذه اللحظات ورغم ما ذكر من أن جورج واشنطن كان لا يفكر جديا فى الاستقلال عن انجلترا إلا أن معركة تل بانكر اثبتت مدى تصميم الامريكين على تحقيق الاستقلال، وقد تلقت القضية الامريكية دفعة قوية بعد صدور كتاب «الادراك Common Sense» لتوماس بين Tomas Paine فى خلال عام ١٧٧٦ والذى رفع شعار «انجلترا لا وروبا وأمريكا لنفسها» وتحدث بلهجة مهينة للدستور الانجليزى وطالب باستقلال سريع غير مشروط لامريكا. لقد نفذت الطبعات العديدة لهذا الكتاب والتى بغلت اكثر من ١٠٠,٠٠٠ نسخة وحملت معها صرخة الثورة فى كل مكان واصبحت كلمة الاستقلال تتردد على لسان الجميع

من نيوهامبشاير حتى جورجيا وأعلن بن ان المصالحة مع انجلترا اصبحت نوعا من الوهم الزائف.

على أية حال استمر القتال بين الطرفين واستعد واشنطن لمحاصرة بوسطن ولطرد الانجليز الذين كانوا تحت قيادة جورج هاو Howe، وبالفعل تسلم المدينة في مارس ١٧٧٦ ورحل هاو إلى هاليفالكس ومعه المئات من لجنود والمقيمين الانجليز في بوسطن من الذين ظلوا على ولائهم للتاج. وتبع ذلك انتصارات امريكية في عدة مواقع وكلما تم الاستيلاء على موقع رحل عنه الانجليز ومعهم بعض الخونة من الامريكين الذين كانوا يعارضون الثورة، وفي مايو من نفس العام طلب الكونجرس القارى من كل ولاية تشكيل حكومة خاصة بها لان الحكم الانجليزى على وشك الزوال، ثم طالبت الولايات باعداد صيغة لوثيقة الاستقلال وتشكلت لجنة لهذا الغرض ضمت توماس جيفرسون وجون ادامز وبيجامين فرانكلين، ووافق الكونجرس على الوثيقة النهائية بعد تعديلها اكثر من مرة في ٤ يولية ١٧٧٦م.

تضمنت وثيقة الاستقلال الاسباب التي دفعت الامريكيين الى المطالبة به وقامت على ثلاثة مبادئ اساسية هي:

١- أن جميع الناس متساوون ولهم حق التمتع بالحياة والحرية والسعادة.

٢- أن الحكومات تقوم من أجل تحقيق هذه الغايات واذا لم يحقق الحاكم العدالة ينبغى تنحيته.

٣- أن من حق الشعب اقامة حكومة جديدة تكفل له الأمن والعدل والرفاهية.

وبعد أن تأسست الولايات المتحدة الامريكية واستقلت عن انجلترا كان لابد من اكمال المسيرة وتحقيق النصر النهائى على القوات الانجليزية ولم يكن هذا

الأمر يسيراً فقد ظهرت الفوارق فى الكفاءة القتالية بين الطرفين اثناء المعارك التى اعقبت اعلان الاستقلال ولقيت القوات الامريكية هزيمة فى اغسطس ١٧٧٦ بقيادة جورج واشنطن بالقرب من نيويوريك وتراجعت وعبرت نهر هدسن واتجهت جنوبا ناحية نيوجرسى. وعندما شارف عام ١٧٧٦ على الانتهاء لم تلوح فى الافق بادرة نجاح إلى أن كان يوم عيد الميلاد وكانت القوات الانجليزية تحتفل به فى ترنتون Trenton فشن واشنطن هجوما خاطفاً عليها وأسر منها ما يقرب من مائة جندى، ثم الحقه واشنطن بهجوم آخر ناجح فى برنستون Princeton على بعد عدة اميال من ترنتون.

وبرغم هذا النجاح فإن الطريق الى النصر النهائى كان لا يزال طويلاً اذ لقى واشنطن هزيمة أخرى على أيدى الانجليز فى براندى واين Brandywine فى أوائل عام ١٧٧٧ وكان أهم نتائجها استيلاء الانجليز على فيلادلفيا وتشتيت قوات واشنطن فى منطقة Valley Forge، ثم لاح فجر جديد حينما وصلت اخبار انتصار امريكى فى الشمال واستسلام الجنرال هاو فى ساراتوجا Saratogaفى اكتوبر ١٧٧٧ ، وتعد هذه المعركة نقطة حاسمة فى حرب الاستقلال الامريكية ولقد مؤشرا على عزيمة الامريكيين واصرارهم على الاستقلال برغم افتقار قواتهم للتدريب الجيد والمعاناة من نقص الامدادت.

ترتب على انتصار ساراتوجا نتيجة على جانب كبير من الأهمية وهى اقتناع الوزارة الفرنسية بجدية الحرب الامريكية ومن ثم اشارت على الملك لويس السادس عشر (١٧٧٤-١٧٩١) بضرورة دخول فرنسا الحرب إلى جانب الثوار ضد بريطانيا. وبالفعل تم عقد تحالف فرنسي- امريكى ضد انجلترا فى فبراير ١٧٧٨ ونص على الاعتراف بالاستقلال الامريكى وعلى اعلان الحرب على انجلترا وتقديم المساعدة العسكرية للولايات المتحدة الامريكية حتى يتحقق النصر النهائى.

وعلى الفور بدأت العمليات البحرية الفرنسية ضد السفن الانجليزية، وفى العام التالى لحقت اسبانيا بفرنسا ودخلت الحرب إلى جانب الثوار على أمل استعادة فلوريدا التى انتزعتها منها انجلترا فى ١٧٦٣ . ثم لحقت بهما هولندا ودخلت الحرب إلى جانب الامريكين.

لقد كان التحالف الفرنسى مع الثوار من العوامل المؤثرة فى تحقيق النصر الامريكى النهائى، فقد تدفقت المساعدات البحرية والقروض والذخيرة الحربية والمواد الغذائية والمساعدة الفنية فى شكل فرق من الضباط والجنود الفرنسيين الاكفاء وعلى رأسهم لافاييت Lafayette الذى يعد من أبرز القادة الفرنسيين على مستوى الاوروبى.

واصلت القوات الامريكية عملياتها العسكرية بهذا الدعم الهائل ضد القوات الانجليزية بزعامة القائد كورنواليس Cornwallis من عام ١٧٧٨ إلى عام ١٧٨١، وقد حقق هذا القائد بعض الانتصارات على الثوار وانتزاع منهم شارلستون وتقدم الى فرجنيا إلا أنه واجه نقصاً خطيراً فى الامدادات عند هذه النقطة وبدأت انتصاراته تتحول إلي هزائم بعد أن فقد الكثير من رجاله وتراجع إلى ساحل يورك تاون وانتظر وصول الامدادات الانجليزية عن طريق البحر، واجتمعت قوات واشنطن مع حلفائه الفرنسيين وحاصروا يورك تاون وقام الاسطول الفرنسى بمنع الانجليز من الفرار بطريق البحر وكانت هذه معركة الثورة الأخيرة حيث اضرمت النيران حول القوات الانجليزية براً وبحراً ولم تجد مفراً من الاستسلام فى ١٩ اكتوبر ١٧٨١ واعلان عجزها عن الاستمرار فى الحرب.

وبرغم اعلان الحكومة الانجليزية عن استعدادها لاجراء مفاوضات الصلح مع الامريكين فان فرنسا واسبانيا ظلتا تقاتلان الانجليز برا وبحراً حتى عام ١٧٨٢ فى

محاولة فاشلة للاستيلاء على جبل طارق .

وفى ٣ سبتمبر ١٧٨٣ تم توقيع معاهدة السلام بين انجلترا والولايات المتحدة الامريكية فى باريس وصدق عليها الكونجرس فى يناير ١٧٨٤ وتضمنت اعتراف الملك جورج الثالث بالاستقلال الامريكى وتعيين حدود الدولة الجديدة من المحيط الاطلسي إلى نهر المسيسيبى ومن البحيرات العظمى إلى فلوريدا، وتقرر أيضا السماح بحرية الملاحة للامريكيين فى المسيسبى ومنحهم حقوق الصيد فى سواحل كندا، وتمت الموافقة أيضا على أن يقوم الكونجرس بتكليف لجان خاصة باعادة الممتلكات التى صودرت من الرعايا الانجليز الذين ساندوا انجلترا اثناء الحرب.

ما بعد الاستقلال :

شهدت الولايات المتحدة الامريكية استقراراً في الأوضاع السياسية والاقتصادية بعد تحقيق الاستقلال وفتحت الأبواب لأسواق جديدة لتصدير الأنتاج وزاد الطلب علي الأراضي للإستثمار وزادت مساحات االاراضي المزروعة قطنا فى فرچينيا وكارولينا وجورجيا وزاد الاستثمار ايضا فى مجال الصناعة وحدثت طفرة فى الحياة الاقتصادية بعد أن ظهرت اختراعات جديدة فى عدة مجالات وطبقت من الناحية العملية مثل تحسن أوضاع الملاحة فى نهر ديلاور بعد استخدام القوارب التجارية التى اخترعها چون فيتش John Fitch فى عام ١٧٨٧ ، وتحسنت اوضاع مصانع الغزل والنسيج بعد أن شغل صامويل سلاتر Samwel Slater فى عام ١٧٩١ مصنعا للغزل وبعد أن اخترع ويتيني Whitney آلة حلج القطن فى عام ١٧٩٣ وحدث تحسن ايضا فى الصناعات الحديدية بعد اختراع آلة سبك الحديد الزهر فى عام ١٧٩٧ وحدث تطور ايضا فى صناعة الآلات البخارية ذات الضغط العالى

والتى كانت أكثر كفاءة من آلة جيمس وات البخارية وذلك فى عام ١٨٠٢. وقد تم ربط نيويورك بالبحيرات العظمى عن طريق شق قناة إيرى EréCanal في عام ١٨٢٥ مما أدى إلى سهولة الأتصال بين أجزاء البلاد كذلك ساعدت رحلات القطارات البخارية التى تم تسييرها فى عام ١٨٣١ على زيادة الترابط بين ولايات الإتحاد. أما فى مجال الزراعة فقد تم اختراع آلات الحصاد الأوتوماتيكية فى عام ١٨٣٣ مما احدث طفرة فى الإنتاج الزراعى. وفى مجال الاتصالات تم مد خطوط التلغراف لأول مرة بين واشنطن وبليتمور فى عام ١٨٤٤ وتم مد آلاف الأميال من الخطوط الحديدية بين مختلف الولايات، وفى مجال الطباعة استخدمت آلات طباعة حديثة منذ ١٨٤٩ فى مطابع فيلادليفا وقد تمكنت من طباعة ٨ آلاف نسخة فى الساعة. كان تطبيق هذه الاختراعات الصغير منها والكبير فى الفترة ما بين عامى ١٧٩٠، ١٨٥٠ نقلة حضارية كبيرة فى المجتمع الامريكى ادت إلى انقراض الوسائل التقليدية التى ظلت تستعمل لمئات السنين فى مجالات الصناعة والنقل ووسائل الاتصالات والزراعة وحلت مصادر الطاقة الجديدة محل مصادر الطاقة القديمة الممثلة فى قوة الرياح والحيوان وكان من مظاهر هذه النقلة الحضارية تدفق الانتاج فى مختلف الميداين بكميات هائلة ولاول مرة تعرف الولايات المتحدة فائض الانتاج. ففى مجال الصناعات القطنية لم يكن بالولايات المتحدة فى عام ١٨٠٧ سوى خمسة عشر مصنعا للغزل وكانت تعمل على ٨ آلاف مغزل فقط ولكن بعد اربعة أعوام وصل عدد مصانع الغزل إلى ٨٧ مصنعاً تعمل على ٨٠ ألف مغزل وكانت نتيجة هذه الثورة الصناعية أن عرف المجتمع الامريكى الاكتفاء الذاتى فى جميع السلع التى كان يتم استيرادها من الخارج مثل الصناعات القطنية والجلدية والصوفية وصناعات الآلات البخارية والصناعات الورقية والسكر والمشروبات الروحية والصناعات الخشبية والصابون والشمع.

نتج عن هذه الثورة الصناعية ارتفاع معدل استخدام الايدى العاملة فى المصانع إلى حد كبير وصل إلى $\frac{1}{6}$ السكان أى حوالى ١,٣٨٥,٠٠٠ شخص وإذا اضفنا اليهم الموظفين والتجار واصحاب المصانع وكبار الرأسماليين لبلغ العدد الاجمالى حوالى ثلث السكان. كان من نتائج الثورة الصناعية ايضا امتداد شبكة الخطوط الحديدية لتشمل غالبية الولايات الأمريكية وساهم ذلك فى سهولة حركة نقل البضائع والمسافرين بدلا من الاعتماد كلية على الملاحة النهرية كما كان الحال من قبل، واصبح الاتصال بمدن الجنوب امرا ميسورا وبمرور الوقت تناقصت مدة السفر بين المدن المختلفة من عدة اسابيع إلى أيام معدودة وتبع ذلك تناقص تكاليف شحن البضائع بين المدن.

وكان من نتائج هذه الثورة ايضا نمو سكان المدن القديمة وظهور مدن جديدة وخاصة فى المناطق الغربية، ففى عام ١٧٩٠ لم تكن هناك سوى خمس مدن كبيرة هى بوسطن ونيويورك وفيلادلفيا وبليتمور وشارلستون وكان مجموع سكانها حوالى ١٣٥٠٠٠ نسمة فقط، ولكن بعد حوالى ثلاثين عاما تزايد عدد سكان هذه المدن بشكل واضح فينويورك مثلا وصل عدد سكانها فى عام ١٨٦٠ إلى مليون نسمة وفى نفس السنة اصبح هناك احدى عشر مدينة جديدة بلغ عدد سكان كل منها مالايقل عن ٢٠,٠٠٠ نسمة وتزايدت اعداد سكان المناطق الغربية ايضا ووصلت إلى ١٥٠,٠٠٠ نسمة.

كذلك كان من نتائج الثورة الصناعية تزايد الهجرة من الريف الامريكى إلى المدن للعمل فى المصانع وشهدت بعض المناطق هجرة واضحة مثل نيو انجلند حيث تدفق عليها الآلاف من المهاجرين من المناطق المجاورة للعمل فى مصانع الغزل، كذلك وفد المهاجرون من اوروبا باعداد كبيرة بحثا عن العمل، وتوضح الاحصاءات الخاصة بالفترة ما بين عامى ١٨٢٠، ١٨٦٠ أن حوالى خمسة

ملايين من المهاجرين دخلوا موانئ الولايات المتحدة، وكانت هذه العمالة الاجنبية تجد تشجيعا من اصحاب العمل لرخصها وقد استقر العديد منهم فى المدن الصناعية الساحلية وعملوا فى مجالات الطرق ووسائل الاتصال والتجارة.

كان من نتائج هذه الثورة ايضا تكون الاتحادات التعاونية من اجل الحصول على القروض من البنوك للقيام بالمشروعات الصناعية الكبيرة وخاصة بعد عم ١٨٥٠، وارتبط بالثورة الصناعية تكون النقابات الخاصة بكل مهنة للدفاع عن مصالح اعضائها وكانت أولى النقابات فى فيلادلفيا فى عام ١٧٩٢ وهى نقابة عمال لاحذية ثم تبعها النقابات فى بوسطن ونيويورك وبلتيمور فى مختلف الحرف ثم اعقب ذلك تكون الاتحاد العام لكل حرفه. وخلاصة القول ان المجتمع الامريكى شهد تطورا واضحا فى جميع المجالات نتيجة للثورة الصناعية وتحول من مجتمع متأخر الى مجتمع متقدم وكان ذلك بفضل التخلص من القيود الانجليزية التى كبلته لعدة سنوات.

الدستور الأمريكى

كانت المشكلة التى واجهت الامريكيين بعد تحقيق الاستقلال هى كيفية حكم انفسهم وكيفية الحفاظ على الوحدة التى تكونت اثناء الحرب، لقد انتهى الوجود البريطانى من جميع الولايات وكانت انجلترا وحدها هى المسئولة عن الادارة الداخلية والعلاقات الخارجية والدفاع عن هذه الولايات، كذلك كان التاج البريطانى يتحمل مسئولية الفصل فى قضايا الملكية والنزاع بين الافراد فى المستعمرات والآن اصبحت كل ولاية مسئولة عن ادارة شئونها عن طريق المجلس التشريعى.

لقد مثلت الفترة التالية على انتهاء الحرب مرحلة البحث عن افضل نظام

لحكم هذه الدولة الجديدة وقد ظهرت عدة آراء فى هذا الصدد؛ فقد نادى البعض باقامة الحكم الملكى وهؤلاء كانوا من العناصر التى عارضت قيام الثورة وتوقعت لهـا الفـشل، ونادى آخـرون بالحكم الجـمـهـورى وفـريق ثالث طالب بالحكم العسكرى وكان هؤلاء من اصحاب البطولات العسكرية وضباط الجيش. وكانت الاضطرابات والفوضى من سمات هذه الفترة ايضا فقد ساد التذمر بعض الولايات مثل ماساشوستس بعد أن ضج الفلاحون من كثرة الديون وتزعمهم أحد الجنود الذين شاركوا فى الحرب ويدعى دانيل شيز Danial Shays وذلك فى عـام ١٧٨٦ وفقد الكثيرون منهم اراضيهم نتيجة العجز عن سداد هذه الديون وقد اتخذت هذه المعارضة شكل العنف وبصفة خاصة فى غرب المدينة وقد تم اخماد هذا التمدد بعد صدام دامى بين قوات شيز والحكومة، وكانت غالبية الولايات باستثناء نيويورك تعانى من الفوضى والتفكك ووصلت إلى حالة تشبه الوضع الملكى السابق، ولجأت بعض الولايات إلى اصدار عـملات خاصة بهـا! حتى يتمكن الفلاحون من الوفاء بديونهم، وكان هذا الامر محظورا فى الفترة السابقة والآن اصبحت الولايات قادرة على أن تفعل ما يحلو لها، كذلك قامت ولايات اخرى يفرض رسوم على البضائع الواردة إليها فعلى سبيل المثال فرضت نيويورك ضرائب على الفحم الوارد إليهـا من كونكتيكت وعلى الخضروات الواردة من نيوجرسى. وعلى ذلك يمكن القـول ان الولايات الامـريكيـة كـانت تتـصـرف كجمهوريات مستقلة تتحكم الأغلبية فى مصيرها عن طريق المجالس التشريعية. ومن ثم بدأت الانتقادات توجه بشدة إلى نظام شروط الاتحاد Articles of Con-federdtion الذى كان يربط بين الولايات برباط ضعيف والى الكونجرس العام، فلم تكن هناك قوة تنفيذية تضمن سيادة القوانين ولم تكن هناك سلطة قضائية تعاقب الخارجين على قوانين الاتحاد أو تفصل فى منازعاتهم. كذلك كان

الكونجرس يضم مجلسا واحدا ولكل ولاية صوت واحد مهما كان حجمها او عدد سكانها . ولم يكن له سلطة فرض الضرائب على الولايات حيث اختصت بها المجالس التشريعية لذلك لم يكن من سلطة الكونجرس تنظيم التجارة بين الولايات او وضع نظام موحد للعملة بينها ، وامام هذه الثغرات كان لابد من ادخال بعض التغيرات على نظام الحكم في الدولة وكانت الرغبة تحد والجميع في ضرورة الحفاظ على الاتحاد من الاخطار الخارجية مثل دسائس الدول الاوروبية او تجدد الهجوم من جانب انجلترا او عودة الحكم الملكى اوقيام حكم ديكتاتورى فكان الحل الامثل هو تقوية نظام التمثيل بشكل يؤدى الى تقوية الاتحاد.

لقد كان كان جورج واشنطن هو الشخصية الرائدة فى هذه الفترة وكان يمتلك قوة التأثير والاقناع على الشعب الامريكى وقد بذل الكثير من الجهود من اجل انقاذ الثورة ولذلك طالب بحكومة قوية قادرة على تنظيم شئون الدولة الجديدة ، كذلك طالب الكسندرهاملتون وهو من الذين شاركوا فى الثورة بكونجرس جديد يقوم على نظام دستورى قوى .

وقد عقدت خلال هذه الفترة عدة اجتماعات لمناقشة هذا الأمر مثل اجتماع فرجينيا فى عام ١٧٨٦ والذى ناقش مسألتى الضرائب والتجارة، ثم الاجتماع العام فى فيلادلفيا الذى عقد فى ٢٥ مايو سنة ١٧٨٧ للنظر فى تغيير شروط الاتحاد وقد حضر هذا الاجتماع ممثلون عن جميع الولايات فيما عدا روداىلاند وكان منهم أبرز الشخصيات انذاك وهم جورج واشنطن وبنيامين فرانكلين وألكسندر هاملتون وجيمس ماديسون وروبرت موريس وجون ديكنسون وجيمس ولسن وروجرز شيرمان وكان هولاء الثمانية هم لذين ، وقعوا على وثيقة الاستقلال وقاموا بدور بارز فى الثورة وقد تم انتخاب جورج واشنطن رئيسا للمؤتمر وقد استمرت جلسات الاجتماعات من مايو إلى سبتمبر وفى النهاية

وافقت الاغلبية على عدة أمور وهى :-

١- ضرورة تغيير نظام شروط الاتحاد وان يحل محله نظام جديد.

٢- ضرورة تواجد ثلاثة هيئات جديدة وهى الهيئة التنفيذية، والهيئة التشريعية والهيئة القضائية.

٣- لابد أن يكون للولايات الكبيرة وضع أقوى من الولايات الصغيرة فى النظام الجديد.

٤- لابد أن يكون للنظام الجديدة قوة التشريع العام وقوة فرض الضرائب وتنظيم التجارة الخارجية وتحديد أوجه انفاق الأموال وخاصة فى مسائل الدفاع العام والمصلحة العامة

٥- وضع ضوابط لحفظ التوازن داخل النظام الجديد.

وعلى ذلك اصبح الكونجرس الجديد يضم مجلسا للنواب وآخر للشيوخ ورئيسا للدولة بالانتخاب والمحكمة العليا، وكانت وظيفة الكونجرس هى سن القوانين التى تعود على الشعب بالخير ووظيفة الرئيس هى تنفيذ هذه القوانين. وكان مجلس النواب يضم اعضاء يتم انتخابهم فى كل ولاية عن طريق اعضاد المجالس التشريعية ، أما مجلس الشيوخ فقد ضم اثنان من الشيوخ عن كل ولاية مهما كان حجمها وكانت مدة خدمة السناتور ستة أعوام وله الحق فى التصديق على المعاهدات وعلى تعيين اصحاب الوظائف العليا الذين يقترحهم رئيس الدولة.

أما السلطة التنفيذية فقد أصر الجميع على أن تتركز فى يد شخص واحد يتم انتخابه عن طريق الناخبين الذين يتم اختيارهم فى اللجان التشريعية فى الولايات، وقد منح الكونجرس سلطات واسعة مثل اعلان الحرب وتعبئة الجيوش وفرض

الضرائب وتنظيم التجارة والقروض وغيرها.

وكان لابد أن تمر جميع مشروعات القوانين بمجلسى النواب والشيوخ قبل أن تعرض على الرئيس.وكانت مدة حكم رئيس الدولة ٤ سنوات وتمتع بسلطات واسعة وهو القائد الأعلى للجيش والبحرية وهو الذى ينفذ القوانين وله ان يعترض عليها مستخدما حق الڤيتو Vito بعد ان يجيزها الكونجرس، على انه إذا وافق المجلسان على مشروع القانون المرفوض بأغلبية ثلثى الاعضاء فإنه يصبح قانونا بالرغم من رفض الرئيس: أما السلطة القضائية فقد أُعطيت للمحكمة العليا ولم يكن لقضاتها مدة محددة طالما أحسنوا العمل فإذا أقرت المحكمة العليا عدم دسورية قانون اصدره الكونجرس بطل هذا القانون وكان هذا هو التوازن المقصود فى دستور الدولة.

وقد ارتفعت اصوات المعارضة والانتقادات الجارحة لهذا الدستور واعتبره البعض انتقاصا لحقوق الولايات وأن رئيس الدولة سيصبح أسوأ من چورچ الثالث واعتبروا ما تم مكيدة ودسيسة ليتحكم الأثرياء فى هذه البلاد ويثقلوا كاهل الشعب بالضرائب والديون. وبدأت المقاولات تصدر وتعلن المعارضة الصريحة لهذا الدستور وبلغ عددها ٨٥ مقالات مطولا فى الفترة ما بين اكتوبر ١٧٨٧ إلى مايو ١٧٨٨ ونُشرت غالبيتها فى صحافة نيويورك وأعيد طبع بعضها فى صحف الولايات الأخرى : وبرغم هذه المعارضه مضى المجتمعون فى فيلادلفيا فى عملهم وفى خلال ثلاثة شهور صدقت ثلاث ولايات على الدستور الجديد وهى دلاور ونيوجرسى وبنسلفانيا ثم صدقت كلا من چورچيا وكونكتيكت ثم تبعتها ماساشوستس بعد وقت قصير ثم مارى لاند وكارولينا الجنوبية ونيوهامبشاير وبذلك أصبح عدد الولايات المؤيدة للدستور تسعة وأصبح صالحا للأقرار. وقد ظلت نيويورك ترفع لواء المعارضة للدستور وشاركتها فرجينيا ولكن انتصر مؤيدو الدستور

الجديد فى هذه الولايات بعد فترة قصيرة وتم التصديق عليه وارتفع العدد المؤيد إلى إحدى عشر ولاية وبقيت ولايتان ترفضان التصديق حتى نوفمبر ١٧٨٩ وهما كارولينا الشمالية وورود ايلاند ثم رضختا فى النهاية لأصوات العقل ودون اللجوء إلى استخدام القوة أو إراقة الدماء .

والجدير بالذكر أنه كان من المسموح تعديل الدستوروعدم اعتباره وثيقة جامدة لا تتغير ويذكر المؤرخون أنه عُدل أكثر من ٢٠ مرة حتى نهاية الحرب العالمية الثانية وأشهر هذه التعديلات هى التى عرفت باسم «وثيقة حقوق الشعب Bill of Wrights» وتمت فى خريف ١٧٨٩ ونصت على حرية العبادة والصحافة والحق فى اقتناء الاسلحة وضمان الامان للناس فى ديارهم ضد التفتيش والمصادرة بغير سبب مشروع وحق المحاكمة أمام المحلفين وعدم المغالاة فى تقدير الغرامات وأنواع العقاب مع الاحتفاظ بالحقوق الأخرى التى وردت فى الدستور الأساسى.

أثر حروب الاستقلال فى منطقة
حوض البحر الابيض المتوسط

مقدمة

اشتعل الصراع الاستعمارى بين انجلترا وفرنسا خلال القرن لثامن عشر، وتعتبر حروب الاستقلال الأمريكية ١٧٧٦٠– ١٧٨٣ إحدى حلقات الصراع حيث تمخض عنها صراع بحرى فى منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط بين الدولتين فى شكل مصادرة البضائع وأسر البحاره وأحيانا إغراق السفن وقتل ملاحيها.

وقد ألحق هذا الصراع الضرر بالتجارة الفرنسية والإنجليزية فى البحر المتوسط وتعدى ذلك إلى الاضرار بالتجارة العثمانية فى هذه المنطقة ايضا.

سأحاول فى هذا البحث التعرض لطبيعة هذا الصراع وبيان أثره فى تجارة كل من انجلترا وفرنسا والدولة العثمانية، وسأحاول أيضا بيان مدى تأثيره فى العلاقات العثمانية– الإنجليزية والعلاقات العثمانية– الفرنسية مع ايضاح موقف السلطان العثمانى من هذا الصراع.

وقد استعنت فى هذا البحث بالوثائق البريطانية المحفوظة فى لندن بدار الوثائق البريطانية Public Record Office وهى وثائق لم يسبق نشرها من قبل، وتضمنت مراسلات السفير روبت انسلى Robert Ainslie من القسطنطينية إلى وزارة الخارجية البريطانية خلال فترة عمله بالدولة العثمانية فى الربع الأخير من القرن التاسع عشر، فقد أوضحت هذه الوثائق ظروف الصراع وكيفية تعامل الدولة العثمانية مع طرفية.

فقد انهارت العلاقة بين انجلترا ومستعمراتها الامريكية منذ أن اشتط الملك

جورج الثالث George III (١٧٦٠– ١٨٢٠) فى فرض الضرائب عليها واستبد بسكانها وخاصة بعد انتهاء حرب السنوات السبع بين انجلترا وفرنسا فى ١٧٦٣م ومن ثم رفع سكان المستعمرات شعار «امريكا للامريكيين» وطالبوا بالانفصال عن انجلترا واشتعلت الحرب بين الطرفين منذ عام ١٧٧٦، ثم دخلت اطراف اخرى فى هذا الصراع إلى جانب الثوار وهى فرنسا واسبانيا كما رأينا .

لقد بدأ الصراع بين انجلترا وفرنسا منذ أن قررت الحكومة الفرنسية الوقوف إلى جانب الثوار الامريكين، ولم يكن هذا الموقف وليد الساعة بل كانت فرنسا تترقب الامور منذ بداية اشتعال الثورة وكانت تتابع سير المعارك الحربية بين الطرفين حتى تتاح لها الفرصة المناسبة للتدخل ومساعدة الثوار.

لقد كاندافع فرنسا إلى هذا الوقف هو الرغبة فى الانتقام من انجلترا التى اذلتها وفرضت عليها معاهدة باريس ١٧٦٣ وخلقت فى نفوس الفرنسيين الكراهية الدفنية لكل ما هو انجليزى. لقد خسرت فرنسا فى حرب السنوات السبع مستعمراتها فى كند والهند، واصبحت انجلترا القوة الوحيدة فى هذه الجهات وبذلك يمكن القول بأن معاهد باريس كانت مهينه ومحقرة لفرنسا ومجيدة وعظيمة لانجلترا، أو كما وصفها الساسة الانجليز المعاصرون بانها «اشرف معاهدة وقعتها انجلترا فى تاريخها» . ومنذ هذا التاريخ أصبح هدف الحكومة الفرنسية التى سيطر عليها شوازيل Choisseul فى عهد الملك لويس الخامس عشر Louis XV (١٧١٥– ١٧٧٤) هو احياء قوة فرنسا البحرية واستعادة ما انتزعته انجلترا منها خلال الحرب مع الرغبة فى الانتقام. وكانت حرب الاستقلال الامريكية هى المناسبة التى اظهرت فيها فرنسا هذه المشاعر.

ولقد أدركت فرنسا أن استقلال المستعمرات الامريكية عن انجلترا مسألة وقت فقط حيث كانت الامدادات العسكرية الفرنسية تصل إلى الثوار بطرق سرية عن

طريق التجار الاجانب الذين تعاملوا معهم وذلك قبل ان يتم التحالف الرسمى بين الطرفين، وقد كان لانتصار الثوار فى ترنتون Trentonوبرنستون Princeton وسار اتوجا Saratoga خلال عام ١٧٧٧ أثره فى التحالف الرسمى بين فرنسا والثوار بعد ان تأكد الفرنسيون من اضمحلال قوة انجلترا العسكرية فى امريكا.

قدم فرجين Vergennesوزير الخارجية الفرنسى فى مايو ١٧٧٨ معاهدتين إلى البرلمان الفرنسى للتصديق عليهما، الأولى معاهدة صداقة وتجارة مع الولايات الامريكية وتضمنت الاعتراف بالاستقلال الذى كان قد اعلن فى يوليو ١٧٧٦، أما المعاهدة الثانية فقد كانت معاهدة تحالف بين الثوار وفرنسا وتضمنت تقديم العون العسكرى الفرنسى للثوار إلى ان يتحقق النصر الكامل على انجلترا.

لقدبدأت الحرب الفعلية بين انجلترا وفرنسا فور التوقيع على التحالف وكان ميدانها امريكا والبحر المتوسط وقد شاركت اسبانيا ايضا فى الحرب ضد انجلترا بعد انه نجح فرچين، بعد جهد عامين من العمل الدبلوماسى، فى دفعها إلى حلبة الصراع، حيث تم عقد معاهدة تحالف بين اسبانيا والثوار فى ١٧٧٩ وقامت اسبانيا على أثرها بحصار جبل طارق المستعمرة البريطانية من عام ١٧٧٩ إلى عام ١٧٨٢.

ويعتبر دخول اسبانيا الحرب إلى جانب الثوار رد فعل لهزيمتها أمام انجلترا فى حرب السنوات السبع وتنازلها عن فلوريدا ولذلك كان يحدوها الامل فى استعادة ما فقدته. لقد كان لهذين التحالفيين اكبر الاثر فى عزلة انجلترا وفى الرأى العام الاوروبى انذاك حيث ساد الاعتقاد بأن انجلترا تسير فى طريق الانهيار وأن نجمها قد أفل.

لقد كانت الحرب بين انجلترا وفرنسا ضارية، فقد كان على انجلترا أن تواجه

قوة فرنسا البرية والبحرية فى القارة الامريكية، وكان عليها ايضا أن تواجه الصراع البحرى الذى اشتعل فى البحر المتوسط بين السفن الانجليزية والسفن الفرنسية وما نتج عنه من خسائر مادية، وكانت انجلترا تعلم أن الاسطول البحرى الفرنسى قوة لا يستهان بها فقد كان على درجة عالية من الكفاءة وكان يأتى فى المرتبة الثانية بعد الاسطول الانجليزى.

كان اسلوب التفتيش البحرى الذى لجأت اليه كلا من انجلترا وفرنسا للسفن التجارية فى البحر المتوسط والذى تميز بالتعسف ومصادرة حمولات السفن بما فى ذلك سفن الدول المحايدة التى كان يعتقد أنها عون للاعداء هوبداية الاحتكاك.

وقد رفعت الدول المحايدة الشكاوى إلى حكومتى انجلترا وفرنسا مطالبة بحماية تجارتها وبوضع حد لهذه التصرفات، وكانت الدولة العثمانية من أوائل الدول المحايدة التى سعت إلى ايجاد حل لهذا الوضع خاصة بعد أن تعددت شكاوى اصحاب السفن من الرعايا العثمانيين للسلطات العثمانية، ولذلك كلف السلطان عبد الحميد الأول(١٧٧٤- ١٧٨٩) الباب العالى باعداد صيغة تعهد بعدم التعرض للسفن التجارية العثمانية ولتنظيم سير السفن فى البحار وتقديمة إلى حكومتى انجلترا وفرنسا للالتزام به.

وكانت الصيغة المبدئية للتعهد التى تم اعدادها فى ٢٠ نوفمبر ١٧٧٩ على النحو التالى:

«يتعهد ملك فرنسا المعظم وجلالة ملك انجلترا بأن يظهرا روح المودة والصداقة والنوايا الطيبة تجاه مسألة عبور السفن التجارية والمسافرين من رعاياهم ورعايا الدول الأخرى عبر البحار وبأن يضمنا لهم الأمان وعدم الاعتداء».

وقد ادخلت بعض التعديلات والاضافات على هذه الصيغة وصدر المنشور

العثمانى الرسمى فى شكله النهائى وبنفس التاريخ على النحو التالى:

«منشور صادر من الباب العالى لتنظيم مرور السفن التجارية الانجليزية والفرنسية خلال فترة الحرب الدائرة بينهما فى السواحل العثمانية».

«لقد صدر منشور من قبل فى ١٧٤٦/ ١١٥٩هـ لتنظيم مرور السفن الحربية للدولتين وظل معمولا به حتى الوقت الراهن وكان يقضى بألاتدخل السفن الحربية الانجليزية والفرنسية إلى السواحل العثمانية عند خط الحدود الشرقية، ولكن من الان فصاعدا سيسمح للسفن التجارية لكلا الدولتين بحرية التجارة والمرور ولن يضع الباب العالى أى قيود على حرية التجارة، ويأمل الباب العالى أن تتعهد الدولتان بعدم التعرض للسفن التى ترفع الاعلام المحايدة حتى لا يكون هناك ضرر علينا، ونأمل فى أن يكلف سفراء الدولتين بتنفيذ هذا المنشور وان يقوم الضباط داخل السفن بمراقبة تنفيذه».

أما عن موقف الحكومة الانجليزية من هذا المنشور فكان التحفظ وعدم الرغبة فى تنفيذه بل ومحاولة تجاهلة وقد اتضح ذلك من رسالة انسلى حول هذا الموضوع إلى وزارة الخارجية البريطانية والتى قال فيها:

«أن المنشور الذى أصدره الباب العالى لتنظيم مرور السفن التجارية الانجليزية والفرنسية خلال فترة الحرب غير مجدى بالنسبة لنا وليس له فائدة لرعايانا وسأبذل قصارى جهدى لمنع تنفيذه».

وقد اثبتت الاحداث فى الفترة التالية تجاهل الحكومة الانجليزية تماما لهذا المنشور كما سنرى.

اما عن موقفالحكومة الفرنسية فكان الموافقة وابداء الاستعداد للعمل بالمنشور العثمانى واشار انسلى فى مراسلاته إلى أن السفير الفرنسى فى الآستانه هو الذى

طلب من السلطان العثمانى تجديد منشور ١٧٤٦ مع ادخال بعض التعديلات عليه مما يؤكد الدور الفرنسى فى صياغة بعض المواقف العثمانية، وبرغم هذا الموقف من الحكومة الفرنسية الا أن احداث الفترة التالية اثبت عكس ذلك.

على أية حال اعتقد الباب العالى ان الهدوء سيسود البحار والسواحل العثمانية فى الفترة التالية وان الحكومتين الانجليزية والفرنسية ستحاولان الالتزام بهذا التعهد الا أنه لم يمض الا وقت قصير ووقعت احداث اعتداء متبادلة بين السفن الانجليزية والفرنسية فى منطقة حوض البحر المتوسط، فقد وردت المعلومات إلى وزارة الخارجية البريطانية من سفارتها فى الاستانة بناء على الخطابات الواردة من القنصلية البريطانية فى بيرا Pera تفيد بأنه قامت محاولة فاشلة من جانب سفينة فرنسية للاستيلاء على سفينه هولنديه تابعة لانجلترا تحمل اسم ازمير Smyerna بقيادة الكابتن بلوم وكانت قد خرجت من ميناء امستردام ومتجهة إلى الموانىء العثمانية وعليها حمولة من المواد الغذائية تقدر بـ ٦٠٠ ألف قرش عثمانى.

وكانت انجلترا قد لجأت إلى شحن بضائعها على متن سفن أجنبية اتقاء للاعتداءات الفرنسية وكانت هذه السفن ترفع الاعلام المحايدة وكانت غالبيتها تخرج من موانىء اوستن وامستردام بهولندا، وساهمت فى ذلك ايضا سفن البندقية واليونان.

وقد تظلم الهولنديون من الاعتداءات الفرنسية على سفنهم وتعددت شكاواهم امام الباب العالى وخاصة خلال شهر ديسمبر ١٧٧٩ ، وقد تدخل انسلى اكثر من مرة وطالب السلطات العثمانية باتخاذ اجراءات حاسمة لردع الفرنسيين.

وقد وردت شواهد فى الوثائق البريطانية على تكرار خرق المنشور العثمانى حينما وقع اعتداء متبادل بين السفن الانجليزية والفرنسية فى شهر ديسمبر ١٧٧٩

فى منطقة الارجنبيل (جزر بحر ايجه) ونتج عنهاأسراثنين من البحارة الفرنسيين فى مقابل أسر اثنين من البحارة الانجليز، وكان الاجراء الذى يتم اتخاذه فى مثل هذه الظروف هو ارسال الاسرى الفرنسيين إلى السفارة الانجليزية فى الاستانه واحيانا إلى القنصلية الانجليزية فى بيرا ولا يتم الافراج عنهم الا بعد التفاهم على صيغة للتبادل . وقد ذكر انسلى فى رسالته إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٧ ديسمبر ١٧٧٩. «لقد وصلت الغنيمه ولم يحدث أى تأخر أو اعاقة للسفن التجارية المسلحة التى جاءت بها، وقد استسلم الكابتن بريمون Bermon قائد السفينة الفرنسية وقد تميز بالهدوء وسلم جميع متعلقاته إلى السلطات العثمانية، وكانت عبارة عن نقود وحقيبتان بهما أوراق وخطابات».

ونستدل من الوثائق البريطانية على أن السلطات البريطانية فى كثير من الاوقات كانت لا تكتفى بأخذ الاسرى الفرنسيين مقابل الاسرى الانجليز بل كانت تطالب بتعويض مادى من الحكومة الفرنسية لقاء أعمال السلب والنهب التى كانت تتعرض له سفنها، ففى الحادث الأخير طلبت الحكومة الانجليزية تعويضا ماليا لطاقم السفينة وحاولت الزام الكابتن بريمون به بحجة أنه ألقى القبض على جميع من فى السفينه بشكل غير قانونى. وفى اغلب الاوقات كان يحول الامر للقضاء .

وقد استمرت الاعتداءات البحرية بين انجلترا وفرنسا خلال عام ١٧٨٠ فقد ورد فى مراسلات انسلى لشهر يناير ١٧٨٠ أن عددا من السفن البندقية واليونانية التابعة لانجلترا تعرضت للاعتداد من جانب سفن فرنسية مسلحة بالقرب من ميناء أزمير، ثم اجبرت هذه السفن على التوجه الميناء مرسيليا Marsailles وان احدى هذه السفن تحطمت عند اصطدامها بالصخور بالقرب من ميناء تينيدوسTenedos باليونان، وواصلت السفن الاخرى طريقها تحت التهديد.

ويتضح من هذه الوثيقة أن الحكومة الفرنسية كانت تلجأ إلى نفس اسلوب انجلترا باحتجاز السفن والملاحين فى الموانىء الفرنسية لحين التفاهم مع السلطات الانجليزية.

وقد وقع اعتداء جديد من جانب السفن الانجليزية على سفينة فرنسية بالقرب من ميناء أزمبير فى نفس الشهر وتم الاستيلاء على حمولاتها ورفع قادة السفن شكواهم إلى السلطات العثمانية.

ويستدل من هذه الوثائق ايضا على أن الحكومة الفرنسية كانت تلجأ فى بعض الاوقات إلى ارسال بعض وحدات من اسطولها الحربى لحماية سفنها التجارية أثناء رحلاتها فى البحر المتوسط مما يدل يعد دليلا على ترصد السفن الانجليزية لسفن الفرنسية، فقد ذكر انسلى أن بعض وحدات من اسطول فرنسا كانت فى حراسة الفرقاطات الفرنسية وبعض القطع الحربية الصغيرة. هذا وقد امتدت الاعتداءات إلى منطقة شرق البحر المتوسط فقد تعرضت بعض السفن الانجليزية الاعتداء من جانب بعض السفن الفرنسية وكانت محملة بالتبغ وخارجة من ميناء أنطاكية فى طريقها إلى دمياط حيث كان يتم تبادل التبغ بالبضائع المصرية وخاصة المواد الغذائية مثل الارز والفول والعدس والقمح والسكر وبعض المنتجات السودانية. وحينما تقدمت السلطات الإنجليزية بالشكوى إلى الباب العالى نصح الاخير أنسلى بالتفاهم مع السلطات الفرنسية أو مع السفير الفرنسى لضمان السير الامن للسفن الانجليزية فى هذه المنطقة.

ويستدل من تكرار حوادث الاعتداءات على سفن الدول المحايدة عجز الباب العالى عن الزام الحكومتين الفرنسية والانجليزية بوضع حد لهذه الاعتداءات ولذلك طالبت هذه الدول حكومتى الدولتين بأصدار قانون لحماية تجارة الدول

المحايدة، وقد رفضت الحكومة الانجليزية المشاركة فى اصداره الا أن فرجين – وزير خارجية فرنسا– تحمس للامر وصدر القانون فى ١٧٨٠ بعد موافقته عليه ووقعت عليه هولندا والدنمارك والسويد بصفة مبدئية ونص على ما يأتى:

١– تحمى الاعلام المحايدة جميع السفن التجارية خلال فترة الحرب حتى لو كانت تابعة لرعايا الدول المتحاربة.

٢– تعتبر الاسلحة والذخيرة فقط من محظورات الحرب وفيما عدا ذلك لا يعتد به.

٣– لابد من اتخاذ الاجراءات التنفيذية عند الرغبة فى مقاطعة أحد الموانى ولا يكتفى بالاعلان فقط.

رفضت بريطانيا التوقيع على هذا القانون واعتبرته قيدا على تفوقها البحرى، ولكنها شعرت بالارتباك حينما انضمت القيصرة الروسية كاترين الثانية اليه واطلقت عليه «الحياد المسلح Armed Neutrality» ، وقد سارعت بروسيا والنمسا ونابولى والبرتغال بالتوقيع عليه وشكلوا بذلك جبهة قوية فى وجه انجلترا.

أما عن الاضرار التى لحقت بالتجارة الانجليزية فى منطقة الليفانت Levant (شرقى البحر الابيض المتوسط) فقد كانت جسيمة ويستدل على ذلك من اضمحلال نشاط شركة الليفانت الانجليزية خلال هذه الفترة. فقد ذكرت التقارير التى اوردها Wood أن اعداد موظفى الشركة تناقصوا خلال الربع الاخير من القرن الثامن عشر بشكل واضح حيث ترك العمل ٣٥٢ موظفا من جملة الموظفين البالغ عددهم ٤٠٠ شخص . كذلك انكمش حجم المبادلات التجارية الانجليزية حيث لم تصل إلى ميناء ليفربول Liverpool سوى ثلاثة سفن تجارية فى الفترة من ١٧٧٥ و ١٧٨٥ لذلك لم تكن هناك حاجة لتعيين موظفين لجمع الرسوم

فى الموانى. وكانت موارد شركة الليفانت تمثل بندا هاما فى ايرادات انجلترا فيما قبل اندلاع الثورة الامريكية وخاصة حينما توصل الانجليز إلى تقليد للملابس الهندية المصنوعة من القطن الفاخر ولقيت رواجا لدى الطبقات العثمانية الثرية وحلت محل الملابس الهندية الاصيلة.

كذلك تناقصت كميات المواد الخام التى كانت تعتمد عليها المصانع الانجليزية والتى كانت ترد من منطقة الليفانت مثل القطن والصوف التركى والذى كان يرد بشكل منتظم منذ عام ١٧٥٦ من منطقتى أزمير وقبرص، وكان للصوف التركى الوارد من أزمير مكانه خاصة فى انجلترا حتى أن رجال الاقتصاد الانجليز كانوا يصفون أزمير بانها نيو أورليانز New orleans القرن الثامن عشر .

ونظرا لوقوع كثير من حالات الاحتكاك والصدام بين السفن الانجليزية والفرنسية بالقرب من ميناء أزمير فقد تعرضت التجارة الواردة والخارجة منه لاضرار جسيمة خلال فترة الحرب وأثر هذا بالتالى على التجارة الانجليزية فى الليفانت وقد دعا هذا الامر إلى أن يقوم الباب العالى بتوجيه اللوم إلى حكومتى انجلترا وفرنسا وطالبهما بالابتعاد عن ميناد أزمير فى محاولة لتأمين حركة السفن الداخلة والخارجة منه نظرا لاهميته الاقتصادية، وارسل ايضا القبطان باشا عدة رسائل إلى سفراء الدولتين فى الاستانه مطالبا بمنع الاعتداء على السفن المارة بطريق ازمير لان ذلك يتعارض مع القوانين الدولية ومع سيادة الدولة العثمانية.

وقد حاول انسلى، بصفته عضوا فى شركة الليفانت الاهتمام بهذا الامر وحاول بعث التجارة الانجليزية فى ميناء أزمير وفى ميناء القسطنطينية ايضا الذى كان قد اصابه الدمار، فلم تصل إلى الميناء الاخير سوى سفينة انجليزية واحدة خلال ثمانية أشهر من عام ١٧٧٩ من تأثير الاعتداءات الفرنسية.

وقد باءت جهود انسلى لاحياء التجارة الانجليزية فى الموانىء العثمانية بالفشل ولذلك حاول احياءها فى البحر الأحمر عبر الطريق البرى الذى كان يمر بمصر. وكانت التجارة الانجليزية قد توغلت فى البحر الاحمر حتى جدة حيث كان حوالى ثلاث أو أربع سفن تقوم سنويا بتفريغ البضائع الهندية، وكانت السلطات العثمانية تحرم على هذه السفن ان تبحر شمال جدة ، ولكن بذلت الحكومة الانجليزية جهودها لدى محمد بك ابو الذهب والى مصر فى ١٧٧٥ ونجح وارن هستنجز Warren Hastings حاكم البنغال فى عقد اتفاق معه فى هذه السنة لتسهيل مرور البضائع الانجليزية والبريد والمسافرين عبر البحر الاحمر إلى السويس، وتم تحديد الرسوم الجمركية على البضائع الانجليزية بنسبة تتراوح بين ٦,٥ ، ٨ ٪ وقد تعهد محمد أبو الذهب عن نفسه وعن حلفائة فى مصر بالمحافظة على السلع التى تنقل من الطور إلى السويس والى القاهرة فى طريق تصديرها إلى الخارج.

وقد واجهت هذه الاتفاقية معارضة شديدة من الدولة العثمانية حيث كان السلطان العثمانى يخشى من زيادة ثروات بكوات المماليك فى مصر ثم خروجهم على السيادة العثمانية، اضافة إلى سيل الشكاوى التى رفعها شريف مكة من ضياع العوائد الجمركية من ميناء جدة، ولذلك اصدر السلطان العثمانى مجموعة من الفرمانات فيما بين عامى ١٧٧٥ ، ١٧٧٩ يؤكد فيها على منع السفن المسيحية من التجارة فى البحر الأحمر ويأمر بايقافها.

وبرغم ذلك استمرت بريطانيا فى محاولات كسر هذا الحظر ، ولكن تعرضت السفن الانجليزية لمواقف سيئة فى السويس والطور تمثلت فى مصادرة السفن وما عليها من بضائع وسجن البحارة وقد ورد فى الوثائق البريطانية نص الشكوى التى قدمها عدد من بحارة بعض السفن الانجليزية إلى السلطات المصرية من الاضرار التى لحقت بهم وتعهدوا بعدم تكرار هذا الامر مرة أخرى. وجاء فى الشكوى:

« عند وصولنا بسفينتنا التجارية إلى السويس بناء على الفرمان الصادر الينا عن باشا مصر انزلنا البضائع ونقل بعضها إلى القاهرة بينما سرق أعراب الطور الجزء المتبقى ونهبوه ثم تم مصادرة امتعتنا فى القاهرة وسجن زملاؤنا فى القلعة وقد اتخذت هذه الاجراءات بناء على فرمان صادر من الباب العالى. وقد أرسل سفيرنا فى مصر رسالة إلى الباب العالى يوضح فيها ما تعرضنا له من سوء معاملة فى السويس وطلب نسخة من الفرمان السلطانى وحصل عليها. وبناء عليه فاننا نحن الموقعين أدناه نقر بأنه لن تدخل إلى السويس سفينة انجليزية مرة أخرى وليس لدينا أى ادعاء ضد الاعراب الذين سرقوا بضائعنا ولاضد ولاة مصر، وسنغادر السويس بعناية الله عائدين إلى الهند، واذا تكرر هذا العمل مرة أخرى فان ذلك سيكون تحت مسئولية انجلترا واذا طلب منا أى تعويض فنحن على استعداد للوفاء به، واذا صدرت فرمانات جديدة تسمح للسفن الانجليزية بالعبور والرسو فى السويس فسوف نعود بتجارتنا واذا لم تصدر فرمانات تسمح بذلك فلن نأت التوقيع: ايفان بيلى، جون هيلوب، هنرى سوليفان، جون دونلى، جورج مور، اندرو اسكيدى».

وتعد هذه الحادثة من أهم العوامل التى أجبرت انجلترا على التوقف عن بذل المزيد من الجهود لخرق الحظر العثمانى والالتزام به وقد ارسلت الحكومة الانجليزية رسالة إلى السلطات المصرية جاء فيها :

«لن نسمح بمرور سفن انجليزية إلى السويس لأن هذا الطريق مخصص للحج إلى مكة بناء على الخط الشريف الذى أصدره السلطان العثمانى ونحن نحترم الدين الاسلامى وسيعاقب كل من يحاول مخالفة هذا الأمر وسيتم ابلاغ سفرائنا بهذا الالتزام وكذلك سنرسله إلى جميع رجال الدين الموقرين فى مصر» .

ثم أصدر البرلمان الانجليزى أمرا إلى الرعايا الانجليز بعدم التوجه بسفنهم إلى السويس على الاطلاق.

وعلى ذلك يمكن القول بأن انجلترا كانت فى موقف لا تحسد عليه خلال هذه الفترة، فقد واجهت اعتداءات بحرية فرنسية على سفنها التجارية وحصار اسبانى لمستعمرة جبل طارق وأفل نجمها فى عالم التجارة نتيجة انهيار نشاط شركة الليفانت وباءت محاولاتها لاحياء الطريق البرى التجارى عبر مصر بالفشل، ويضاف إلى ذلك الخسائر المالية التى تعرضت لها فى شكل تعويضات للمتضررين من هجمات السفن الانجليزية وكان من بينهم نسبة كبيرة من الرعايا العثمانيين.

وقد كلفت هذه التعويضات الحكومة الانجليزية مبالغ كبيرة خاصة فى هذه الظروف الحرجة ولذلك لجأت إلى الاستدانه وعقدت قروض بفائدة مالية كبيرة وصلت إلى ١٠٪ مع بعض الدول الاوروبية، وبلغت ديونها للقسطنطينية وحدها ١٢,٠٠٠ جنية استرلينى فى ١٧٨٢.

أما عن الاضرار التى لحقت بالتجارة الفرنسية فى البحر المتوسط من جراء هذا الصراع فقد كانت جلية حيث كانت شركة الليفانت الفرنسية Compagniede Levant التى تكونت فى منتصف القرن السابع عشر هى التى تحتكر نقل التجارة الفرنسية من شرق البحر المتوسط والبحر الاحمر إلى اوروبا، وقد اقامت هذه الشركة ١٦ مصنعا فى الليفانت وحصلت على كميات كبيرة من المواد الخام من الممتلكات العثمانية وقامت بتصنيعها ثم اعادة بيعها فى هذه السوق الرائجة.

وكان القطن والصوف والحرير أهم المواد الخام التى حصلت عليها فرنسا من الدولة العثمانية وكان القطن يخرج من سالونيكا وازمير بكميات كبيرة قدرت بـ ٩٠٠٠ بآله سنويا قبل الحرب الامريكية ثم تناقصت هذه الكميات إلى النصف تقريبا فى وقت الحرب.

أما الصوف فكان يأتى من تركيا بكميات كبيرة وقامت عليه صناعة الجوخ Les Draps (نوع من الصوف السميك) وتخصصت بعض المصانع الفرنسية فى انتاجة مثل مصانع منطقة لا نجدوك Languedoc فى جنوب فرنسا، وكانت تجارة الجوخ أهم مصدر للدخل من التجارة الفرنسية فى الليفانت منذ عام ١٧٦٣ حيث كانت الدولة العثمانية هى المستهلك الرئيسى للجوخ فقدرت كميات الاستهلاك بـ ١٨,٧٥٠ باله قبل الحرب الامريكية وبلغت وقيمتها ٩ مليون فرنك ثم تناقصت هذه الكميات إلى النصف أثناء الحرب.

أما الحرير فقد حصلت عليه فرنسا من طرابلس وقبرص وحلب وأزمير والمورة وكانت تقوم بتصنيعه واعادة بيعه فى شكل اقمشة حريرية فاخرة، وقد تراجعت عوائد هذه التجارة أثناء الحرب ووصلت إلى ٢٠٠ الف فرنك فقط سنويا.

ويذكر سان بريست Saint Priest ان الامتيازات الاجنبية Capitualtions التى تمتعت بها فرنسا كانت أهم عامل فى رواج تجارة الليفانت من القرن السادس عشر.

وكانت هناك تجارة اخرى رائجة فى الليفانت وتأثرت بالحرب الامريكية وبالصراع البحرى بين انجلترا وفرنسا وهى تجارة البن وخاصة بن مخا الذى كان يأتى من اليمن عن طريق مصر وقد توسعت فرنسا فى تصديره إلى الولايات العثمانية الاوروبية والى البحر الأسود فى منتصف القرن الثامن عشر وكان يدر دخلا لا يقل عن ٤٠٠ الف فرنك سنويا ثم تفوق عليه البن القادم من البرازيل وتراجعت مبيعاته ايضا اثناء الحرب. لحقت الخسائر بتجارة الكتان والتى كانت رائجة قبل الحرب وتجارة الارز والشعير والقمح والفول والزبيب والحمص والصبغة الزرقاء Inidigo وكانت تأتى فى المرتبة الثانية بعد تجارة الجوخ والمنسوجات القطنية والحريرية.

كذلك حصلت فرنسا على بعض المواد الخام الثانوية من الليفانت مثل الصبغة الحمراء Cochenille والشمع ومستلزمات صناعة العقاقير والعطور وهذه تناقصت بشكل جاد اثناء الحرب نتيجة صعوبات وصولها إلى موانىء فرنسا وخاصة مرسيليا حيث كانت الميناء الرئيسى لتجارة الليفانت.

وكانت ازمير وحلب والقسطنطينية وسالونيكا وصيدا مراكز هامة للتجارة الفرنسية فى الليفانت وقد تأثرت كلها بالصراع الدائر بين فرنسا وانجلترا حيث قل ورود السفن إلى هذه الموانىء زمن الحرب بدرجة ملحوظة.

وبرغم تناقص عوائد التجارة الفرنسية فى الليفانت فان خسائر شركة الليفانت الانجليزية كانت اعظم فقد ذكر Wood ان التجارة الفرنسية فى الليفانت لم تتعرض للاختناق كما حدث لانجلترا.

ولم يقتصر الامر على تناقض عوائد التجارة الفرنسية والتجارة الانجليزية فى منطقة الليفانت بل تعداه إلى الحاق الاضرار بالتجارة العثمانية أيضا- وهى مرتبطة- كما رأينا بتجارة الدولتين، فقد تناقصت عوائد التجارة الخارجية العثمانية فى هذه الفترة نتيجة لقلة ورود السفن الاجنبية إلى الموانىء العثمانية الرئيسية التى سبق ذكرها بسبب هذا الصراع البحرى، ويضاف إلى ذلك التعويضات المالية التى كانت السلطات العثمانية. تضطر لدفعها لاصحاب السفن من الرعايا الذين كانوا يتعرضون للهجوم البحرى من آن لآخر، وقد شكلت هذه التعويضات اعباء مالية فوق طاقة الخزينة السلطانية فى هذه الفترة.

وقد أورد أنسلى نموذجا لشكوى تقدم بها أحد الرعايا اليونانيين إلى السلطات العثمانية مطالباً بتعويضات لقاء السلب والنهب الذى تعرضت له سفينته فى منطقة الأرجبيل وهذا نصها: «شحن ميجال دروسو Mihal Drosso وهو يونانى من

رعايا الدولة العثمانية سفينته بحوالى ٧٠٠٠ طن من القمح لحساب عدد من التجار من الرعايا العثمانين وكان متوجهاً بها إلى ميناء ازمير ومعه بعض المسافرين من جزيرة قبرص وعند تميانى Timiane فى جزيرة خيوس Chios، أحدى جزر الارخبيل، اعترضت طريق سفينته سفينتان تجاريتان مسلحتان وبرغم انه رفع الاعلام التركية المحايدة فقد أجبر على التوقف للتفتيش على اوراقه، وبرغم انه تم التأكد من ان السفينة مملوكة لأحد رعايا الباب العالى مما يوجب الامتناع عن مضايقته فقد تم احتجاز ميحال لمدة خمسة أيام على ظهر السفينة بعد أن سلبت بضاعته وبيعت حمولة القمح لحساب السفن الاخرى المسلحة، وبعد ان اصبحت السفينة خاويه سحبوها وتركوها فى ميناء تسخمية Tscheme ثم اطلقوا اسراحه فيما بعد. وقد وصف ميحال السفينتين اللتين اعترضتا طريقة بان احداهما كان عليها من ٣٠ إلى ٤٠ ملاح وقائدها يدعى Fabeler، والثانية كان عليها من ١٠ إلى ٢٠ مدفعا وحوالى ٢٥ ملاحا وقائدها يدعى Tomeso ثم قدر ميحال قيمة الخسائر بـ ٣١٨٠ قرشا عثمانيا وتوسل إلى الباب العالى لرد هذا المبغ».

وقد استاء الباب العالى من هذه الشكوى ووجه عبارات اللوم والتوبيخ لسفيرى انجلترا وفرنسا وطلب منهم ضرورة وضع حد لهذه التصرفات واجبرهم على المساهمة فى دفع التعويض المناسب لميحال.

وعلى ذلك نرى ان انجلترا وفرنسا والدولة العثمانية قد تعرضوا لاضرار مادية من جراء هذا الصراع، وتمثلت هذه الاضرار فى تناقص عوائد التجارة الخارجية فى منطقة الليفانت وسلب حمولات السفن ودفع تعويضات للمتضرين.

على ان هذا الصراع البحرى كان له انعكاساته ايضا على علاقات الدولة العثمانية بكل من انجلترا وفرنسا .

فمن ناحية العلاقات العثمانية الانجليزية فقد اعتراها الضعف خلال فترة الحرب الامريكية ووصل الامر فى بعض الاحيان إلى وقوع سوء تفاهم بين الطرفين ادى إلى تبادل الالفاظ الحادة بين سفراء انجلترا فى الاستانة وممثلى السلطان، الا أن الحكومة الانجليزية كانت حريصة فى جميع الظروف على الحفاظ على علاقات الود والصداقة مع الدولة العثمانية على الاقل لدفع الخطر الروسى، وكان هذا الحرص يتمشى مع السياسة العامة لانجلترا وهى الحفاظ على كيان الدولة العثمانية والدفاع عنها فى وجه محاولات القضاء عليها أو تقسيمها.

ومن الملاحظ من خلال مراسلات آنسلى ان انجلترا كانت تسارع إلى تقديم الاعتذار فى الاوقات التى كانت تشعر فيها بالخطأ واذا تطلب الامر دفع تعويضات للرعايا العثمانين كانت تؤديها ولا تسعى فى جميع الاحوال إلى تصعيد المواقف وقد دفع هذا الاسلوب بعض المؤرخين إلى الاعتقاد بأن انجلترا كانت تسعى إلى ضم العثمانين فى تحالف معها ضد فرنسا فى الحرب الامريكية ولكنها لم تفلح فى ذلك.

أما عن العلاقات العثمانية الفرنسية فقد تعرضت لبعض الفتور والاضطراب من جراء مهاجمة السفن الفرنسية للسفن العثمانية برغم ان العلاقات الفرنسية العثمانية كانت قوية وكان السفير الفرنسى فى الاستانة يتقدم جميع السفراء الاجانب وكانت جميع المطالب الفرنسية مجابة وخاصة فيما يتعلق باضافة بنود جديدة لمعاهدة الامتيازات التى تم التوقيع عليها فى عهد السلطات سليمان القانونى فى ١٥٣٤.

ولكن من الملاحظ أن الحكومة الفرنسية كانت تحرص على الصداقة العثمانية فى جميع المواقف خلال هذه الفترة وذلك لهدف أساسى وهو عدم اعطاء الفرصة لانجلترا أو روسيا لزيادة نفوذهما فى الاستانه على حساب النفوذ الفرنسى، وكان

الاسلوب الفرنسى المتبع هو المسارعة إلى تنشيط الدبلوماسية الفرنسية لاعادة العلاقات مع العثمانين إلى سابق عهدها فى اوقات الخطر. وقد اتضح هذا الاسلوب فى اعقاب الحرب العثمانية الروسية فى عام ١٧٧٤ حينما فترت العلاقات بين فرنسا والدولة العثمانية بسبب احجام الحكومة الفرنسية عن تقديم العون العسكرى للعثمانين خلال الحرب فقد سارعت فرنسا إلى ارسال بعثة دبلوماسية فوق العادة لمحو آثار هذا الفتور ونجحت فى ذلك.

وفى اثناء حرب الاستقلال الامريكية حاول الفرنسيون ابعاد العثمانين عن التدخل فى الصراع بينهم وبين انجلترا حرصا على عدم اهتزاز ثقة العثمانين فى فرنسا على عكس انجلترا التى حاولت أقحام العثمانين فى هذا الصراع للتأثير على قوة النفوذ الفرنسى فى الآستانه، وقد فسر انسلى محاولات فرنسا لابعاد العثمانين عن هذا الصراع بانه الرغبة فى عدم اظهار تصرفاتهم غير القانونية امام الباب العالى .

اما عن موقف السلطان العثمانى من النفوذين الفرنسى والانجليزى فى الاستانه فقد كان الاعتدال والمرونة ومحاولة التوفيق بين طرفى الصراع اذا تطلب الامر ذلك الا أنه فى اوقات كثيرة كان يتعرض لضغوط من سفراء الدولتين لاتخاذ مواقف معينة، فقد تزايد الحاح انسلى فى بعض الاوقات على الباب العالى والقبطان باشا لتوجيه اللوم والتوبيخ إلى السفير الفرنسى فى الاستانه لكثرة الاعتداءات الفرنسية على السفن الانجليزية وقد رضخت السلطات العثمانية بل وطلبت توجيه رسالة إلى الحكومة الفرنسية لبحث هذا الامر ومحاولة ايجاد حل يرضى الطرفين.

وفى اوقات اخرى تعرض الباب العالى لضغوط دبلوماسية من جانب السفير

الفرنسى فى الاستانه لتوجيه رسالة شديدة اللهجة إلى انسلى بسبب الاعتداءات الانجليزية على السفن الفرنسية وقد رضخ الباب العالى للامر وكان لهذه الرسالة اثرها فى ان أصدر انسلى أوامره إلى قادة الطرادات الانجليزية العاملة فى البحر المتوسط بالامتناع عن ارتكاب اية مخالفات فى الموانىء العثمانية أو الاعتداء على السفن الفرنسية.

وفى مواقف اخرى كان السلطات العثمانى يطلب استشارة انسلى وتفصيل ذلك أن قام دى برجتون De Bargetton قائد السفينة المسلحة والتى حملت اسم (La gracieuse) بالاعتداء على السفينة الفرنسية دبلن Dublin فى ٢٥ ديسمبر ١٧٧٩ فأسره الكابتن ادوازد مور قائد السفينة الانجليزية وارسلت السفينة الفرنسية إلى القنصلية البريطانية فى قبرص ولكن بعد ان اسفر الحادث عن قتل بعض البحارة الانجليز وبعض البحارة من الرعايا العثمانين.

وقد كان لهذه التصرفات الوحشية وقع سئ على الشعب العثمانى فى الآستانة وكادت تحدث ثورة فيها على حد تعبير انسلى ، وكان لها تأثير سيء على انجلترا ايضا وهدد انسلى باستخدام القوة التى قد تجبر فرنسا على عدم ارسال سفنها التجارية من ميناء مرسيليا إلى منطقة الليفانت، ومن ثم تشاور السلطان مع انسلى واقترح عليه الاخير ايجاد سفن حراسة عثمانية انجليزية فى منطقة البحر المتوسط لحماية تجارة الدولتين ووافق السلطان على هذا الاقتراح وبدأ العمل به بالفعل .

ولكن انسلى اصر على طلب تعويض مالى كبير من الحكومة الفرنسية لقاء الخسائر المادية والبشرية التى لحقت بالسفينة دبلن واشار على السلطان بطلب تعويض مماثل وقد كان .

وقد اتضح من خلال الوثائق البريطانية ان السلطان العثمانى كا يظهر المحاباة للجانب الفرنسى فى بعض المواقف فحينما احتجزت السفن الانجليزية احدى الفرقاطات الفرنسية فى ٢٨ ديسمبر ١٧٧٩ عند جزيرة سريجو Cerigo وعلى متنها ١٢٨ ملاحا و ٢٤ مدفعا، ثم تم اغراق السفينة بعد وقت قصير ولم تكتب النجاة الا لـ ٢٨ ملاحا فقط، قرر السلطان ارسال بعض قطع الاسطول العثمانى الحربية للقيام بجولة بحرية فى المنطقة لضمان الامان للملاحة الفرنسية.

وفى مناسبة أخرى قامت احدى الفرقاطات الفرنسية فى ١ فبراير ١٧٨٠ باطلاق النيران على سفينة انجليزية فى ميناء لارناكا Larnaca بقبرص وعومل البحارة الانجليز بوحشية بالغة. وثار انسلى واعتبر هذا العمل مناقضا لحقوق الانسان وللامتيازات الاجنبية، ورفع شكوى إلى الباب العالى مطالبا بالقاء القبض على الضباط الفرنسيين ومعاقبة القائد العثمانى الذى كان موجودا فى قلعة لارناكا لانه سمح بمثل هذه الاعمال الوحشية، والح انسلى على الباب العالى بضرورة رفع شكوى إلى الحكومة الفرنسية ووعده الباب العالى بذلك ولكنه لم يرفع الشكوى بل ولم يحادث السفير الفرنسى فى القسطنطينية فى هذا الامر على الاطلاق.

ونلمس من هذا الموقف ان الباب العالى حاول عدم ازعاج الجانب الفرنسى بمنع ارسال الشكوى الانجليزية وربما كان يهدف إلى محاولة تهدئة طرفى النزاع.

ويمكن القول ان الاعتدال والمرونه كانا السمة الظاهرة للتعامل العثمانى مع انجلترا وفرنسا خلال فترة الصراع، فلم تفلح محاولات انجلترا لدفع السلطان العثمانى لاتخاذ موقف عدائى صارخ ضد فرنسا وفى هذا دليل على الاعتدال، اما المرونه فتمثلت فى استغلال السلطان العثمانى لهذا الصراع فى محاولة طلب

العون من انجلترا وفرنسا سويا لتخصيص بعض وحدات من اساطيلهما لحراسة السفن العثمانية فى البحر المتوسط لقاء مبالغ معينة يتم تحديدها بعد التشاور معهما. وقد لقى هذا الطاب الترحيب من جانب حكومتى الدولتين .

ويبدو أن سفن الحراسة قد باشرت عملها بالفعل فى المنطقة حيث وردت شواهد فى الوثائق البريطانية تفيد ذلك، فقد ذكر انسلى ان بعض وحدات من السفن الانجليزية والفرنسية ابحرت إلى منطقة الارخبيل لحماية العلم العثمانى من الاهانات التى تعرض لها والتى تتعارض مع القوانين الدولية، وذكر فى رسالة اخرى:

«أبحرت أربعة سفن انجليزية لحراسة السفن لعثمانية التى كانت تنقل التبغ من انطاكية إلى دمياط فى رحلتى الذهاب والعودة. واعدت الحكومتان الانجليزية والفرنسية سجلات باسماد البحارة على السفن وبالمبالغ المطلوبة وسلمتها إلى الحكومة العثمانية» مما يوضح تطبيق نظام الحراسة بالفعل.

على ان هذا الصراع الذى شهدته منطقة حوض البحر الابيض المتوسط اظهر التفوق العسكرى للجانب الفرنسى على الجانب الانجليزى حيث توالت الهزائم على انجلترا منذ أواخر عام ١٧٨١ فى الجبهة الامريكية وتدهورت تجارتها فى الليفانت حتى اجبرت على توقيع معاهدة فرساى Versaille مع فرنسا فى ١٧٨٣ واعترفت فيها بالاستقلال الكامل للولايات الامريكية ، وعاد الهدوء إلى منطقة البحر الابيض المتوسط مرة أخرى.

ونخلص مما سبق أن الصراع البحرى بين انجلترا وفرنسا الذى شهدته منطقة حوض البحر الابيض المتوسط خلال فترة حرب الاستقلال الامريكية قد ألحق الضرر بتجارة الدولتين وبتجارة الدولة العثمانية ايضا.

واتضح من هذا البحث أيضا ان الدولة العثمانية وجدت نفسها فى خضم صراع ليس لها مصلحة فيه وتعرضت تجارتها للخسارة ولذلك اتخذت مواقف تمليها عليها مصالحها الخاصة كما رأينا.

ونستطيع أن نقرر ان السلطان العثمانى اتخذ مواقف تميزت بالاعتدال والمرونه فى التعامل مع فرنسا وانجلترا وانه نجح فى دفعهما للتعاون معه برغم الضغوط التى تعرض لها.

الفصل الثالث
الحرب الأهلية الأمريكية
(١٨٦١ - ١٨٦٥)

يرى كثير من المؤرخين أن السبب الرئيسى للحرب الأهلية الأمريكية التى اشتعلت بين الولايات الشمالية والجنوبية فى الفترة من عام ١٨٦١ إلى عام ١٨٦٥ هو مسألة الرق، وهذا يعد أحد جوانب الحقيقة وهناك عوامل أخرى ساهمت فى هذه الحرب أهمها تلك الاختلافات الجوهرية التى كانت قائمة بين الشمال والجنوب، فقد كان الشمال يتسم بطابع اقتصادى خاص حيث لم تمنحه الطبيعة سعة فى الأراضى الزراعية، ولذلك لم تكن الزراعة هى المورد الأساسى للثروة فيه على عكس الجنوب الذى شكلت الزراعة فيه أساس الحياة الاقتصادية حيث السهول الواسعة الخصبة والمياه الوفيرة، ولذلك اشتهر بمحاصيل اقتصادية هامة مثل التبغ و الأرز والقطن الذى أصبح أهم سلعة تجارية على المستوى العالمى. لقد تزايد انتاج القطن عشر مرات خلال أربعين سنة وخاصة فى ولايات كارولينا الجنوبية وجورجيا وألاباما وتنيسى وتكساس، وأصبحت السمة البارزة فى هذه الولايات هى المزارع الواسعة وظهرت طبقة من كبار ملاك الأراضى الزراعية الذين أصبح اعتمادهم التام على العبيد السود الذين استقدمهم تجار الرقيق من أواسط افريقيا للعمل فى هذه المزارع، وقد تزايدت أعداد العبيد بمرور الوقت حتى بلغ عددهم حوالى ثلاثة ملايين شخص قبيل الحرب الأهلية مباشرة، ونشأت مع هذا العدد الكبير مشكلة تزايد أعداد الزنوج الارقاء وعدم تمتعهم بما يتمتع به الأمريكى الأبيض من حقوق.

وبذلك يمكن القول بأن الرقيق كان عماد الحياة الاقتصادية فى الجنوب وأن مسألة الغائه كانت تعنى إصابة الحياة الاقتصادية بالشلل التام، بينما لم يشعر الشمال بهذه المشكلة لأن أعداد الزنوج الأرقاء كانت ضئيلة وغالبيتهم كانوا يعملون فى الخدمة فى المنازل وكان يمكن الاستغناء عن خدماتهم.

وفى الشمال أخذ النشاط الصناعى فى النمو وبدأ استخدام مساقط المياه ثم طاقة البخار واتسع استغلال مناجم الفحم ونمت صناعات عديدة مثل الصناعات القطنية والأصواف وبصفة خاصة فى نيوانجلند وصناعة التعدين فى بنسلفانيا، كذلك تركز النشاط المصرفى فى شركات الملاحة فى الشمال.

وقد أدت هذه الاختلافات الاقتصادية والاجتماعية إلى نشأة صراع خفى داخل الاتحاد الأمريكى قبل نشوب الحرب الأهلية بنحو أربعين عاماً؛ فعندما تحقق الاستقلال الأمريكى فى عام ١٧٨٣ اعترف دستور الدولة الجديدة بشرعية الرق، ولكن بدأت الولايات الشمالية الواحدة بعد الأخرى تنتقد هذا النظام وتطالب بوضع حد له ثم بالغائه، وكانت ولاية ماساتسوشتس من أوائل الولايات التى طالبت بالغاء الرق فى عام ١٧٨٠ ثم تبعتها نيويورك وبنسلفانيا.

وقد اتخذ الكونجرس الأمريكى اجراءاً ايجابياً فى هذا المجال حينما أصدر قراراً يقضى بالحد من دخول العبيد إلى البلاد بعد عام ١٨٠٨، وكانت هذه خطوة مشجعة للمعارضة التى مضت فى طريقها وأصدر وليام جاريسون صحيفة فى عام ١٨٣١ بعنوان المحرر Librator فى مدينة بوسطن، وكانت هذه الصحيفة تندد بالعبودية وتحقرها وطالبت بالقضاء الفورى عليها دون قيد أو شرط، وقد نجح جاريسون فى تكوين فريق ضخم من المؤيدين لدعوته وجعلوا شعارهم «القضاء النهائى على العبودية».

وقد تعاون مع فريق جاريسون مجموعة من الزنوج الذى تحرروا من نير العبودية حيث أصبحت تجاربهم الماضية هى المادة الأساسية فى المقالات التى نشرت فى صحيفة المحرر وساهمت فى خلق جو عام من الكراهية لهذا النظام. كذلك صدرت عدة روايات أدبية تركز على الوجه القبيح للعبودية وقد اجتذبت هذه الروايات حوالى ثلاثة ملايين من القراء.

ساهمت هذه المواقف المتباينة من العبودية فى خلق روح العداء بين الشمال من الجنوب وزاد الأمر خطورة حينما انضمت بعض الولايات الغربية إلى الاتحاد الأمريكى وأبرزها إلينوى وأعلنت عن تأييدها لدعوة مناهضة الرق، وبذلك بلغ عدد الولايات المعارضة له أحد عشر ولاية مقابل عشر ولايات تؤيده. وفى عام ١٨١٩ انضمت ولاية ألاباما إلى الاتحاد كولاية مؤدية للرق وكان هذا مصدر الخطر حيث تعادلت ولايات الشمال والجنوب داخل الاتحاد الأمريكى وكاد هذا

الأمر يؤدى إلى الحرب بين الطرفين لولا تدخل هنرى كلاي أحد السياسيين المعتدلين واستطاع التوصل إلى اتفاق يرضى الطرفين عرف باتفاق ميسورى وتقرر فيه اعتبار خط عرض ٣٦° شمالاً تقريباً خطاً فاصلاً بين الولايات التى تقر الرق فى الجنوب والولايات التى تناهضه فى الشمال، وأقر الطرفان هذا الاتفاق.

على أن احتمالات التوتر كانت قائمة كلما انضمت ولاية جديدة إلى الاتحاد الأمريكي وحاول كل طرف ضمها إلى جانبه وبذلك باء اتفاق ميسورى بالفشل، وقد ساهمت الانتقادات المتزايدة للرق فى الشمال فى خلق تربة صالحة لتحرير العبيد، فقد تكون حزب جديد مؤيد للقضاء على العبودية وأصبح له مرشحون من عام ١٨٤٤ وهو الحزب الجمهورى وكان برنامجه يقوم على ضرورة إلغاء الرق من جميع الولايات وكان أول رئيس لهذا الحزب هو جون فريمون John Fremont فى عام ١٨٥٦ وقد رشح لانتخابات الرئاسة الأمريكية – ولكن لم يحالفه النجاح برغم حصوله على ١,٣٤٠,٠٠٠ صوت، ثم برز من بين الصفوف مرشح جديد هو ابراهام لنكولن Abraham Lincolin الذى لعب دوراً رئيسياً فى إلغاء الرق.

وقد ولد لنكولن فى عام ١٨٠٩ فى ولاية كنتاكى ونشأ فى بيئة فقيرة متواضعة وتميز بالشعبية، كان من الجيل الثورى مثل جورج واشنطن وبنيامين فرانكلين. وكان لنكولن على دراية جيدة بالقانون والأدب وخاصة الأ ب الانجليزى وقد نجح فى تخطى حاجز الفقر وأصبح عضواً فى الحزب الجمهورى فى إلينوى فى الفترة من عام ١٨٤٧ إلى عام ١٨٤٩، ثم شغل منصب عضو مجلس النواب فى واشنطن وذاعت شهرته كسياسى محنك خاصة حينما بلغ سن الخمسين.

كان لنكولن من أبرز المؤمنين بضرورة القضاء على الرق واستئصاله من جميع الولايات الأمريكية، وقد رشحه الجمهوريون فى عام ١٨٥٨ لعضوية

مجلس الشيوخ ولكنه فشل، وبرغم هزيمته فقد نجح فى أن يصبح شخصية عامة وشهيرة.

لقد اكتسب لنكولن مؤهلات العظمة والنجاح من خلال عمله فى مجالات سياسية عديدة وساعده فى ذلك موهبة الخطابة التى كان يتمتع بها والتى اكسبته ثقة الجماهير، وتمكن من الوصول إلى صفوف المرشحين للرئاسة الأمريكية فى عام ١٨٦٠ برغم نظرة الجنوبيين العدائية له. وكان برنامج الجمهوريين يرتكز على ثلاثة محاور هى:

١- القضاء التام على العبودية.

٢- حماية الصناعة الأمريكية.

٣- حماية الملكية الخاصة.

نجح لنكولن فى انتخابات ١٨٦٠ وفى نفس السنة لاحت فى الأفق طلائع الحرب بسبب محاولات الشمال والجنوب التفوق فى عدد الأنصار، بل وصل الأمر إلى حد التفكير فى استخدام السيف لحل النزاع، خاصة بعد أن تزايد العداء من جانب الجنوبيين لفوز لنكولن فى الانتخابات وكانت ولاية ساوث كارولينا زعيمة الجنوب فى مقدمة الفاضبين وتوجت معارضتها باعلان الانسحاب من الاتحاد الأمريكى ثم تبعتها ولايات فلوريدا وألاباما ومسيسبى وتكساس ولويزيانا وجورجيا ووضعوا دستوراً خاصاً بهم واتخذوا لهم رئيساً هو جيفرسون دافيز Jefferson Davis وكونوا حكومة أئتلافية برئاسته فى ١٨٦١.

وهكذا انفرط عقد الاتحاد الأمريكى وأصبحت المهمة شاقة أمام لنكولن لأن اعادة الولايات المنشقة كانت مسألة عسيرة بالطرق السلمية والتى كانت تعنى التسليم بمطالب الجنوبيين، ولذلك اتجه التفكير إلى استخدام القوة وكانت هذه آخر الاحتمالات التى وصفها لنكولن. وقد بذل لنكولن بعض المحاولات لارضاء الجنوب مثل التعهد بعدم التدخل فى مسألة العبودية فى ولاياتهم حتى لا يسمح للاتحاد الأمريكى بالتفكك ولكن لم يتوصل إلى نتيجة مرضية.

بدايات الحرب:

لم تبدأ الحرب الفعلية بين ولايات الشمال و الجنوب حتى عام ١٨٦١ ولم يتعد الأمر أكثر من الخطب الحماسية والتراشق بالكلمات إلا أن مجريات الأحداث كانت تدل على أن صداماً وشيكاً فى الطريق، وكان الحماس يملأ صدور الجنوبيين وكانوا يثقون فى إمكانية تحقيق النصر على الشمال معتمدين على امتلاكهم لمزارع القطن، الواسعة وكانوا يرون امكانية الحصول على السلاح عن طريق عوائد تصدير القطن وكانوا يرون أيضاً أنه يمكن الاعتماد على تأييد انجلترا التى كانت تعتمد اعتماداً كبيراً على القطن الأمريكى، وكانوا يعتقدون فى امكانية اغلاق المسيسبى أمام تجارة الشمال وفى هذه الحالة سيضطر إلى التصالح معهم.

أما الشمال فقد وضع خطة عسكرية تستهدف تحقيق ثلاثة نقاط وهى:

١ - الاستيلاء على ريتشموند عاصمة الحكومة الائتلافية الجنوبية.

٢ - الاستيلاء على المسيسبى لفصل الولايات الجنوبية فى الشرق عن الولايات الغربية.

٣ - فرض الحصار الاقتصادى على موانئ الجنوب لمنع تصدير القطن للخارج.

حاول كل طرف تحقيق خطته وكانت الشرارة الأولى للحرب هى محاولة الجنوبيين الاستيلاء على قلعة سامتر Sumter Fort التابعة للشمال واجبار قائدها على الاستسلام بمنع الامدادات عنه، وقد نجحوا فى ذلك واشعلوا النيران فى علم الولايات المتحدة، وهنا أدرك الشماليون أنه لا بد من التكاتف للدفاع عن الاتحاد الأمريكى؛ فاصدر لنكولن أوامره بتجنيد ٧٥ ألف شاب لحماية القلاع والمنشآت التى تخص أمن المواطنين، وكان رد فعل الجنوب هو زيادة الاستعدادات خاصة بعد انضمام فرجينيا واركنساس وتنسى وكارولينا الشمالية إلى الحكومة الائتلافية وأصبح عدد ولاياتها احدى عشر ولاية بينما كان عدد ولايات الشمال ثلاثة وعشرين ولاية.

ولم تكن حادثة سامتر سوى الشرارة الأولى للحرب ولكن ساد الهدوء بعدها لمدة عام وبدأت الفوارق تتضح خلال هذه الفترة بين الشمال والجنوب؛ فبينما كان عدد سكان الجنوب تسعة ملايين نسمة وأكثر من ثلثهم من العبيد كان عدد سكان الشمال حوالى ٢٢ مليون نسمة وكانوا يتمتعون بمناخ اقتصادى ممتاز وتمتعت نسبة كبيرة منهم بالثراء بفضل كميات الذهب والفضة التى تدفقت عليهم من المناجم الغربية. هذا من ناحية ومن ناحية أخرى كان الجنوب ينقصه الجدية والصلابة فبعض الولايات كانت تخرج من الحكومة الائتلافية ثم تعود إليها دون قيد أو شرط، كذلك كان الجنوبيون أقل فى الكفاءة القتالية، إلا أنه يمكن القول بصفة عامة بأن المبالغ اللازمة للانفاق على الحرب لم تكن متوفرة لدى الطرفين كما لم تكن علاقاتهم مع الدول الأوروبية طيبة.

على أن الأوضاع لم تظل على ماهى عليه فقد حاول كل فريق تحسين معسكره واضافة موارد جديدة، فقد استطاع الشماليون اظهار التفوق فى مجال التعبئة العامة وساعدهم على ذلك أن الموانئ الشمالية كانت مفتوحة على الدوام للواردات على عكس الجنوب الذى تعرض للحصار الاقتصادى فحرم من الواردات الهامة مثل الحديد والصلب والذخيرة والسلع الهامة.

وحاول الجنوبيون زيادة مواردهم المالية عن طريق اللجوء إلى بعض الاجراءات الداخلية مثل فرض ضرائب اضافية على التبغ والخمور فى عام ١٨٦٢ ولكن حصيلتها لم تزد على ٢,٦٠٠,٠٠٠ دولار مما اضطرهم إلى طبع أوراق نقدية بما يعادل ٤٥٠ مليون دولار بتخفيض ٣ سنتات من قيمة الدولار. وجدير بالذكر أن قيمة الدولار استمرت فى الانخفاض خلال فترة الحرب ووصلت إلى ٣٩ سنتاً وأصبح سكان الجنوب يعيشون فى معاناة واضحة من الغلاء ونقص السلع الاستهلاكية، وأصبح الدولار الذهب يعادل ٢٢ دولاراً فى الجنوب ثم وصل الدولار إلى أدنى مستوى للانخفاض فى ١٨٦٥.

أما فيما يتعلق بعلاقات الشمال والجنوب بأوروبا فقد كانت من الأمور التى سعى الطرفان إلى تحقيق تقدم فيها لخدمة أهدافهما كما سنرى.

الحرب الأهلية وأوروبا:

كان لوقوع الحرب الأهلية أكبر الأثر على الحياة الاقتصادية فى أوروبا بصفة عامة وعلى الدول الصناعية مثل انجلترا وفرنسا بصفة خاصة، وقد عبر عن هذا الأثر أحد أعضاء الوزارة البريطانية قائلاً: «إن الحرب الأهلية الأمريكية تعد أكبر حدث يقع فى السياسة العالمية منذ سقوط نابليون الأول». وإذا حاولنا التعرف على تأثير الحرب الأهلية على انجلترا لوجدناه واضحاً فى المجال الاقتصادى وفى الصناعة الانجليزية بصفة خاصة حيث حرمت مصانع القطنيات الانجليزية من المواد الخام الرئيسية بعد الحصار الذى فرضه الشماليون على موانئ الجنوب، وبرغم المجهودات التى بذلت لتعويض هذا النقص بزيادة صادرات القطن المصرية إلى انجلترا إلا أن مجاعة القطن Cotton Famine أجبرت المصانع الانجليزية على تحديد انتاجها وانتشرت البطالة تبعاً لذلك.

فقد كانت الصناعات القطنية الانجليزية مركزة فى لانكشير وكانت تعتمد اعتماداً كبيراً على القطن الأمريكى إذ كان يتم استيراد ٧٢٪ من القطن الأمريكى قبل عام ١٨٦٢، وقد تسبب نقص الانتاج فى تحويل ٢٤٧,٠٠٠ عامل إلى البطالة الكاملة و ١٦٥,٠٠٠ عامل إلى البطالة الجزئية.

أما بالنسبة لفرنسا فقد كانت الصناعات القطنية فيها واسعة النطاق وكان يعمل بها ما لا يقل عن ٣٥٠,٠٠٠ عامل فى عام ١٨٦٠، وقد أدت الحرب الأهلية الأمريكية إلى ارتفاع أثمان المواد الأولية بنسبة ٣٠٪ فى أوائل عام ١٨٦٠. وكانت أكثر المناطق الفرنسية تأثراً بالأزمة هى نورماندى حيث أصابت البطالة بها أكثر من ثلثى الأيد ى العاملة، كذلك تأثرت بعض مناطق الشمال الفرنسى ولكن بدرجة أقل حيث تركزت بها الصناعات الصوفية والتيلية، أما أقل المناطق تأثراً فكانت الألزاس.

وبرغم هذه الأزمة فقد تردد رجال الصناعة الفرنسيون فى استخدام قطن الهند لأنه كان يتطلب اجراء تعديلات على الآلات المستخدمة، وقد عبر أحد الساسة

الفرنسيون عن هذا الوضع قائلاً: «إن صناعتنا تقاسى بشدة وطبقاتنا العاملة تعانى البطالة الواضحة».

إذن كان للحكومتين الانجليزية والفرنسية مصلحة مباشرة وسريعة فى تخفيف حدة الحصار المفروض على موانئ الجنوب، وقد أثيرت عدة آراء وتساؤلات أثناء الحرب كان أكثرها إلحاحاً هو هل كانت انجلترا وفرنسا ترغبان فى وقوع انفصال نهائي فى الاتحاد الأمريكى؟

وقد ثار هذا التساؤل بعد أن أظهرت نتائج الحرب فى العامين الأولين عجز حكومة الشمال بكل امكانياتها المادية المتفوقة عن اخضاع الجنوبيين ومن ثم بدأت بعض الآراء تميل إلى إمكانية حدوث الانفصال بين الشمال والجنوب. وحتى يمكننا تفهم موقف الدولتين لا بد أن نتعرف على الأوضاع الداخلية لكل منهما أثناء الحرب، ففى انجلترا كانت الحكومة الانجليزية منقسمة على نفسها فبينما كان جلادستون الذى كان يشغل منصب وزير العدل آنذاك يرغب فى أن تقوم بريطانيا بدور الوسيط تأثراً بما كان يعانيه العمال من البطالة كانت بامستون رئيس الوزراء وراسيل وزير الخارجية أكثر تحفظاً من ذلك، بينما كان البلاط الملكى ضد القيام بأى محاولة لها صفة المغامرة، وكان التفكير الانجليزى يرى أنه إذا انتصر الجنوبيون فإن الشماليين سيسعون للحصول على ما يعوض هزيمتهم بضم كندا التى انتزعتها انجلترا من فرنسا فى حرب السنوات السبع.

أما الحكومة الفرنسية فكانت تستغل فرصة وقوع الحرب فى تنفيذ سياسة توسعية فى المكسيك وكانت تعلم جيداً أن حكومة لنكولن ستضع العقبات عن طريق هذا التوسع فى حالة انتصارها فى الحرب، وعلى ذلك يمكن القول بأن السياسة الفرنسية كانت متناقضة فطول فترة الحرب سيزيد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية كبيرة ولكنها تساعدها فى ذات الوقت على تنفيذ مشروعات التوسع فى المكسيك، وفى حقيقة الأمر كانت المسألة المكسيكية أكثر أهمية من وجهة نظر الامبراطور نابليون الثالث ولذلك نجده يحاول الحصول على

موافقة حكومة الشمال على ذلك ولكن توفينيل Thouvenelوزير الخارجية أوقف هذه المحاولات.

وقد أظهرت المراسلات الدبلوماسية السرية الخاصة بهذه الفترة وجهات النظر هذه وكشفت النقاب عن الرغبات الانجليزية والفرنسية. ويرى بعض المؤرخين أنها لم تكن أكثر من أفكار لم تخرج إلى حيز التنفيذ، أما الموقف السياسى المحدد فلم يكن واضحاً حتى المرحلة الأولى من الحرب التى انتهت بانتصار جيش الجنوبيين، وكل ما فعلته الحكومتان هو أنهما اتخذتا موقف الترقب والانتظار ثم أعلنت الدولتان موقف الحياد من الصراع الدائر، وتأكد هذا الحياد حينما حاولت حكومة الشمال فى صيف عام ١٨٦١ الحصول على اعتراف دولى بها فرفضت الحكومة الانجليزية منحها ذلك الاعتراف وكذلك الحكومة الفرنسية.

على أن ظروف الحرب أدت إلى وقوع أزمة فى العلاقات بين حكومة الشمال وبين انجلترا حينما قام قائد سفينة حربية شمالية بتنفيتش سفينة تجارية انجليزية فى ديسمبر عام ١٨٦١ وأسر عدداً من مندوبى حكومة الجنوب ممن كانوا على ظهرها فى ترنت Trent، وقد أثار هذا الحادث الحكومة الانجليزية وتحدثت الصحافة الانجليزية بلهجة حادة متهمة حكومة الشمال بالاعتداء على أحد حقوق انجلترا الدولية وهو حق الملاحة فى أعالى البحار، وكان رد فعل صحافة واشنطن عنيفاً على هذا الاتهام وتصعد الموقف وصممت الحكومة الانجليزية على تقديم اعتذار لها وعلى اطلاق سراح الأسرى وشاركت الحكومة الفرنسية الحكومة الانجليزية فى هذا الموقف وتضامنت معها، وكان لهذا الموقف أثره فى تراجع حكومة الشمال عن تشددها فقامت باطلاق سراح مندوبى الجنوب ووضعت نهاية لهذه الأزمة.

ويستدل من هذه الأزمة على أن حكومة الشمال تميزت بالتردد الدبلوماسى والضعف العسكرى حتى هذه الفترة حيث كانت لا تزال نتائج المعارك العسكرية فى صالح الجنوب، وقد أوضحت المراسلات الدبلوماسية أن حكومتى انجلترا

وفرنسا استقبلتا مندوبى الجنوب بحرارة مما يوضح أنهما كانتا تتوقعان امكانية وقوع انفصال نهائي بين الطرفين، وفى ابريل عام ١٨٦٢ تقابل الامبراطور نابليون الثالث مع سليدل Slidel مندوب الجنوبيين واستمع جيداً إلى آرائه حيث عرض توريد القطن الخام للمصانع الفرنسية في مقابل الاعتراف الرسمى بحقوق الجنوب، وقد فكر الامبراطور بالفعل فى أن يرسل إلى نيواورليانز اسطولاً تكون مهمته فك الحصار ولكنه لم يستطع الوصول إلى قرار نهائى فى هذا الشأن دون الحصول على موافقة بريطانيا العظمى التى كان من الواضح أنها لن تقدم على القيام بأى عمل دبلوماسى يكون هدفه تدعيم الانفصال، ولذلك استبعدت الحكومة الفرنسية هذا التفكير. على أن غالبية أعضاء الحكومة الفرنسية كانوا من أنصار الجنوب ولذلك قامت الحكومة الفرنسية بمحاولة جديدة بعيدة عن انجلترا فلجأت إلى روسيا وطلبت منها مشاركتها فى الوساطة بين الطرفين المتحاربين ولكن الحكومة الروسية اعتذرت لعدم وجود مصلحة مباشرة لها فى هذه الحرب.

وفى يناير عام ١٨٦٣ قررت الحكومة الفرنسية أن تعرض وحدها وساطتها على لينكولن وجيفرسون ولكن سيوارد سكرتير الدولة رفض هذه الوساطة وطلب لينكولن من الامبراطور الفرنسي الابتعاد عن التدخل فى شئون أمريكا قائلاً:

"You Should Keep your nose out of American Affairs".

وأعلن الكونجرس فى قرار جماعى أن كل محاولة جديدة للتوسط ستعتبر عملاً غير ودى.

وعلى ذلك يمكننا القول بأنه لم يكن لبريطانيا ولا لفرنسا فى أثناء السنوات الأربع الخاصة بالحرب الأهلية خطة عمل ثابتة ولم تقم أى من الحكومتين باتخاذ الاجراءات الكفيلة بمواجهة حصار موانئ الجنوب برغم الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية التى نجمت عن هذا الحصار، إلا أن الحكومة الفرنسية استغلت فرصة اشتعال الحرب وأثارت المسألة المكسيكية.

المسألة المكسيكية:

كانت المكسيك مستعمرة أسبانية منذ عام ١٥١٩ ووطأت أقدام الرجل الأبيض هذه المنطقة التى كان يسكنها الهنود ووقع نزاع بين الطرفين أخذ شكل العنف منذ عام ١٨١٠ إلى عام ١٨٢٠م. وقد استطاع الزعيم هيدالجو Hidalgo الحصول على الاستقلال فى ١٨٢١. وقد استغلت الولايات المتحدة الأمريكية فرصة الأزمات الداخلية والصعوبات التى واجهت حكومة المكسيك وبعض المناطق التابعة لها مثل تكساس وكاليفورنيا وقامت بضمهما إليها «تكساس فى عام ١٨٤٥، وكاليفورنيا فى عام ١٨٤٦» ثم دخلت فى حرب مع المكسيك انتهت بتوقيع معاهدة جوادلوب – هيدالجو Guadalupe - Hidalgo. فى ٢ فبراير عام ١٨٤٨ وحصلت بمقتضاها على الأراضى المكسيكية الواقعة إلى الشمال من نهر جيلا وهى المكسيك الجديدة وكاليفورنيا المنطقة الجنوبية من جبال روكى ونيفادا واريزونا. ومنذ عام ١٨٤٨ والمكسيك تواجه ظروفاً صعبة وتعانى حكومتها الضعف والتفتت وفى عام ١٨٥٥ نشب صراع للوصول إلى السلطة بين الأحرار بزعامة جواريز Juarez والمحافظين الكاثوليك وفكر بعض الساسة المكسيكيين فى الحصول على تأييد بعض الدول الأوروبية من أجل انهاء هذه الحرب الأهلية وكانت المكسيك تمتلك موارد معدنية فائقة الأهمية وكان عدم الاستقرار السياسى مسئولاً عن عدم استغلالها على الوجه الأمثل بالإضافة إلى وجود نسبة كبيرة من المقيمين بها وغالبيتهم من الأسبان والفرنسيين والانجليز وهؤلاء أصابتهم الحرب الأهلية باضرار مادية بالغة وطلبوا من حكوماتهم تأييد طلباتهم من أجل الحصول على تعويضات، ولذلك فكر الامبراطور نابليون الثالث فى التدخل ليس من أجل مساعدة رعاياه للحصول على ما يستحقونه فقط ولكن من أجل اقامة مناطق نفوذ اقتصادية واستغلال الموارد المنجمية وفتح سوق تصدير للمنتجات الصناعية الفرنسية فى هذه المنطقة، وبالطبع لا يمكن تحقيق كل ذلك إلا فى وجود استقرار سياسى فى المكسيك ومن ثم فكر الامبراطور فى انشاء حكومة ملكية فى المكسيك بتأيد من فرنسا يمكنها أن تمنح المشروعات الفرنسية مكانة متفوقة فى مجال

الاستثمارات وكانت الحرب الأهلية هى الفرصة التى انتظرها الامبراطور بعد أن تقطعت أوصال الولايات المتحدة.

فكر الامبراطور الفرنسى فى سنة ١٨٦١ فى اشراك أسبانيا وانجلترا فى هذا الأمر وبالفعل عقد اتفاقاً فرنسياً انجليزياً أسبانياً فى ٣١ اكتوبر عام ١٨٦١ لاجبار الحكومة المكسيكية على احترام ممتلكات الأجانب، وتدعم هذا الاتفاق بارسال حملة عسكرية للدول الثلاث إلى المكسيك. ولكن تحولت هذه الحملة إلى مسألة فرنسية فقط بعد وقوع الخلافات بين الأطراف الثلاثة فسحبت انجلترا وأسبانيا قواتهما. وانتهز الامبراطور الفرصة ونصب الأرشيدوق النمساوى مكسمليان Maximilien على عرش المكسيك فى عام ١٨٦٣، وقد حاول هذا الامبراطور أن يحكم البلاد ولكنه لم يستطع سوى السيطرة على الجزء الأوسط من البلاد وبقى الشمال والجنوب فى أيدى أعوان جواريز زعيم الأحرار برغم محاولة الحكومة الفرنسية تدعيم ماكسميليان بالإبقاء على الحملة الحربية الفرنسية على سواحل المكسيك والتى كانت تضم حوالى ٣٠,٠٠٠ جندى.

وعندما انتهت الحرب الأهلية الأمريكية ف مايو ١٨٦٥ رفضت الحكومة الأمريكية الاعتراف بمكسميليان ووجدت فرنسا أنها لن تستطيع أن تدخل فى مخاطرة الصدام مع الولايات المتحدة فأبلغت مكسميليان فى ١٥ يناير سنة ١٨٦٦ بأنها ستضطر إلى استدعاء قواتها على دفعات برغم توسلات ماكسميليان بالبقاء.

ولاشك أن هذه الهزيمة التى منى بها نابليون الثالث كانت سبباً فى إثارة المعارضة الداخلية عليه فإنتقدته بمرارة واتهمته بأنه لم يتعرف جيداً على تفكير المكسيكيين، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى أضعفت هذه الحملة من مركز فرنسا فى أوروبا وتفوقت الاستثمارات الأمريكية فى المكسيك كما سنرى.

نتائج الحرب:

على أية حال نجحت خطة لينكولن الثلاثية الأهداف وتوالت انتصارات الشمال على الجنوب فى صيف عام ١٨٦٣ وكانت أشهر المعارك هى معركتى Gettysburg و Vecksburg حيث ظهر فيهما تفوق الشمال العسكرى، وظهرت

فى هذه الفترة أيضاً نتائج الحصار الاقتصادى لموانئ الجنوب حيث دمرت تجارته تماماً وخاصة تجارة القطن التى كان يعتمد عليها. ولم يكتف لينكولن بالانتصارات العسكرية بل بذل مجهوداً لتأمين الجبهة الداخلية حيث تعقب كل من حاول مد يد المساعدة للجنوب وطبق عليهم الأحكام العسكرية والعقوبات الصارمة وواجه بعنف جميع الانتقادات التى وجهت لحكومته من جانب الكتاب والصحفيين، ثم اتخذ أجرأ قرار عرفته الولايات المتحدة وهو إعلان تحرير العبيد فى جميع أنحاء البلاد فى ١ يناير عام ١٨٦٣، ثم دعم هذا القرار بقرار آخر يقضى باستخدام العبيد فى الخدمة العسكرية.

حاول الجنوب محاولة أخيرة يائسة للحصول على العون العسكرى من انجلترا وفرنسا ولكن باءت هذه المحاولة بالفشل واستمرت المعارك العسكرية بين الشمال والجنوب وكانت صيحة الجنود الشماليين هى (هيا إلى ريتشموند) فى جميع المعارك وسقطت عاصمة الجنوب فى يد الشمال وارتفع العلم الأمريكى فوقها فى ابريل ١٨٦٥ ثم أعقب ذلك استسلام الرئيس الجنوبى ديفيد چيفرسون ولكن أعوانه مكنوه من الهرب.

لقد تكبد الشمال والجنوب خسائر بشرية فادحة فى هذه الحرب، فقد قدرت خسائر الشمال البشرية بما لايقل عن ٣٦٠,٠٠٠ جندى، بينما فقد الجنوب ما لا يقل عن ٢٥٨,٠٠٠ جندى هذا بخلاف الجرحى والأسرى من الطرفين، أما عن الخسائر المالية فقد قدرت بـ ٣,٢٥٠,٠٠٠ دولار فى الشمال و ١,٥٠٠,٠٠٠ دولار فى الجنوب.

وإذا حاولنا تحليل أسباب هزيمة الجنوب فى هذه الحرب لوجدنا آراء عديدة ذكرها المؤرخون منها عدم اهتمام سكان الجنوب اهتماماً كافياً بالحرب وبمتطلباتها والانصراف فى أوقات كثيرة إلى الاهتمام بمصالحهم الخاصة وتفضيلها على الصالح العام، كذلك سيطرت الأنانية على حكام الولايات الجنوبية واعتمدوا على حماية الحقوق المدنية التى تكفلها مناصبهم وارتكبوا

الكثير من التجاوزات في النواحى العسكرية بينما كان الشمال بجميع فئاته وعناصره لا هم له سوى الحرب وتحقيق النصر وانصهرت جميع فئات المجتمع فى بوتقة واحدة خلف لنكولن لذلك تميز المعسكر الشمالى بالقوة والترابط فكان النجاح حليفهم. وإذا أضفنا إلى ذلك نقص الأموال التى واجهها الطرفان إلا أنه أضيف إليها الحصار الاقتصادى الذى واجهه الجنوب والذى كان بلا شك من عوامل الهزيمة.

على أى حال بدأ لينكولن بعد إنتهاء الحرب فى التفكير فى اتخاذ أساليب عملية للأخذ بيد الجنوبيين لمسايرة نهضة الشمال ولإعادة تعمير المناطق التى لحقها الدمار أثناء الحرب ولمساعدة الرقيق على معايشة أوضاعهم الاجتماعية الجديدة وممارسة حقوقهم المدنية والسياسية وأفسح المجال أمام الزنوج للتعبير عن رغباتهم فى الانتخابات العامة وأصبح لهم رأى مؤثر فى أسلوب حكم الولايات بل واستطاعت بعض العناصر الزنجية أن يكون لها السيطرة على بعض المجالس التشريعية فى الجنوب، كذلك دخل العبيد إلى مجال الوظائف العامة وشغلوا بعضها فيها عدا الوظائف العليا التى سيطر عليها رجال من الشمال. وقد أزعج هذا الوضع الاجتماعى الجديد بعض العناصر البيضاء من الجنوب من الذين رفضوا فكرة دخول العناصر الزنجية إلى المجتمع الأمريكى والاندماج فيها والتمتع بكامل حقوق الرجل الأبيض ومن ثم تكونت بعض الجمعيات الإرهابية مثل جمعية Ku Klux Klan التى تألفت فى ولاية بولاسكى فى عام ١٨٦٦ وحققت نجاحاً فى إبعاد الزنوج عن الانتخابات المحلية.

وبمرور الوقت تلاشت مكاسب الزنوج أمام تعنت الرجل الأبيض وعادت الأوضاع إلى ما كانت عليه قبيل الحرب وعادت سيطرة العناصر البيضاء على المجالس التشريعة وفقد الزنوج حقوقهم من الناحية العملية، وبذلك لم تحقق هذه الحرب الآمال المرجوة والتطلع إلى الحرية، فقد منح الزنوج الحرية من الناحية القانونية النظرية ولكن المساواة الفعلية مع العناصر البيضاء ظلت بعيدة المنال.

وبرغم ذلك فإن كثيراً من المؤرخين يعتبرون الحرب الأهلية حداً فاصلاً بين عهدين حيث أعقبها نهضة شاملة وخاصة في المجالات الصناعية ونمو المدن واتساعها وزيادة أعدادالسكان بشكل واضح، ففي خلال العشر سنوات التالية للحرب زادت أعداد السكان باضافة سبعة ملايين نسمة، وجاءت هذه الزيادة بفعل ارتفاع نسبة المواليد والهجرات الخارجية، على أنه من الملاحظ أن الزيادة السكانية كانت واضحة في الشمال والغرب أكثر من الجنوب.

وقد استمر هذا النمو السكاني حيث ارتفعت أعداد السكان إلى ٧٦ مليون نسمة في عام ١٩٠٠م بعد أن كانوا لا يزيدون عن ٥٠ مليون نسمة في عام ١٨٨٠م.

كذلك زادت الاستثمارات في المجال الصناعي بعد الحرب وبلغت ملايين الدولارات وتم تشييد آلاف المصانع ومد الخطوط الحديدية لمسافات طويلة وصلت إلى ٢٤٠ ألف ميل في الشمال والجنوب، وتم احلال الآلات الحديثة محل الآلات القديمة في غالبية المصانع، ويمكن القول أن ثورة صناعية ثانية تحققت خلال هذه الفترة خاصة بعد استخدام طاقة البترول التي حلت محل طاقة البخار ثم تطورت إلى استخدام المحركات الكهربائية في تشغيل الآلات وانتشار استخدام الكهرباء أيضاً في إضاءة المنازل والمصانع والطرقات فكان بمثابة نقلة حضارية كبيرة.

وقد اتسع العمران في فترة ما بعد الحرب حينما أضيفت مدن وضواحي جديدة إلى المدن القديمة وزادت مساحات الأراضي الزراعية بعد التوسع في المنطقة الغربية وبلغت آلاف الهكتارات وزادت الهجرة الوافدة من العالم القديم إلى هذه المناطق للعمل في الزراعة، وقد بلغت جملة المساحات التي أضيفت إلى مساحة الولايات المتحدة حوالي ٧٣٠ مليون هكتار في عام ١٩٠٩، وقد اشتملت الأراضي الجديدة على ثروات طبيعية غنية مثل الغابات والمناجم.

على أنه من الملاحظ أن هذه النهضة تركزت غالبيتها في الشمال أما الجنوب

فقد ظل يعانى من بعض المشكلات وخاصة فى مجال الزراعة حيث واجه أصحاب المزارع صعوبات إعادة الحياة إلى أراضيهم مرة أخرى بعد اختفاء عناصر العبيد وقد اضطر البعض منهم إلى الهجرة إلى المدن حيث عملوا فى المجالات الإدارية بعيداً عن الأرض، أما من صمم منهم على البقاء فى الجنوب فقد اضطر إلى استخدام الزنوج فى الزراعة مقابل أجور مرتفعة أو منحهم مساحات صغيرة من الأراضى ليتعيشوا منها أو مشاركتهم فى المحصولات الزراعية وبذلك لم يعد للملكيات الكبيرة وجود كما كان الحال قبل الحرب.

وإذا كانت هذه الأوضاع الجديدة قد ساهمت فى تحسن أحوال بعض الزنوج حيث تمكن البعض منهم من شراء منازل صغيرة للعيش فيها بعد أن كانوا يعيشون فى أكواخ حقيرة وتحولوا إلى أصحاب ملكيات زراعية صغيرة، فإنها أدت من ناحية أخرى إلى انخفاض مساحة ملكيات الأراضى فى الجنوب من ٣٣٥ ألف هكتار فى عام ١٨٨٠م إلى ١٥٣ ألف هكتار ثم هبطت إلى ١٣٨ ألف هكتار فى عام ١٩٠٠.

وعلى ذلك نرى أن أصحاب الأراضى فى الجنوب واجهوا أعباء مالية جديدة تمثلت فى توفير الغذاء والمسكن والحماية للزنوج العاملين لديهم كأجراء، وبرغم ذلك فقد هجر كثير من الزنوج الأراضى الزراعية واتجهوا للعمل فى المدن والأحياء القريبة كخدم فى المنازل. وقد ترتبت على الحرب الأهلية أيضاً نتيجة أخرى على درجة من الأهمية وهى تخص محصول القطن الذى كان عماد الحياة الاقتصادية فى الجنوب، فقد فقد هذه المكانة بعد الحرب وزاحمته محاصيل أخرى على درجة من الأهمية مثل التبغ والأرز وقصب السكر والتفاح والاناناس والخوخ والفول السودانى والموالح والخضروات، وقد انتشرت زراعة هذه المحاصيل فى مساحات كبيرة وساهمت فى سوق التصدير الخارجي بكميات كبيرة وخاصة إلى الولايات الشمالية والغربية، وقد ساهم فى نشاط حركة التصدير تقدم وسائل المواصلات مما أدى إلى زيادة الترابط بين الشمال والجنوب.

بذلك يمكن القول بأن التجارة الداخلية بين المدن راجت في فترة ما بعد الحرب وأن الجنوب لم يعد هو المصدر الوحيد والأساس للمادة الخام وهي القطن اللازمة لمصانع انجلترا حيث تراجعت هذه المكانة بعد الحرب.

وقد شهدت الولايات المتحدة نهضة صناعية أيضاً في فترة ما بعد الحرب حيث انتشرت بعض الصناعات مثل حلج الأقطان التي فتحت الأبواب أمام الشباب للعمل وخاصة في الجنوب، وبذلك أمكن القضاء على البطالة المنتشرة هناك، كذلك حدث تغير في الجنوب في شكل نمو بعض المدن مثل ريتشموند واتلانتا وبرمنجهام ودالاس وهيوستن وسان انطونيو من حيث اعداد السكان ومن حيث كونها مراكز صناعية وتجارية، وزادت العلاقات التجارية توثقاً بين هذه المدن وبين الشمال والغرب.

وبعد أن تحققت هذه النهضة العمرانية والصناعية في الولايات المتحدة أعقبها زيادة كبيرة في رؤوس الأموال وزادت الرغبة في زيادة الاستثمارات وتدعيم الوجود التجاري والسياسي مع العالم الخارجي فبدأ التطلع إلى التوسع الخارجي سواء ناحية الشرق الأقصى أو ناحية أمريكا الوسطى والجنوبية كما سنرى.

الفصل الرابع
التوسع الخارجى

- فى أمريكا الوسطى والجنوبية.
- العلاقات مع الشرق الأقصى.

التوسع الخارجى

لقد مـر ما يقـرب من ثلاثة قرون بين تأسيس أول مستعمرة بريطانية فى جيمس تاون بفرجينيا وبين وصول الرئيس ماكنلى للسلطة فى عام ١٨٩٧ والذى يمثل عهده قمة التطلع إلى التوسع الخارجى. وقد كان نشاط الأمريكين فى هذه الفترة يتركز فى التنمية داخل هذه القارة الشاسعة فى ضم مساحات جديدة إلى الاتحاد الأمريكى، فقد زادت مساحة الولايات المتحدة بشراء بعض المناطق مثل لويزيانا Luisiana من نابليون بونابرت بمبلغ خمسة عشرة مليون دولار وهى التى كان قد حصل عليها من أسبانيا بالتنازل وخشى من وقوعها فى يد انجلترا فباعها للولايات المتحدة فى ابريل عام ١٨٠٣.

كذلك ضمت الولايات المتحدة منطقة أخرى إليها وهى فلوريدا Florida التى كانت تقع على الحدود الجنوبية للولايات المتحدة وشرق المسيسبى ذلك أن الجزء الغربى منها كان قد وقع فى يد رجال الحدود الأمريكيين وفى عام ١٨١٠ قامت الثورة فيه ضد الحكم الأسبانى فأمر الرئيس ماديسون Madison بإحتلال هذا الجزء وظل الحكم الأسبانى فى فلوريدا الشرقية بعض الوقت إلى عام ١٨١٩ ثم تخلى الأسبان عنها للولايات المتحدة مقابل خمسة ملايين دولار مما أدى إلى قيام المدن الكبرى شمال هذه المنطقة مثل كليفلاند Cleveland وديترويت Detroit وشيكاغو Chigago. كذلك اتجه الأمريكيون إلى منطقة أخرى فى تكساس Texas التى كانت فى قبضة المكسيك واستغلوا ضعف الحكومة المكسيكية وقاموا بضمها إليهم. وفى العقد الرابع من القرن التاسع عشر أصبحت الحددو الشمالية للولايات المتحدة أكثر دقة ووضوحاً بعد إبرام معاهدة مع الحكومة البريطانية فى عام ١٨٤٢ والتى نتج عنها إضافة مساحة كبيرة فى مينى سوتا Minesota إلى الأرض الأمريكية. ولم تكن معاهدة ١٨٤٢ مع بريطانيا هى الأخيرة بل وقعت معاهدة أخرى ١٨٤٦ بين الطرفين اعترف فيها بالخط ٤٩ حداً فاصلاً بين أراضى الدولتين فأصبحت المنطقة الواقعة جنوب هذا الخط

بإستثناء جزيرة ڤان كوڤر Vancouver جزءاً من الولايات المتحدة. وكان العمل الذى اختتم به التوسع نحو الغرب هو شراد جيمس جادسدون GADSDEN فى عام ١٨٥٣ اقليماً صغيراً فى الجنوب الغربى لإنشاء خط سكة حديدية عبر القارة وهو الآن جزء من أريزونا الجنوبية ثم قام ويليام سيوارد الذى كان يعمل سكرتيراً لإبراهام لينكولن بشراء ألاسكا من روسيا فى عام ١٨٦٧ بمبلغ ٧,٢٠٠,٠٠٠ دولار ووافق الكونجرس على هذه الصفقة، وكان سيوارد قد وضع تخطيطاً للسيطرة على شمال قارة أمريكا بأكملها وعلى الدخول فى حرب مع روسيا من أجل ذلك ولكنه اكتفى بألسكا الت تميزت بثرواتها الطبيعية الغنية مثل المعادن والأخشاب وبموقعها الاستراتيجى الهام حيث أصبحت أهم قاعدة عسكرية تهدد الاتحاد السوفيتى مباشرة فى النصف الثانى من القرن العشرين.

وبذلك تكون الولايات المتحدة قد ضمت ما يزيد على مليون فى الأميال المربعة خلال هذه الفترة وبدأ بعدها التطلع إلى المناطق التى تقع وراء الحدود الأمريكية وقامت بعض المحاولات الفردية للتطلع. إلى المحيط الهادى والبحر الكاريبى فى وقت مبكر ولكن لم يحالفها النجاح. أما التخطيط الجاد من قبل السياسيين الأمريكيين لهذا الأمر فلم يبدأ إلا فى عام ١٨٩٠ وكانت دوافع هذا التوسع اقتصادية فى المقام الأول، فقد تطلب ازدهار الانتاج الصناعى الأمريكى البحث عن أسواق خارجية لتصريف الإنتاج الذى أصبح يزيد عن احتياجات السوق الداخلية، وأصبحت الولايات المتحدة التى كانت تصدر حتى ذلك الوقت المواد الغذائية والمواد الأولية فقط أصبحت تصدر المنتجات المصنعة، كذلك فإن الأرباح التى تحققت نتيجة للتنمية الاقتصادية ضاعفت بسرعة كبيرة من مجموع رؤوس الأموال المدخرة والتى رغب أصحابها فى إيجاد فرص الاستثمار فى الخارج.

لقد نمى الإنتاج الصناعى الأمريكى بشكل كبير فى الفترة ما بين عامى ١٨٩٨ – ١٩١٠ فزاد استخراج الفحم بمقدار ١٠٠ ٪ والنحاس بمقدار ٨٠ ٪ وخام الحديد بمقدار ٥٠ ٪ وزاد انتاج البترول بمقدار ٣٥٠ ٪ وارتفعت قيمة المنتجات المصنعة إلى الضعف.

وقد اتبعت الولايات المتحدة الأسلوب الاقتصادى فى عمليات التوسع الخارجى مثل إقامة مناطق النفوذ حيث ارتبطت المصالح المادية بالمصالح السياسية وهو ما يعرف بدبلوماسية الدولار وكان هذا الأسلوب ظاهراً بشكل واضح فى دول أمريكا الوسطى.

وقد صدرت خلال هذه الفترة مؤلفات عديدة عبرت عن الرغبة الأمريكية فى التوسع الخارجى وهيأت الأذهان لقبول هذه الفكرة وطالبت بضرورة تقوية سلاح البحرية الأمريكية لتحقيق هذا الهدف، وكان أبرز المؤلفين هو ألفريد ماهان Alfred Mahan الذى نجح فى شحذ أذهان الأمريكيين على الخوض فى العالم الخارجى حتى يعتادوا التعامل مع العالم القديم سواء رغبوا أو لم يرغبوا.

ومن الشخصيات ذات التأثير فى هذه الفترة أيضاً جوزيا ستروغ Josiah Strong وكان مبشراً بروتستنتياً وكتب العديد من المقالات فى الصحف المحلية ثم أصدر كتاباً بعنوان بلادنا (Our Country) فى عام ١٨٨٦ وذكر فيه أن الجنس الانجلوا – ساكسونى الذى أسس الولايات المتحدة اختاره الله ليقوم الآن بمهمة سامية وهى التوسع ونشر الحضارة والآن أصبحت هذه المهمة ملقاة على عاتق سكان الولايات المتحدة أى الأمركيين. وظهرت شخصية أخرى طموحة فى هذه الفترة وهى شخصية تيودور روزفلت Theodore Roosevelt فى نيويورك وكذلك هنرى كابوت لودج Henry Cabot lodge الذى كان ابناً لأحد التجار فى بوسطن واستطاع تحقيق الثراء الفاحش عن طريق التجارة مع الصين ثم وصل إلى مجلس الشيوخ فى عام ١٨٩٣.

لم يضيع هؤلاء الثلاثة الوقت فى المناقشات النظرية بل سعوا إلى اتخاذ خطوات عملية فى مجال التوسع الخارجى فقاموا ببناء الأساطيل البحرية العملاقة وزادوا من أعداد القوات البحرية وسعوا إلى السيطرة على بعض الأقاليم فى آسيا وأمريكا الوسطى.

لقد استخدموا أسلوب التحالفات السرية التى كانت مقدمة للحرب العالمية

الأولى فى عام ١٩١٤ . ويمكن القول أنه منذ أواخر القرن التاسع عشر سيطرت على أذهان ساسة أمريكا استراتيجية التوسع الخارجى لتحقيق الثراء والرفاهية، وسيطرت على أذهان البعض أيضاً فكرة إمكانية خوض حرب جديدة بعد أن طوى النسيان آخر الحروب وهى الحرب الأهلية (١٨٦٠ - ١٨٦٥) خاصة بعد أن تعرضوا لبعض المواقف التى كادت أن تشعل حرباً جديدة مثل النزاع مع انجلترا من أجل فنزويلا فى عام ١٨٩٥ . ومن الأفكار التى سادت المجتمع الأمريكى آنذاك ضرورة الدخول فى خضم السياسة العالمية حيث كان يرى أصحاب هذا الاتجاه أن الولايات المتحدة تخطت مرحلة التكوين والنمو وأصبحت قادرة على المشاركة الدولية فى آسيا وأوروبا لإثبات الوجود الأمريكى فى العالم القديم أسوة بإنجلترا وروسيا.

التوسع فى كوبا وجزر هاواى:

لاحت فرصة تطبيق نظرية التوسع الخارجى حينما ثار النزاع بين الولايات المتحدة وأسبانيا حول جزيرة كوبا التى كانت ضمن ممتلكاتها، وكان ذلك فى عهد الرئيس ماكنلى فى عام ١٨٩٧ . وكانت كوبا قد شهدت عدة ثورات ضد الحكم الأسبانى وكان أعنفها فى عام ١٨٩٥م والتزمت الولايات المتحدة سياسة الحياد فى بداية الثورة، ولكن الخسائر الفادحة التى لحقت بالرأسماليين الأمريكيين من أصحاب الاستثمارات الكبيرة فى كوبا وخاصة فى مزارع قصب السكر والتبغ وفى مرفق السكك الحديدية ازعجت الحكومة الأمريكية، ويضاف إلى ذلك تأثر الرأى العام الأمريكى بأساليب العنف والقسوة التى اتبعها القادة الأسبان ضد أهل كوبا ومنهم ويليام راندولف وجوزيف بوليتزر، مما أدى إلى تكون اتجاه أمريكى بالتعاطف مع الشعب الكوبى وتحول الكوبيون فى نظر الأمريكيين إلى أبطال يسعون إلى الحرية والاستقلال، على أن الدافع الرئيسى لتحول سياسة الحياد الأمريكية إلى تدخل فى شئون كوبا كان الموقع الاستراتيجى الذى تمتعت به والذى جعلها تسيطر على خليج المكسيك ووجدت أمريكا أنه عن طريقها.

يمكن السيطرة على أمريكا الوسطى. وقد بدأت بوادر التدخل الأمريكى حينما أُرسلت السفينة الحربية الأمريكية Maine فى عام ١٨٩٨ إلى ميناء هاڤانا لحماية الاستثمارات الأمريكية ثم ما لبث أن تحول الأمر إلى معركة شرسة بين الأمريكيين والأسبان انتهت بمقتل عدد من الضباط الأمريكيين وحوالى ٢٥٨ جندى من طاقم السفينة.

وأمام هذا الحدث ثار الشعب الأمريكى واتهم الرئيس ماكنلى بالضعف والجبن ودارت مفاوضات مع الجانب الأسبانى وعد فيها بإعادة السلام إلى كوبا. مع منحها حكماً ذاتياً يؤدى إلى الاستقلال فى مدة زمنية محددة.

ولكن ثبت تراجع الأسبان وعدم الوفاء بالوعودالتى قطعوها على أنفسهم وهنا طلب ماكنلى من الكونجرس منحه سلطة، طرد القوات الأسبانية من الجزيرة ووافق على ذلك وكان هذا يعنى إعلان الحرب على أسبانيا.

تحقق النصر السريع للأمريكيين على الأسبان وتم احتلال بورتوريكو دون مقاومة تذكر، وفى نفس الوقت استطاع الجنزال جورج ديوى George Dewei قائد الأسطول الأمريكى فى الشرق الأقصى تحطيم الأسطول الأسبانى فى مانيلا فى ١ مايو ١٨٩٨ وبذلك وضع نهاية للحكم الأسبانى فى الفلبين وجوام وتم تحرير كوبا وبورتوريكو وأصبحتا تحت السيطرة الأمريكية. ثم منحت الحكومة الأمريكية نفسها حق التدخل المباشر فى شئون كوبا الداخلية والخارجية وحق إقامة القواعد العسكرية البحرية وتدخلت بالفعل فى شئون البلاد أكثر من مرة إلى أن أعلن الرئيس فرانكلين روزفلت تطبيق سياسة حسن الجوار فى عام ١٩٣٤، لم أقام بها فيدل كاسترو النظام الشيوعى وأعلن تأميم جميع المؤسسات الأمريكية بها فى عام ١٩٥٩م.

كانت الفرصة الثانية لتطبيق الآراء التوسعية الأمريكية فى جزر هاواى فى يوليه ١٨٩٨، وكان قد تعاقب على السيطرة فى هذه الجزر عدد من الدول الأوروبية واليابان ثم اتجهت إليها بعض البعثات التبشيرية الأمريكية منذ بداية القرن

التاسع عشر ونجحت فى مد النفوذ الأمريكى إليها وسيطرت على الحكومة الملكية بها التى كان نظامها بدائياً. وقد نجحت الاستثمارات الأمريكية بشكل كبير فى هذه الجزر وخاصة فى مجال صناعة السكر، وفى عام ١٨٥٣ وقعت الحكومة الأمريكية مع حكومة الجزر معاهدة تقضى بضمها إلى الولايات المتحدة ولكن مجلس الشيوخ لم يصدق عليها، ثم أبرمت معاهدة أخرى مع هاواى بعد ذلك بعشرين عاماً ربطت اقتصاد الجزر بالاقتصاد الأمريكى ربطاً محكماً.

ونالت الولايات المتحدة كذلك حق استخدام ميناء بيرل هاربر Pearl Harbour فى هاواى كقاعدة بحرية فى عام ١٨٨٧ . وقد تميزت الأوضاع الداخلية فى هاواى بعدم الاستقرار والثورات المتصلة ضد الحكم الأجنبى وأبرزها كان فى عام ١٨٩٣ ضد الملكة ليليو كالانى Liliuo Kalani والتى أجبرها الثوار على الاعتزال ثم تأسس الحكم الجمهورى تحت رئاسة الزعيم بنيامين هاريسون، واستغلت الولايات المتحدة هذه الفرصة ودخلت مع الحكومة الجديدة فى مفاوضات لضم الجزر إليها. ولكن الرئيس الأمريكى كليفلاند الذى وصل إلى السلطة فى ٤ مارس ١٨٩٣م أرجأ هذا الموضوع، ثم تجدد هذا الطلب مرة أخرى فى عام ١٨٩٧ وتمت الموافقة عليه وتم إلحاق الجزر بالولايات المتحدة بصفة نهائية بعد تصديق الكونجرس على الضم فى عام ١٩٠٠م.

وهكذا أصبحت الولايات المتحدة إحدى الامبراطوريات الاستعمارية فى العالم مثل أسبانيا وإنجلترا ومارست سلطات حكم الشعوب المستعمرة والسيطرة على اقتصادها. غير أن الأمور لم تكن هادئة ومستقرة فى هذه المستعمرات على الدوام فقد شهد بعضها ثورات تطالب بالإنفصال والاستقلال عن أمريكا مثل ثورة الزعيم اجينالدو Aguinaldo فى الفلبين والذى دخل فى صراع مرير مع الحكومة الأمريكية لمدة ثلاثة أعوام وألقى القبض عليه فى عام ١٩٠٢م ولم تقفل أمريكا أكثر من الوعد بمنح الاستقلال.

بناما:

منذ أن وصلت الولايات المتحدة بحدودها إلى المحيط الهادى بعد ضم كاليفورنيا وهى تفكر فى مشروع انشاء قناة تصل بين المحيطين الهادى والأطلنطى إذ أن المواصلات البرية بين كاليفورنيا والولايات الأمريكية فى الشرق كانت غير ممكنة من الناحية العملية. ولم تكن الولايات المتحدة هى أول دولة تفكر فى إنشاء القناة فقد خضعت هذه المسألة لدراسات عديدة من جانب بعض الشركات الأوروبية منذ عام ١٨٢٦، وكانت إنجلترا تحتفظ بنفوذ كبير فى هذه المنطقة أيضاً إذ احتلت جزيرة رواتان فى عام ١٨٣٩ ثم أقامت محمية على ساحل موسكيتوس جنوب مصب نهر سان جون فى عام ١٨٤١، وأنشأت أيضاً قاعدة بحرية فى بليز على ساحل جواتيمالا، ثم احتلت مصب نهر سان جون فى عام ١٨٤٨ وجعلت اسمه جراى تاون Grey Town وهكذا ضمنت الإشراف على مدخل القناة المقترحة، وقد أدرك الساسة الأمريكيون اهداف بريطانيا التجارية التى فرضت عليها الاستيلاء على كل نقطة هامة على الطرق التجارية.

وبعد أن انتهت الولايات المتحدة من مشكلة المكسيك وقعت معاهدة مع حكومة كولومبيا التى تتبعها بناما فى ١٠ يونيو ١٨٤٨ منحتها الحق فى بناء سكة حديدية وإنشاء قناة عبر برزخ بناما، وفى العام التالى عقدت مع حكومة نيكاراجوا اتفاقية من أجل اقامة طريق ترانزيت عبر أراضيها.

وقد أخذ التنافس الانجليزى - الأمريكى فى بناما شكلاً خطيراً حينما حاول الانجليز ضمان ملكية جزيرة تايجر الواقعة عند الطرف الآخر للقناة بانزال قوة عسكرية ووضعوا الولايات المتحدة أمام الأمر الواقع، ولما كان الأمريكيون لا يرغبون فى الدخول فى صدام مسلح مع انجلترا فقد عرضوا الدخول فى مفاوضات لتسوية الموقف، وبالفعل تم التوقيع على معاهدة كلايتون - بولوار فى ١٨٥٠ وقضت بإنشاء قناة تصل بين المحيطين بواسطة شركة انجلو - أمريكية وتعهدت الحكومتان بعدم ممارسة اشراف منفرد على القناة وبحيادها وبعدم اقامة تحصينات على ضفافها

وبعدم ممارسة سيطرة مباشرة أو غير مباشرة على نيكاراجوا أو كوستاريكا، وحدد الملحق الخاص بالمعاهدة إمكانية احتفاظ بريطانيا بقاعدة بليز البحرية.

على أن الاختلاف حول تفسير نصوص هذه المعاهدة وخاصة ما يتعلق بجلاء انجلترا عن المناطق التى احتلتها قبل التوقيع على المعاهدة أدى إلى خلق العديد من المشكلات بين انجلترا والولايات المتحدة ووصل الأمر إلى حد الصدام المسلح مما جعل أمريكا تصر على التوقيع على معاهدة جديدة تحل محل اتفاق ١٨٥٠ ولكن انجلترا رفضت ولجأت إلى عقد اتفاقات مع الحكومات المحلية مثل هندوراس ونيكاراجوا وجواتيمالا ونجحت فى ايجاد الاستقرار فى المنطقة وبذلك كسبت رضاء الولايات المتحدة وأدت إلى تأجيل شق القناة لبعض الوقت ووضعت عقبة أمام التوسع الأمريكى فى أمريكا الوسطى.

وبوصول الرئيس الأمريكى تيودور روزفلت إلى السلطة فى عام ١٩٠١ بدأت سياسة أمريكية نشطة فى البحر الكاريبى والتطلع إلى حفر قناة بناما خاصة بعد أن واجهت الشركة الفرنسية القائمة بالعمل منذ عام ١٨٨١م مصاعب مالية، واستطاع روزفلت شراء الشركة والمعدات المملوكة لها من فرنسا ووافق الكونجرس على حفر القناة فى ١٩٠٢م. وعرض روزفلت مبلغ ١٠ مليون دولار على حكومة كولومبيا لتأجير برزخ بناما لحفر القناة ولكن رفض برلمان كولومبيا هذا العرض فلجأت الولايات المتحدة إلى تشجيع المطالبة بالاستقلال فى بناما ونجحت فى تحقيق الانفصال عن كولومبيا فى عام ١٩٠٣، وسرعان ما عقدت الولايات المتحدة معاهدة مع الحكومة الجديدة ضمنت لها التنازل عن البرزخ لحفر القناة ثم بسطت حمايتها على جمهورية الدومنيكان، وبذلك حققت التسلطية الأمريكية على هذا الجزء. ولم تشأ انجلترا وفرنسا التصدى لها بعد أن أصبح دورهما فى القارة الأمريكية ثانوياً على أن ألمانيا حاولت اظهار قوتها والقيام بحركة معارضة لأمريكا فى هذه المنطقة فأرسلت احدى سفنها الحربية إلى المنطقة فى ١٩٠٣ وفتحت النيران على بعض المنشآت ولكن أمام اطلاق روزفلت أوامره إلى

الأسطول الحربى بالاستعداد لمواجهة الألمان تراجعت الحكومة الألمانية وقبلت مبدأ التحكيم وبذلك نجحت أمريكا فى ابعاد ألمانيا بعد انجلترا عن هذه المنطقة ووضعتها تحت الوصاية الأمريكية.

المكسيك:

زادت جملة الاستثمارات الأمريكية فى المكسيك بعد القضاء على الاطماع الفرنسية فيها - كما رأينا - وبلغت فى عام ١٩١٠ حوالى ١٥٠ مليون دولار، وتركزت فى مجالات المناجم والبترول والسكك الحديدية، غير أن الأوضاع الداخلية غير المستقرة فى المكسيك واشتعال الثورات المتصلة بها ضد النفوذ الأجنبى كان سمة ظاهرة منذ أوائل القرن العشرين، وأبرز هذه الثورات ثورة ١٩١١ بزعامة الطاغية هيرتا Hurerta الذى قبض على زمام السلطة وعرض الاستثمارات الأمريكية للخطر، ومن ثم قررت الحكومة الأمريكية التدخل لحماية مكاسبها وأرسلت حملة احتلت ميناء فيراكروز Vera Cruz وكان ذلك فى عهد الرئيس ودور ولسن الذى وصل إلى السلطة فى عام ١٩١٣ ونجحت فى إقامة حكومة تابعة لها فى المكسيك. غير أن البلاد شهدت ثورة جديدة بزعامة بانشوڤيلا Pancho Villa وكانت اعنف من سابقتها حيث رفع الثوار شعار «الموت للأمريكيين» ووقعت مصادمات بين الطرفين راح ضحيتها عدد كبير من الأمريكيين المدنيين والعسكريين وفشل الأمريكيون فى القبض على ڤيلا. وقد اتخذ ڤيلا عدة اجراءات معادية للوجود الأجنبى فى البلاد وبصفة خاصة الوجود الأمريكى، فقام بتأميم الشركات الأجنبية التى كانت تستغل الثروات المعدنية والزراعية ولذلك كانت السياسة الأمريكية فى المكسيك فى الفترة التالية قائمة على قلب الحكومات المعارضة لوجودها إلى أن تأسست جمهورية المكسيك فى عام ١٩٦٤م.

سياسة الولايات المتحدة فى الشرق الأقصى

أولاً : الصين:

لم تنشأ علاقات سياسية بين الصين والولايات المتحدة إلا عند منتصف القرن التاسع عشر وكانت لدوافع اقتصادية تتعلق بالمصالح التجارية الأمريكية، وكان ضعف الحكومة الصينية وعدم استقرار أوضاعها من بواعث الاهتمام بهذه البلاد أيضاً وقد نشأ هذا الاضطراب فى أعقاب حرب الأفيون الأولى والثانية.

اندلعت حرب الأفيون الأولى بين انجلترا والصين فى الفترة من ١٨٣٩ إلى ١٨٤٢ وحملت هذا الاسم بسبب رغبة بريطانيا فى فرصة تجارة الأفيون على الصين، ولما كانت أمريكا تتبع سياسة الباب المفتوح Open Door Policy فى الصين والتى كانت تعنى ضمان حقوق متساوية للدول الأجنبية فى الصين تحت حماية القوانين الدولية وخاصة فى النواحى التجارية، فقد رأت أن تجارة الأفيون أدت إلى الإخلال بالميزان التجارى وأصبح فى صالح انجلترا.

وقد نجحت انجلترا فى عقد معاهدة نانكنج Treaty of Nanking ١٨٤٢ مع الصين وحصلت بمقتضاها على جزيرة هونج كونج وحددت الرسوم الجمركية على البضائع الانجليزية وفتحت خمسة موانئ صينية أمام التجارة الانجليزية وحصلت على حق محاكمة الرعايا الانجليز أمام محاكم انجليزية مع فرض غرامة حربية كبيرة على الصين.

وأمام هذا الوضع الجديد سعت الولايات المتحدة إلى الدخول فى مفاوضات مع الحكومة الصينية لتوقيع معاهدة امتيازات مثل انجلترا، وقد استخدمت أمريكا أسلوب التهديد باستعمال القوة لإجابة مطالبها، وإنتهى الأمر بتوقيع معاهدة وانجشيا Treaty of Wangshia فى عام ١٨٤٤، وحصلت بمقتضاها على الامتيازات التى حصلت عليها انجلترا بالإضافة إلى منح الأمريكيين حق الملاحة فى مياه الصين الداخلية وتخفيض الرسوم الجمركية.

وقد نتج عن حرب الأفيون زيادة التدخل الأجنبى فى شئون الصين الداخلية وضياع هيبة الأسرة الحاكمة وإنتهى الأمر بوقوع حرب أهلية فى ١٨٥١ عرفت

بثورة التايبنج Taipings وقد حركتها جمعيات سرية وأهمها جمعية ترياد Triade التى كان أعضاؤها يرغبون فى تخليص الصين من حكم المانشو وتسليمه لأسرة صينية، وقد نجح الثوار فى الاستيلاء على بعض الأقاليم مثل يوانج تشو وهونان واوتشانج ونانكين التى جعلوها عاصمة لهم بعد فشلهم فى السيطرة على بكين، وبرغم ذلك لم تسقط أسرة المانشو التى فقدت أكثر من ثلثى الأراضى التى كانت تابعة لها وأصبحت الصين مهددة بالتفكك والانهيار فى ظل هذه الظروف الجديدة.

تجددت الحرب بين انجلترا والصين فى الفترة من ١٨٥٧ إلى ١٨٥٨ وعرفت بحرب الأفيون الثانية ونزلت القوات الفرنسيةو الانجليزية هذه المرة إلى مدينة تيانتش لتهديد العاصمة بكين، ثم تقدمت الدولتان بمطالب تتعارض مع سلطة وسيادة الصين ولما رفضتها لجأت الدولتان بمساندة الولايات المتحدة إلى استخدام القوة واحتلال العاصمة فاضطرت الحكومة الصينية إلى عقد معاهدة تيانتش فى ١٨٥٨ ونصت على :

١ – فتح موانئ جديدة أمام التجارة الأجنبية.

٢ – استيلاء انجلترا على منطقة مواجهة لجزيرة هونج كونج لتسهيل النشاط التجارى.

٣ – جعل تجارة الأفيون مشروعة.

٤ – تعهد حكومة الصين بضمان سلامة التجارة الأجنبية والمبشرين الأجانب.

٥ – احترام الممثلين الغربيين وتقديرهم.

٦ – فرض غرامة حربية على الحكومة الصينية.

ترتب على هذه المعاهدة فقدان الصين لهيبتها وسيادتها وتزايدت أطماع الدول الأوروبية والولايات المتحدة و اليابان فيها إذ أخذت أمريكا تنافس انجلترا تجارياً فى الصين بينما اعتبرت اليابان الصين مجالها الحيوى للتوسع والاستغلال وحل مشكلاتها الاقتصادية، وسعت إلى التفاهم مع الولايات المتحدة للحصول

على الحقوق المتساوية والامتيازات التجارية للدول الأخرى فى الصين أى سياسة الباب المفتوح.

ونتيجة لهذه الأطماع تأخرت الأوضاع فى الصين ولم تحرز أى تقدم مقارنة بجارتها اليابان، وقد تزايد اهتمام الولايات المتحدة بالصين منذ أوائل القرن العشرين وبصفة خاصة بعد انتصار اليابان على روسيا برياً فى موقعة موكدن Mukden فى مارس ١٩٠٥، حيث خشيت أمريكا من أن تتحول أنظار اليابان إلى السيطرة السياسية على الصين. على أن السياسة الأمريكية تميزت بالتذبذب فى هذه الفترة بين اتباع اسلوب عدم التدخل فى الشئون الداخلية للصين وبين تأكيد سياسة الباب المفتوح، ولكن مع اتساع المصالح الأمريكية التجارية أصبح لزاماً على الحكومات الأمريكية المتعاقبة اللجوء إلى حماية حقوق رعاياها فى هذه المناطق، فحينما قامت الثورة ضد أسرة المانشو لم تتدخل الولايات المتحدة ولكنها كانت تراقب الموقف بحذر ولم تقدم على مساعدة الثوار وبرغم أن جمهورية الصين ولدت فى ١٢ فبراير ١٩١٢ فإن الولايات المتحدة لم تعترف بها بصفة رسمية إلا فى عام ١٩١٣م.

وقد أدرك الساسة الأمريكيون أنه فى ظل الظروف السياسية الجديدة فى الصين قد تواجه سياسة الباب المفتوح بعض العقبات والتحديات ويصعب التمسك بها، وقد وجهت تساؤلات حول هذا الموضوع إلى الرئيس الأمريكى عن كيفية التصرف فكان الرد هو ضرورة استخدام القوة لفرض الرغبات، وأصدر تعليماته إلى القوات البرية والبحرية الأمريكية بالاستعداد لمواجهة أية احتمالات.

وحينما تزايد النفوذ الروسى فى منشوريا بالصين قدمت أمريكا تحذيراً إلى روسيا بألا تحاول الحصول على امتيازات جديدة لاستغلال مناجم الفحم أو مد الخطوط الحديدية أو تطوير الصناعة فى هذه المنطقة بخلاف الامتيازات القديمة التى حصلت الولايات المتحدة على مثيلتها بمقتضى معاهدة ١٩٠٣ مع الصين والتى أكدت على سياسة الباب المفتوح وحصلت على حق فتح مينائي موكدن

وأنتونج للتجارة وحق اقامة القنصليات بمنشوريا. ولكن لم تكتف الولايات المتحدة باتباع اسلوب التحذير لضمان مصالحها فى الصين بل لجأت إلى اسلوب جديد وهو محاولة تقوية الصين ذاتها حتى تستطيع مواجهة أى اعتداء خارجى قد تتعرض له، وفى ذات الوقت انصرف الاهتمام الأمريكى باجتذاب اليابان حتى لا تنفرد بأى عمل توسعى فى الصين، وقد تجلت هذه السياسة فى عهد الرئيس روزفلت وواكبها زيادة ضخمة فى الاستثمارات الأمريكية فى الصين، فتكونت مجموعة شركات رأسمالية مثل شركات مورجان Morgan وفروع لبنك National City وبنك نيويورك Newyork. وحينما علمت الحكومة الأميريكية أن الصين وقعت عقداً مع مجموعة من البنوك الانجليزية والفرنسية والألمانية للحصول على قروض لمد الخطوط الحديدية من همنجواى إلى كانتون سارعت بالدخول فى مفاوضات مع الحكومة الصينية وحصلت على حق عقد قرض معها فى ١٩١٠ لنفس الخط، ولكن لم يبدأ العمل فى مد هذا الخط إلا فى عام ١٩١٣ بسبب الثورة.وبذلت الحكومة الأمريكية جهوداً مضنية لتوقيع عقود جديدة مع الصين لتنمية البلاد والنهوض بالصناعة فى منشوريا، وبذلك أصبح نصيب أمريكا متساوياً مع أنصبة كل من فرنسا وانجلترا والمانيا فى القروض.

أما فى عهد الرئيس ودرو ولسن فقد طرأ تغير على السياسة الخارجية الأمريكية، تجاه الصين لأنه تميز بالمثالية ورأى عدم المساس باستقلال الصين وضرورة حمايتها من أى تدخل أجنبى وخاصة بعد قيام الثورة البلشفية فى روسيا فى عام ١٩١٧ وتأسيس النظام الشيوعى والتطلع إلى نشر الشيوعية خارجياً، وقد وقعت هذه المهمة على عاتق الولايات المتحدة واليابان فى الفترة التالية.

ثانياً اليابان:

كانت اليابان خاضعة لنظام اقطاعى منذ القرن السابع عشر وكانت تعانى من كثير من المشكلات الداخلية وكانت تنظر إلى الغرب الأوروبى بحذر ولم ترحب بإقامة علاقات معه وظلت تعيش فى شبه عزلة حتى منتصف القرن التاسع عشر

إلى أن حاولت الولايات المتحدة اقتحام سواحلها والدخول فى علاقات معها؛ ففى عام ١٨٤٦ وصلت البعثة الأمريكية الأولى إلى اليابان لإقامة نشاط تجارى معها ولكنها فشلت فى مهمتها، وحينما تزايد تعرض الملاحيين الأمريكيين الذين كانوا يقومون بالصيد فى المياه الجنوبية المجاورة لليابان لمشاكل تموين السفن وطلبوا العون أكثر من مرة فى الموانئ اليابانية وردتهم خائبين وجدت الولايات المتحدة أنه من الضرورى فتح الموانئ اليابانية أمام السفن الأمريكية للتزود بالماء والغذاء والوقود، فكانت بعثة جديدة برئاسة برى Perry فى عام ١٨٥٣. وكانت التعليمات التى زود بها برى هى المطالبة بحق الرسو فى الموانئ اليابانية والعمل على كسب ثقة الأهالى وعدم الظهور بمظهر الغرور وتوضيح عظمة أمريكا وميلها للعدالة وتقديرها للصداقة.

نجح برى فى مهمته برغم بعض العقبات التى صادفته ونجح أيضاً فى إقامة علاقات سلمية مع اليابان وأصبح لأمريكا ممثل فى اليابان، وبذلك استطاعت الولايات المتحدة إخراج اليابان من عزلتها ودعمت ذلك بعقد معاهدة جديدة فى عام ١٨٥٣ لتوثيق الصلات بين البلدين. وقد سمحت هذه المعاهدة بفتح الموانئ اليابانية أمام السفن الأمريكية ووافق اليابانيون على التبادل الدبلوماسى مع أمريكا، كذلك منح بعض الرعايا الأمريكيين بعض الامتيازات مثل حرية العبادة وبناء الكنائس. أما اليابان فقد أصبح من حقها شراء السفن التجارية والحربية والعتاد الحربى من الولايات المتحدة والاستفادة من الخبرات الفنية الأمريكية بعد أن اقتنع حكامها بضرورة تحقيق التقدم فى جميع المجالات الحضارية والسياسية والحربية.

على أن تطور الأحداث فى الصين والذى أدى إلى تدخل الدول الأجنبية فى شئونها الداخلية أعاد المخاوف اليابانية مرة أخرى فقامت فى عام ١٨٦١ بخطوة جريئة وهى طرد الأجانب المقيمين من البلاد ثم قررت نقض المعاهدة القائمة بينها وبين الولايات المتحدة. ولم تكتف اليابان بذلك بل شنت هجوماً على سفينة أمريكية كانت قد دخلت مياهها فى عام ١٨٦٥. وأمام هذا التصرف شاركت أمريكا وانجلترا وفرنسا فى القيام بمظاهرة بحرية لاجبار اليابان على احترام تعهداتها

مع الدول الأجنبية.

وقد عللت اليابان هذا التصرف برغبتها فى الاحتفاظ بالاستقلال الوطنى وبخشيتها من النفوذ الروسى القائم فى سيبيريا الشرقية، ثم لجأت فى ذات الوقت الحكومة اليابانية إلى إنشاء جيش جديد وأسطول حديث وصدر قانون فى ١٠ يناير فى سنة ١٨٧٣ يقضى بجعل الخدمة العسكرية اجبارية بعد أن كان حمل السلاح قاصراً على النبلاء فقط وأصبح لديها جيشاً يضم ٢٤٠ ألف رجل تلقوا تعليمهم على أيدى بعض الضباط الألمان. وعلى ذلك نجد أن الحكومة اليابانية لجأت إلى تقوية نفسها خشية أى تدخل خارجى ولم تكن العلاقات السياسية دائمة بينها وبين الدول الأوروبية والولايات المتحدة خلال القرن التاسع عشر كذلك لم تكن السياسة الأمريكية واضحة تجاه اليابان فى هذه الفترة ولكن منذ أوائل القرن العشرين اتضحت السياسة الأمريكية وأخذت شكل التقارب مع اليابان وخاصة بعد انتصارها على روسيا كما سبق الذكر. لقد تجلت هذه السياسة الأمريكية تجاه اليابان فى عدة مواقف؛ فحينما هاجم الأسطول اليابانى الأسطول الروسى فى بورت آرثر Port Arthur دون سابق إنذار لم يوجه الرئيس روزفلت اللوم إلى اليابانيين بل اتهم الروس بالإهمال والجبن والخيانة وأعلن عن شعور بالرضا والسرور للانتصار اليابانى. وتأكيداً لهذه السياسة أرسل الرئيس روزفلت سكرتيره تافت Taft إلى اليابان فى عام ١٩٠٥ للتأكيد على الصداقة والود ولتبادل وجهات النظر مع كاتسورا Katsura وزير الخارجية اليابانى بخصوص العديد من المسائل التى تهم الطرفين، وانتهت الزيارة بتوقيع الطرفين على مذكرة سرية أكدت فيها اليابان أنها ليست لديها نوايا عدائية فى الفلبين التى كانت تحت سيطرة أمريكا وكانت تخشى عليها من المطامع اليابانية، وأوضحت اليابان أيضاً سياستها تجاه كوريا التى كانت محل قلق أمريكا بشكل جعل روزفلت يشعر بالرضاء والارتياح. وقد عبر تافت عن سروره وسعادته بتصريحات الحكومة اليابانية وعلى تأكيد الصداقة معها وأعقب ذلك تصريح الرئيس روزفلت بأنه لن يتدخل

فى شئون كوريا أسوة باليابان. وعلى ذلك يمكن القول أن الحكومة الأمريكية أظهرت روح المودة وحسن الظن باليابان إلا أن الظروف أظهرت لها أن هناك أطماعاً استعمارية يابانية فى الصين ومن ثم طرأ تغير على السياسة الأمريكية تجاه اليابان قبيل الحرب العالمية الأولى تميز بالحذر وخشية وقوع هجوم يابانى على الصين أو الفلبين.

كذلك تميزت الفترة من أواخر ١٩٠٥ إلى عام ١٩٠٨ بوقوع بعض المشكلات التى أدت إلى حدوث أزمات فى العلاقات الأمريكية – اليابانية والتى كانت سبباً الإرسال بعض قطع الأسطول الأمريكى لعمل مناورات فى المحيط الهادى والتى اعتبرتها أمريكا مظاهرات بحرية ضرورية لتحقيق السلام ولإظهار التفوق البحرى الأمريكى خاصة حينما لاح فى الأفق مساع انجليزية للتحالف مع اليابان لضمان مصالحها فى الشرق الأقصى.

كانت قضية هجرة اليابانيين إلى أمريكا من الموضوعات التى أثارت بعض الأزمات فى العلاقات بين الدولتين. لقد قدم اليابانيون إلى أمريكا منذ النصف الثانى من القرن التاسع عشر بأعداد قليلة لتلبية احتياجات العمل وحسب الإحصاءات الرسمية كان عدد اليابانيين لا يزيد على ٢٦,٣٧٠ شخص فى عام ١٨٩٠ ثم ارتفع هذا العدد حتى وصل إلى ما يقرب ٥٨,٠٠٠ شخص فى الفترة من ١٩٠١ إلى ١٩١٠. على أنه كان يحدث فى بعض الفترات نشاط فى الهجرة اليابانية إلى أمريكا فكان يدخل البلاد ما لا يقل عن ٢٤,٠٠٠ يابانى سنوياً، وكانت غالبيتهم تتجه إلى جزر هاواى للعمل فى مزارع قصب السكر حتى أصبح وجودهم مألوفاً فى هذه المنطقة ووصل عددهم فى جزر هاواى وحدها إلى ١٤٠,٠٠٠ شخص فى عام ١٩٣٠.

ومع تزايد الهجرة اليابانية إلى أمريكا إرتفعت بعض الأصوات مطالبة بايقاف تيار الهجرة ومنع هذه العناصر من دخول البلاد، بحجة أنهم ينتمون إلى الجنس المغولى وتطور الأمر إلى حرمان أطفال اليابانيين من التعلم مع الأطفال البيض

كما حدث فى بعض مدارس سان فرانسيسكو فى عام ١٩٠٦ . وقد زادت خشية الأمريكيين من اليابانيين حينما تقدموا بطلبات إلى الحكومة الأمريكية للمعاملة بالمثل ومن ثم شرعت الحكومة الأمريكية فى اتخاذ خطوات فعالة فى مجال تحديد الهجرة فكان التوقيع على أول معاهدة بين اليابان وأمريكا فى هذا الخصوص فى عام ١٨٩٤ ووافقت فيها اليابان على عدم منح جوازات سفر للعمال اليابانيين فى المدن الأمريكية الرئيسية، على أنه ثبت فيما بعد أن عدداً كبيراً من اليابانيين كانوا يتسللون من هاواى إلى بعض المدن الأمريكية مما أفقد هذه المعاهدة أهميتها.

ثارت المعارضة الأمريكية مرة أخرى فى وجه اليابانيين وطالب البعض بطردهم بالقوة من البلاد حتى لا يختلط الأمريكيين بالجنس المغولى ووصل الأمر إلى حد الاعتداء على السفير اليابانى فى واشنطن وتطلب الأمر التوصل إلى اتفاق جديد، وبالفعل تم التوقيع على اتفاقية الچينتل مان Gentle man Agreement وتعهدت فيها اليابان بعدم منح جوازات سفر للعمال سواء المهرة أو غير المهرة وتعهدت أيضاً بألا تمنح هذه الجوازات إلا لليابانيين المقيمين أصلاً فى أمريكا ولذويهم المقربين مثل الوالدين والزوجات والأبناء. وبرغم هذا الاتفاق الجديد فإن الهجرة اليابانية لم تتوقف تماماً وظلت من الموضوعات الشائكة بين الدولتين وكثيراً ما أدت إلى حدوث أزمات دبلوماسية.

ومن الأمور التى أدت إلى حدوث ازمات فى العلاقات الأمريكية – اليابانية موضوع مجدلينا باى Magdalena Bay وخلاصته أنه بالقرب من خليج مجدلينا بالمكسيك كانت قطعة أرض تصلح لبناء قاعدة بحرية وأرادت الحكومة اليابانية شراءها بعد أن واجهت الشركة الأمريكية مالكة الأرض صعوبات مالية، وقد ثار الرأى العام الأمريكى ووصلت المشكلة إلى مجلس الشيوخ الذى فسر هذا الشراء على أنه استيلاء من دولة أجنبية على أراضى داخلية ورفض الطلب اليابانى. وقد كان هذا الاتجاه العدائى هو الواضح فى السياسة الأمريكية، تجاه اليابان قبيل الحرب العالمية الأولى من أجل ضمان المصالح التجارية، وقد كان

لهذه السياسة نتائجها حينما انضمت اليابان إلى معسكر الحلفاء أثناء الحرب العالمية الأولى، ووقعت مع الولايات المتحدة معاهدة فى عام ١٩١٧ اعترمت فيها الأخيرة بمصالح اليابان فى الصين، وفى بند سرى ملحق بالمعاهدة تعهدت الدولتان بألا تسعى احداهما إلى الحصول على حقوق خاصة أو امتيازات فى الصين من شأنها التأثير على رعايا الدولتين، وكان الهدف من هذه المعاهدة هو الوقوف فى وجه ألمانيا والتأكيد على سياسة الباب المفتوح. وبذلك يمكن القول بأن السياسة الأمريكية فى اليابان تميزت بالحذر واليقظة والتنافس بين الدولتين فى الصين وخاصة بعد الحرب العالمية الأولى.

ثالثاً: الفلبين :

كانت الفلبين مستعمرة أسبانية منذ عام ١٥٦٥ ، وحينما اشتعلت الحرب بين الولايات المتحدة وأسبانيا فى عام ١٨٩٦ تنازلت أسبانيا عن الفلبين لأمريكا فى عام ١٨٩٨ مقابل مبلغ ٢٠ مليون دولار. وكان التفكير الأمريكى لضم الفلبين نابعاً من أهميتها الاستراتيجية حيث كانت هذه الجزر أقرب جيران أمريكا من جهة الغرب، كذلك كان تزايد المصالح الاقتصادية الأمريكية فى المجال الآسيوى وانتهاء عهد العزلة الذى عاشت فيه أمريكا تجاه أوروبا بانهيار مبدأ منرو من العوامل التى جعلت لهذه الجزر أهمية خاصة - ويؤكد بعض المؤرخين أن استيلاء أمريكا على الفلبين كان خطوة هامة وضرورية لتدعيم الوجود الأمريكى فى الشرق الأقصى ومسألة حيوية كنقطة دفاع أمامية تجاه جنوب آسيا بل ونقطة ارتكاز فى منتصف الطريق إلى أسواق الشرق الأقصى المربحة.

وقد واجهت الولايات المتحدة ثورات عديدة فى الفلبين - كما سبق القول - للمطالبة بالاستقلال ووعدت أمريكا الفلبينيين بأنهم إذا وصلوا إلى درجة من الوعى والتقدم تؤهلم لحكم انفسهم فانها لن تتردد فى منحهم الاستقلال، إلا أنه فى عهد الرئيس ماكنلى Mckinly طرأ تغير على هذه السياسة وتراجعت الحكومة الأمريكية عن وعودها السابقة وحل محلها اتجاه التمسك بالعظمة والتفوق

العسكرى، وأرسلت لجنة إلى الفلبين برئاسة وليام هوارد تافت William H. Taft في عام ١٩٠٠ لتؤكد للأهالى العزم عل الاستمرار فى حكم البلاد وتأجيل موضوع الاستقلال، وفى عام ١٩٠٢ وقع الرئيس روزفلت على وثيقة كوبر Cooper Bill التى أنشأت الإدارة المدنية فى الفلبين وبمقتضاها أصبح هناك حاكم عام يتم تعيينه من قبل الرئيس الأمريكى وتعاونه لجنة ادرارية ومجلس تشريعى ينتخب أعضائه سكان البلاد. وفى ظل هذا النظام سارت الحكومة الأمريكية قدماً فى الاهتمام بالصحة والتعليم مع محاولات محدودة لمنح الفلبين حقوق الشعب الأمريكى، وقد سيطرت سياسة تافت وأفكاره السياسية على الأوضاع فى الفلبين فى الفترة من ١٩٠١ إلى ١٩١٣ ووضع مبدأ «الفلبين للفلبينيين» ولكنه فسره بحرص شديد.

وبرغم التحسن الذى طرأ على أحوال الفلبين فى ظل السيطرة الأمريكية إلا أن صيحات المطالبة بالاستقلال لم تتوقف وتكونت الجمعيات الوطنية والأحزاب السياسية من أجل ذلك وكان أشهرها الحزب الوطنى بزعامة مانويل كيزون Manuel Quezon وكان هدفه تحقيق الانفصال الكامل والحصول على الحقوق السياسية للسكان. وقد حاولت الحكومات الأمريكية إدخال بعض التغييرات الطفيفة على سياستها تجاه الأهالى أمام بعض الأزمات الخارجية التى كانت تواجهها مثل انتصار اليابان على روسيا فى ١٩٠٥ حيث خشيت من التطلع اليابانى إلى الفلبين فكانت تحاول استرضاء الأهالى ولكن دون تفريط، ومن مظاهر هذه السياسة أنه أثناء أزمة قضية الهجرة اليابانية فى عام ١٩٠٧ أصدر الرئيس روزفلت أوامره للأسطول الأمريكى فى المحيط الهادى بإعلان حالة الاستعداد للدفاع عن الفلبين ضد هجوم يابانى متوقع، وتكررت فى هذه الفترة الوعود الأمريكية بالاستقلال لمنع حدوث تقارب يابانى - فلبينى.

وقد اهتمت الولايات المتحدة بالسوق الفلبينية وحرصت على حمايتها من منافسة البضائع الأجنبية واتبعت سياسة احتكار التصدير والاستيراد للمواد الخام وخاصة السكر والتبغ والأخشاب، وقد أسهمت الفلبين فى إثراء طبقة من

الأمريكيين الذين احتكروا الصناعات القائمة على هذه المواد الخام وطبقة أخرى من أصحاب مزارع جوز الهند، وقدرت الاستثمارات الأمريكية فى الفلبين فى أوائل القرن العشرين بـ ١/٤ بليون دولار، وكانت الفلبين أهم عملاء أمريكا فى مجال التجارة الخارجية. على أن السياسة الأمريكية تجاه الفلبين شهدت انفراجاً وتحسناً ملحوظاً فى عهد الرئيس ولسن حيث أعلن عن استعداده لمنح الفلبين استقلالها وأصدر فى سبيل ذلك قانون جونز Jones Bill والذى أكد على تحقيق الاستقلال الفعلى فور تواجد حكومة مؤهلة لحكم البلاد، ولكن اشتعال الحرب العالمية الأولى أدى إلى تأجيل القضية الفلبينية، ولم تظهر على مسرح الأحداث إلا بوصول الجمهوريين إلى السلطة بزعامة هاردنج فى عام ١٩٢٠.

وقد تظاهرت الحكومة الأمريكية بالسير فى بعض المراحل المؤدية إلى الاستقلال حينما وصلت لجنة تقصى الحقائق إلى الفلبين برئاسة الجنرال وود Wood للتعرف على مدى استعداد الأهالى، وأفاد تقرير اللجنة بأن سياسة الديمقراطية التى اتبعتها الحكومة السابقة أدت إلى فوضى وسوء إدارة وأن السكان ينقصهم التعليم والدراية بالشئون السياسية وأن الجزر غير مهيأة فى الوقت الراهن اقتصادياً وثقافياً وعسكرياً للاستقلال، وظل وود حاكماً عاماً على الفلبين وأحكم قبضته على البلاد ودخل فى معركة شرسة مع كيزون من أجل الاستقلال انتهت بالتخلص من هذا الزعيم الوطنى. وقد حاول خلفاء وود إبعاد الأهالى عن التفكير فى الاستقلال ولكن لم تتوقف الجمعيات الوطنية والتنظيمات العمالية عن المطالبة به ووصل الأمر إلى حد تهديد المصالح الاقتصادية والأمريكية وخاصة بعد الأزمة الاقتصادية العالمية فى ١٩٣١. فقد نشأت جبهة متحدة فى هذه الفترة مكونة من التجار وملاحى السفن وبعض المستثمرين والكهنة للمطالبة باستعادة الفلبين من أمريكا، وفى ديسمبر ١٩٣٢ اضطر الكونجرس إلى اصدار قانون يمنح الفلبينيين الاستقلال التام بعد فترة انتقالية لمدة عشر سنوات، وفرض على الفلبين اثناءها اظهار الولاء لأمريكا والاعتراف بسيادتها، ووضعت الشئون الخارجية

الفلبينية تحت السيطرة الأمريكية، ومنحت أمريكا أيضاً الحق فى التدخل لحماية الحريات الشخصية والملكيات الخاصة مع اتباع نظام الاحتكار التجارى وخاصة فى تجارة السكر وزيت جوز الهند والقنب الهندى، وبعد انتهاء الفترة الانتقالية حصلت الفلبين على استقلالها الكامل فى عام ١٩٤٦م.

الفصل الخامس

الولايات المتحدة والحرب العالمية الاولى

الولايات المتحدةالامريكية والحرب العالمية الأولى

إنقسمت أوروبا إلى معسكرين كبيرين قبيل عام ١٩١٤ وعقدت سلسلة من المحالفات بين الدول الأوروبية بهدف تجنب الحرب والمحافظة على السلام غير أن بواعث التصادم والتنازع توفرت مما أنذر بوقوع الحرب، ولم تشارك الولايات المتحدة فى الاحلاف الأوروبية إنطلاقا من سياسة التمسك بالسلام وحل المشكلات بطريق التفاوض، وكان هذا هو الأسلوب الذى سارت عليه أمريكا منذ إستقلالها سواء فى حل مشكلات القارة الأمريكية وفى المسائل الدولة، وكان تسابق الدول الأوروبية وعلى رأسها ألمانيا إلى التسلح من الدوافع التى جعلت الولايات المتحدة تتمسك بالسلام وتنادي به وكان الرئيس الأمريكى تافت Taft الذى تولى الحكم فى ١٩٠٩ من أوائل الرؤساء الذين وجهوا عناية خاصة إلى حل المنازعات بالطرق السلمية واللجوء إلى التحكيم وشجع أيضاً على إنشاء هيئة قضائية دولية للإحتكام إليها فى المنازعات بين الدول، وكان يرى أنه بهذا النظام يمكن الإستغناء تدريجياً عن التسلح ويعم العالم الطمائنينة والتعاون.

أما الرئيس الامريكى ودروولسن الذى تولى الحكم فى سنة ١٩١٣ فلم يكن يقل عن تافت فى الإهتمام بالسلام ولكن ولسن تميز بالمثالية وكان يؤمن بضرورة الديمقراطية وبحق الأمم فى تقرير مصيرها وكان يعتقد أنه أرسل لخدمة المبادئ الديمقراطية وقضية الحرية وأنه نستطيع استخدام قوة الولايات المتحدة وثروتها لنشر الديمقراطية فى العالم.

وقد تجلى موقفه هذا بالنسبة لقضايا الشرق الاقصى حينما رفض العمل على التدخل فى شئونها أو تقسيمها أو حرمان بعضها من الإستقلال كما رأينا،كذلك أعلن ولسن موقفه تجاه أمريكا الجنوبية وأعلن أنه لن يتدخل فى شئونها بل أقترح

العمل على تقوية حكوماتها، وحينما قام النزاع بين الولايات المتحدة والمكسيك رفض التدخل فى شئونها.

وقد شرع ولسن فى إتخاذ الخطوات التنفيذية لهذه السياسة بتكوين لجان دولية مهمتها إيجاد حلول للمنازعات الدولية ومدتها خمس سنوات وبرغم أن قرارات هذه اللجان لم تكن ملزمة للطرفين المتنازعين إلا أنها يمكن أن تساهم فى تهدئة النفوس الثائرة بحيث لا يستطيع الطرفان الدخول فى حرب فيما بينهما قبل مرور عام من عرض الموضوع على تلك اللجان، كذلك كان على الطرفين المتنازعين عدم زيادة قواتهما البرية أو البحرية أثناء عرض موضوع النزاع على هذه اللجان.

ولما أُعلنت الحرب العالمية الأولى فى سنة ١٩١٤ كان رأى الرئيس ولسن فيها أنها تمثل فشل السياسة الأوروبية وإنتصار الاطماع والأحقاد لعدم وجود نظام عالمى يعمل على نشر روح التفاهم بين الدول.

وكان موقف الولايات المتحدة من هذه الحرب قبيل عام سنة ١٩١٧ هو الحياد ونصح ولسن الشعب الأمريكى بقوله «يجب أن لا نتحيز لأى من الفريقين المتحاربين نظرياً أو عملياً».

ولكن إستجدت ظروف أدت إلى حدوث تحول فى سياسة ولسن فقد تعرضت السفن الأمريكية للإعتداءات الألمانية وكذلك السفن الإنجليزية ومن ثم بدأ يتولد ميل أمريكى تدريجى نحو انجلترا وحلفائها، وشغلت أعمال الغواصات الألمانية أذهان الرأى العام الأمريكى إلا أن أمريكا لم تتخل عن موقف الحياد حتى حينما طلبت منها ألمانيا ألا تبيع الأسلحة والذخيرة الحربية لبريطانيا وحلفائها وإعتبرت ذلك الطلب يتنافى مع حيادها. وحينما تمادت الغواصات الألمانية فى إلحاق

الأضرار بالسفن الامريكية أنذرتها الحكومة الامريكية بأنها لن تقبل أى إعتداء على سفنها أو تجارتها لأن هذا إعتداء على موقف الحياد.

وبعد أكثر من عامين على إعلان الحرب وحينما لم يصل الطرفان المتحاربان إلى نتيجه حاسمة وجه الرئيس ولسن نداء فى ٢٠ ديسمبر سنة ١٩١٦ إلى الدول المتحاربة بايضاح وجهة نظرهم فى شروط الصلح، ولكن نزعة فى الإستمرار فى الحرب كانت أقوى من الإتجاه إلى السلام وصممت الاطراف المتحاربة على المضى فى الحرب لتحقيق مكاسبها الاقليمية.

وحينما وصلت حرب الغواصات الألمانية إلى حد لا يحتمل فى عام ١٩١٧ ولم تأبه ألمانيا لانذارات الولايات المتحدة ونسفت الغواصات الألمانية عابرة المحيطات الانجليزية لوزيتانيا "Lusitania" وكانت تقل ١١٨ راكبا امريكا، واغرقت السفينة الامريكية « سوسكس» Sussex هدد ولسن بالحرب . وقد تمكنت المخابرات الانجليزية ايضا من الاستيلاء على برقية «زيمرمان» Zimmermann . مساعد وزير الخارجية الالمانية التى ارسلها إلى ممثل المانيا فى المكسيك يقترح فيها على الحكومة المكسيكية الدخول فى حلف مع ألمانيا فى حالة دخول الأخيرة الحرب ضد الولايات المتحدة فى مقابل استرجاع المكسيك للاراضى التى استولت عليها الولايات المتحدة فى ١٨٤٨ وهى كاليفورنيا ونيومكسيكو، وقد أرسلت هذه البرقية إلى الولايات المتحدة التى أعلنتها على الرأى العام الأمريكى وكان لها أبلغ الأثر فى الاتجاه ناحية الحرب.

ومن العوامل التى دفعت الولايات المتحدة أيضا إلى دخول الحرب ضد ألمانيا فى عام ١٩١٧ هو المبالغ والقروض الضخمة التى أقرضتها البنوك الامريكية لبريطانيا لتحويل عملياتها الحربية ورغبة الولايات المتحدة فى ضمان أموالها والحفاظ على مصالحها.

وأمام هذه الضغوط لم يجد الرئيس ولسن بدا من اعلان الحرب على ألمانيا في رسالته الشهيرة بتاريخ ٢ أبريل ١٩١٧ وكان الرأى العام الامريكى قد نضج لقبول فكرة الحرب فمعظم سكان الولايات المتحدة كانوا يعطفون على قضية الحلفاء آنذالك، ويعتبر المؤرخون دخول الولايات المتحدة الحرب اعظم ثورة فى السياسة الخارجية الامريكية، ولقد أعلن ولسن أن هدف الولايات المتحدة من الحرب هو القضاء على الروح الحربية الالمانية وجعل العالم مكانا آمنا للديمقراطية وانشاء نظام لاقرار السلام فى العالم. ولم تعقد الولايات المتحدة مع الحلفاء حلفا لاسريا ولاعلنيا وإنما اشتركت معهم فى الحرب ولذلك كان الرئيس ولسن يشير دائما إلى الحلفاء كشركاء للولايات المتحدة لا كحلفاء لها. ولا شك أن دخول الولايات المتحدة الحرب إلى جانب الحلفاء قد أدى إلى ترجيح كفتهم فى ميادين القتال. فلم يأت شهر نوفمبر سنة ١٩١٨ إلا وتأكدت ألمانيا من صعوبة مواصلة القتال ووقعت الهدنة مع ممثلى الحلفاء والتى كان أهم شروطها جلاء الالمان خلال خمسة عشر يوما عن جميع الاراضى التى كانوا يحتلونها فى بلجيكا وفرنسا ولكسمبورج والالزاس والانسحاب إلى ماوراء الضفة الشرقية لنهر الراين وأن تسلم ألمانيا إلى الحلفاء أسطولها الحربى وجميع غواصاتها ومهماتها الحربية. وفى خلال عام ١٩١٨ أيضا اعلن الرئيس ولسن مبادئة الأربعة عشر كأساس لاقرار السلام فى العالم، وقامت هذه المبادئ على ضمان حرية الملاحة فى البحار وخفض التسليح وإقامة عصبة الأمم لتأمين السلام العالمى، والتخفيف من حدة القيود الاقتصادية ونبذ المعاهدات السرية بين الدول وحق الشعوب المستعمرة فى تقرير مصيرها بحيث لا تصبح سلعاً تباع وتشترى على موائد السياسية. ولقد بذل ولسن جهوداً جبارة فى سبيل تطبيق هذه المبادئ فى معاهدات الصلح التى عقدت فى ڤرساى بباريس فى ١٩١٩. وذهب بنفسه إلى هناك على أمل اقناع اوروبا بمشروع عصبة الأمم.

وحينما بدأت جلسات مؤتمر فرساس لم يؤخذ بجميع مبادئ ولسن فادخلت بعض النقاط واستبعد البعض الآخر بحجة أنها خيالية وغير عملية وقويت المعارضة داخل امريكا لمشروعاتة اثناء غيابة وانتشر القول بأنه ليس الممثل الحقيقى للولايات المتحدة إلا أنه واصل الجهد من أجل اقرار مشروع عصبة الأمم.

ويعتبر الرئيس الامريكى ولسن هو مؤسس عصبة الأمم ولكنه ليس صاحب فكرتها الأصلية فقد سبقة فى الدعوة إليها الرئيس «تيودور روزفلت» و «تافت». ولقد كلف ولسن مساعدة هاوس بوضع ميثاق العصبة الذى نص على ضرورة اقامة علاقات دولية أساسها العدل والشرف وتطبيق القانون الدولى والحرص على سيادة العدالة واحترام المعاهدات التى تعقدها الدول بين بعضها البعض لتنظيم العلاقاتها وتأييد الأعمال القائمة على الاخلاق الفاضلة ونبذ ما عدا ذلك. وفى اثناء جلسات مؤتمر الصلح فى باريس وضع ولسن مشروع العصبة فى مقدمة جدول الاعمال ولكن صمم لويد چورچ رئيس الحكومة الانجليزية على ألا تضع دستود العصبة إلا لجنة عالمية وبذلك استبعد مشروع العصبة من مؤتمر السلام. وحينما تكونت اللجنة التى ضمت ممثلين عن الدول الكبرى والدول الصغرى لوضع الدستور واصبح ولسن رئيسا لهذه اللجنة لم تشارك حكومتا انجلترا وفرنسا فيها وبذلك تواجدت ثغرة كان لها تأثيرها فيما بعد.

وحينما صمم الرئيس ولسن على أن يكون ميثاق العصبة ضمن معاهدة السلام أصر المجتمعون على فصل المعاهدة عن الميثاق واضطر الرئيس إلى تقديم بعض التنازلات لا سترضاء اوروبا فى سبيل انشاء العصبة ولكن حينما عرض ميثاق العصبة مع معاهدة السلام على مجلس الشيوخ الامريكى قبلت هنا الوضع اقلية ورفضت الاغلبية الموافقة، وكان الاعتراض على المادة العاشرة من الميثاق التى كانت تتضمن سلامة أراضي اعضاء العصبة، وكان هذا يعنى تفوق بريطانيا التى

كان لها خمسة أصوات وللولايات المتحدة صوت واحد لأنه مهما قيل عن استقلال كندا وجنوب افريقيا واستراليا ونيوزلندا فهى جميعا اعضاء فى الامبراطورية البريطانية.

وعلى ذلك تمت الموافقة على انشاء العصبة دون أن تشترك الولايات المتحدة صاحبة فكرتها فى عضويتها لان وجهة نظر الولايات المتحدة كانت تتمثل فى أن العصبة اوروبية الصيغة والتكوين فقد ضمت أربع وأربعين دولة معظمها أوروبية واستبعدت روسيا رغم أنها لم تكن من الدول الاعداء، كذلك استبعدت ألمانيا وتركيا وحلفائهما بحجة أنهم لم يبلغوا بعد درجة النضوج السياسى. ولاشك أن هذا الموقف من جانب الولايات كان له تأثيره على نفوذ العصبة ومستقبلها حيث افقدها هذا الموقف صفة العالمية، كذلك لم تقبل الولايات المتحدة معاهدة فرساى وعقدت معاهدة منفردة مع ألمانيا فى أغسطس سنة ١٩٢١.

ويرى بعض المؤرخين أن ولسن كان يريد العصبة أداة لنشر السلام فى العالم بينما أرادت الولايات المتحدة عصبة أم تشرف عليها وتكون تحت سيطرتها، وعندما بدا للامريكيين أن انجلترا وفرنسا لن تقبلا بزعامتها عزفوا عنها وتركوها تتهاوى ولم يكن لها أثر واضح فى ضمان السلام العالمى فى الفترة التالية. وقد نص ميثاق العصبة على أن تضم فى عضويتها الدول المستقلة استقلالاً كاملاً والقادرة على الوفاء بالتزاماتها وعلى ذلك لم يسمح لروسيا والمكسيك بالانضمام إلى العصبة إلا بعد إقامتها نظم حكم مستقرة. وتشكلت العصبة من هيئتين رئيسيتين هما الجمعية العمومية ومجلس العصبة، وأقام الميثاق ايضا المحكمة الدائمة للعدل الدولى ويطلق عليها «محكمة العدل الدولية» للفصل فى النزاعات ذات الصبغة الدولية، وتألفت هذه المحكمة من خمسة عشر قاضيا تختارهم العصبة من بين قائمة

مرشحين، وألحق بالعصبة ايضا منظمة العمل الدولية بهدف تحسين أحوال العمال فى جميع انحاء العالم.

وكـان يمكن للعـصبـة وهيـئـاتهـا أن تؤدى دورها على المسرح العـالمى اذا تحمست لها الولايات المتحدة وشجعت على استمرارها وجدير بالذكر أن الرئيس ولسن بذل جهودا مضنية فى سبيل اقناع الكونجرس بالانضمام إلى العصبة وأكد أن الانضمام إليها سيفتح أبوابا جديدة أمام الانتاج الزراعى والصناعى الأمريكى المتنامى والذى عجزت السوق المحلية عن استيعابه، وأن العصبة ستمهد الطريق أمام اسواق جديدة وحذر من تعرض الاقتصاد الامريكى للدمار. كذلك تناول ولسن المشكلات التى كانت تنشأ بين اصحاب رؤوس الأموال والعمال واكد على أن مناقشتها بروح المودة والاخلاص بين الدول بعضها وبعض من خلال العصبة سيؤدى إلى جو من السلام والصداقة بين الحكومات وايجاد حلول مناسبة لمثل هذه المشكلات، وكان زعماء الجمهوريين قد وعدوا العمال والفلاحين باسواق جديدة ورفاهية قبل انتهاء الحرب واكدوا على امكانية تحقيق ذلك بعد ازالة الحواجز الجمركية وبفتح الموانئ الامريكية للسلع الاجنبية من جميع جهات العالم وكان لا يمكن أن يتحقق كل ذلك إلا بالانضمام للعصبة. وكان الرئيس ولسن قد توصل إلى اتفاق مع عدد كبير من الديمقراطيين والجمهوريين والذين كانوا يؤيدون وجهة نظره فى هذا المجال. وتأكيدا لذلك وافق الكونجرس فى مايو سنة ١٩١٨، بعد دخول الولايات المتحدة الحرب على قانون "Webb Act" والذى كان يقضى بالسماح لرجال الاعمال الامريكيين بتكوين اتحادات للتحكم فى الاسعار فى تجارة التصدير حتى يستطيعوا مواجهة المنافسة الدولية للسيطرة على الأسواق العالمية إلا أن هذا القانون أصبح عديم الأثر بعد رفض الولايات المتحدة الانضمام للعصبة. وقد فشلت جهود ولسن فى اقناع اعضاء الكونجرس باهداف

العصبة الأخرى وحينما حاولوا ممارسة ضغوطهم عليه وطالبوا بإدخال بعض التعديلات على ميثاق العصبة رفض الخضوع إليهم.

وكانت سياسة الحكومات الامريكية المتعاقبة وخاصة الجمهوريين هى التجاهل التام للعصبة وكان هذا الأمر ملحوظا فى الفترة من ١٩٢١ إلى ١٩٣٣ ولم يتحمس الكونجرس للتعامل معها بالرغم من أنه كان يوفد المراقبين من آن لآخر إلى مقر العصبة فى چينف للتعرف على سير الأمور بها، وقد تحمست الحكومة الامريكية لاسترداد مستحقاتها التى افترضها منها الحلفاء من الحرب واتخذت اجراءات لتحسين الاوضاع المالية الامريكية بزيادة الرسوم الجمركية على الواردات وسويت جميع المشكلات المتعلقة مع المانيا والتى كان الكونجرس قد رفضها فى معاهدة الصلح فى ڤرساى ١٩١٩. وقد تعاطف فريق من الامريكيين مع المانيا وخاصة المستثمرون وقاموا باقراض المانيا بلايين الدولارات لمساعدتها على اعادة بناء اقتصادها ودفع التعويضات للدول المنتصرة فى الحرب وخاصة انجلترا وفرنسا.

أما فيما يتعلق بوجهة نظر ولسن فى الحكومة الروسية الجديدة وعدم الاعتراف بها فقد ظلت سارية واعتبرت روسيا دولة مفقودة بين الدول الآخرى مع ترك الحرية لأصحاب رؤوس الآموال الأمريكية للتعامل التجارى معها إذا رغبوا فى ذلك وقد حدثت طفرة فى التجارة الخارجية الأمريكية وخاصة تجارة التصدير ونشطت رؤوس الأموال الامريكية والقروض للدول الأجنبية، وقد تحمس الجمهوريون فى فترة ما بعد الحرب للحفاظ على السلام وإنطلاقا من ذلك عقد فى واشنطن فى عام ١٩٢٢ مؤتمر لتخفيض التسلح وحضره كل من بريطانيا واليابان وإتفقوا على وقف سباق التسلح فى المجال البحرى فى وقت السلم وعلى تحديد اساطيلهم الحربية وتقليل أحجامها. وفى عام ١٩٢٨ أيدت الولايات المتحدة

وفرنسا الإنضمام إلى ميثاق كيلوج Kellogg-Act وهو تنظيم يهدف إلى إتفاق الدول العظمى على عدم اللجوء إلى الحرب كوسيلة لحل المنازعات ومحاولة إيجاد هيئة مراقبة دولية لحل المنازعات التى قد تنشأ بينها بالوسائل السلمية وقد لقى هذا الميثاق تأييداً من الغيوريين على السلام العالمى والراغبين فى حفظ النظام وعدم اللجوء إلى الحروب من الدول الأخرى، وكان هذا التنظيم من العوامل التى ساهمت فى فشل عصبة الأمم فى الفترة التالية.

ولقد تسابقت الدول الآوروبية والآسيوية على الحصول على إمتيازات إقتصادية فى آسيا والعمل من آجل مصالحها وكسب مزايا جديدة فى مناطق عديده وكان هذا الوضع لا يتمشى مع العصبة وكان يتم خارجها مما يؤكد على عدم إهتمام غالبية الدول بالعصبة وهذا ساهم فى فشلها أيضاً .

ولقد قوى هذا الاتجاه داخل الولايات المتحدة الامريكية ووجد إرتباحاً من جانب الفريق الذى كان يعارض إنضمام الولايات المتحدة للعصبة ولقد عادت الولايات المتحدة إلى سياسة العزلة القديمة خاصة بعد أن تم الكشف عن جميع المعاهدات السرية التى وقعت قبل عام ١٩١٤ بين روسيا وفرنسا وبريطانيا ووضعها المؤرخون أمام العالم بعد أن حصلوا عليها من أرشيفات آلمانيا وروسيا والنمسا وإكتشفوا بعض التزييف فى هذه الوثائق الدبلوماسية ومئات الأكاذيب ومئات الاخطاء والتدليس والجرائم التى ارتكبتها حكومات روسيا القيصرية وانجلترا وفرنسا على حساب شعوبهم ووطانهم وإتضح من هذه الوثائق أيضا أن الديمقراطية والحضارة سحقت ومضت عليها فظائع الحرب.

وقد إنصرف الأمريكيون فى فترة ما بين الحربين العالميين سنة ١٩١٩- ١٩٣٩ إلى الإهتمام بشئونهم الداخلية وقد فسر بعض المؤرخين هذا الإتجاه (العودة إلى العزلة) إلى خشية الأمريكيين من تجدد الحرب بعد أن قاسى العالم

من ويلاتها وبعد أن فقدت الولايات المتحدة وحدها فى هذه الحرب حوالى ٧٥,٠٠٠ جندى وبحار بالإضافة إلى حوالى ٢ مليون آخرين ما بين جريح ومفقود.

ولقد تحقق تقدم هائل بعد الحرب فقد إستطاع الجمهوريون الذين وصلوا إلى السلطة فى عام ١٩٢٠ أن يحدثوا ما يشبه الثورة التقدمية فى الشئون الداخلية وخاصة فى عهد الرئيس كالفن كوليدجCalvin Coolidge، وفى عهود ماكنلى وتافت وهارديتج، وإستطاعوا ضمان توظيف رؤوس الأموال الأمريكية فى صناعات تصديرية وفى أقراض الدول الأجنبية والإستفادة من هذه القروض فى تصريف السلع الأمريكية وإستثمار ملايين الدولارات .

وشهد التاريخ الامريكى خلال هذه الفترة شخصيات عظيمة مثل Hoover الذى كان يثق فى الإقتصاد الأمريكى ثقة كبيرة وفى إمكانية ايجاد حلول لجميع المشكلات الداخلية وتحقيق روح التعاون مع من حوله، وعلى سبيل المثال أعطى هوفر فى عام ١٩٢٣ دفعة لشركات التأمين لإقتحام مشكلة البطالة وإضافتها إلى المجالات الآخرى التى عملت فيها مثل الحوادث والكوارث وغيرها خاصة بعد أن تزايدت أعداد القاطلين ووصلت إلى خمسة ملايين شخص خلال هذه الفترة وحقق نجاحا واضحا فى هذا المجال.

كذلك سعى هوفر إلى القضاء على مشكلة عمالة الأطفال واستطاع أن يستصدر قراراً من الكونجرس بالقضاء عليها، وقدم المساعدات للجمعيات العديدة التى ركزت جهودها فى مجال تحسين الأحوال المعيشية والصحة العامة والعناية بالاطفال وغيرها من المجالات التى كانت تهدف إلى النهوض بالمجتمع الأمريكى.

وقد وجه هوفر أيضاً بعض الإعتمادات المالية الاضافية لبعض المجالات، بإعادة

النظر فى النظام الضرائبى وكانت هذه الإجراءات الأصلاحية من العوامل التى ساهمت فى إظهار المجتمع الأمريكى فى صورة أكثر تقدما.

على أن الأزمة الاقتصادية العالمية سنة ١٩٢٩ كانت أضخم مشكلة واجهت الرئيس هوفر، فقد حدث إنخفاض سريع فى الإسهم والسندات إلى اكثر من أربعين نقطة فى يوم واحد وهبطت قيمه اكثر من ١٦ مليون سهم فى أسواق نيويورك المالية، وتبع هذه المفاجأة والكارثة المروعة إفلاس البنوك وشركات السكك الحديدية والأعمال الخاصة وهبطت المصائب على الفلاحين واغلقت المصانع أبوابها والمكاتب والمحال التجارية وإنتشرت البطالة بين الكتاب والفنانين والموظفين والمعلمين وقدرت أعداد العاطلين فى عام سنة ١٩٣٣ بـ ١٢ مليون رجل وإمرأة وانشر الدمار والمجاعة فى الأوساط الفقيرة والأوساط الثرية أيضا. وكان هوفر يعتقد أن يمكن تخطى هذه العقبة وطلب من رجال الإقتصاد والمثقفين والأدباء المساهمة في إيجاد حلول لهذه المشكلة ولقد قضى عدة سنوات فى فترة عمل دؤوب لمحاولة إيجاد مخرج للبطالة والفقر والإنهيار وقد حاول البحث عن حل لهذا الدمار بالتعاون مع الغرف التجارية ورؤساء منظمات العمل وأعضاء المجالس الكنسية ورؤساء الجمعيات المدنية الآهلية وقد طلب من هؤلاء أصحاب رؤوس الأموال إستيعاب العاطلين والمساهمة فى تحمل المسئولية جنباً إلى جنب مع الحكومة.

ولكن باءت جهود الجميع بالفشل وظل الدمار قائما فدعا هوفر إلى عقد جلسة للكونجرس للنظر فى إعادة بناء المجتمع ودفع عجلة الإنتاج مرة ثانية وطلب مساهمة رؤساء المجلس التشريعية فى الولايات المختلفة فى طرح آرائهم فى هذا المجال وكان إقتراح الكونجرس الذى قدمه لهوفر هو إنشاء هيئتين :- هيئة إعادة البناء المالى والتى كان من المقترح أن تقدم المساعدات المالية للشركات وهيئة السكك الحديدية وجميع الهيئات المتعثرة ماليا، أما الهيئة الثانية فهى هيئة القروض

الوطنية وكان الهدف منها تقديم العون المالى للأسر التى فقدت ديارها وأصبحت تعانى من الفاقة ولجأت إلى رهن عقاراتها وتعرضت للحبس لقاء عدم الوفاء بالديون.

ولقد وجهت إنتقادات كثيرة لجهود هوفر واتهمه البعض بانه لم يفعل شيئا لمواجهة هذه الكارثة وبدأت المعارضة تشتعل ضده فى نتخابات عام سنة ١٩٣٢ ورحجت كفة الديمقراطيين برغم انهم لم يقدموا برنامجا واضحا للخروج من الأزمة وكانت مشكلات البؤس والفقر والبطالة لا تزال قائمة.

وقد وقع إختيار الديمقراطيين على فرانكلين روزفلت Franklin Roosevelt الذى كان حاكما على ولاية نيويورك ليصبح رئيسا وكانت الآمال معلقة على نظرته التقدمية ومقدرته على الخروج من الآزمة وقد وضع Cordell Hull مساعد روزفلت خطة تهدت إلى زيادة الصادرات الامريكية والتقليل من الواردات والحد من الحواجز الجمركية وإعادة فتح البنوك مرة آخرى وضمان سيولة نقدية بها عن طريق جمع العملات الذهبية والفضية والسبائك وشهد المجتمع الامريكى بعض التحسن ووضع قانون الضمان الإجتماعى فى عام سنة ١٩٣٥ وأدنى إلى تحسين فى أحوال الطبقات الدنيا وكان هذا التحسن من العوامل التس ساهمت فى نجاح روزفلت فى الإنتخابات الرئاسية للمرة الثانية فى عام ١٩٣٦ وكانت الأوضاع الداخلية الأمريكية قد شهدت إنعراجاً واضحاً ولكن لاحت على عالم بوادر نظم دكتاتورية وإنتعشت النوايا الإستعمارية من جديد وتجدد شبح حرب جديدة.

الفصل السادس

الولايات المتحدة والحرب العالمية الثانية

(١٩٣٩ - ١٩٤٥)

الولايات المتحدة والحرب العالمية الثانية

(١٩٣٩ - ١٩٤٥)

إذا ألقينا نظرة على اوروبا والشرق الاقصى فى فترة ما بين الحربين العالميتين من ١٩١٩ إلى ١٩٣٩ لوجدنا أن هناك بعض التغيرات التى حدثت والتى كان لها تأثرها على العالم والتى قذفت به فى النهاية إلى أتون حرب جديدة.

أولاً : ألمانيا :

كما سبق وأن رأينا أن الولايات المتحة لعبت دوراً واضحا فى مساعدة المانيا على اعادة بناء اقتصادها بعد الحرب العالمية الاولى، ولكن الأزمة الاقتصادية العالمية سنة ١٩٢٩ تركت آثارها على الاقتصاد الألمانى، فبعد أن عم الرخاء البلاد وازدهرت الصناعات وتأسست المصارف وشيدت المصانع نتيجة منح المانيا قروضا بلغت قيمتها ٧٥٠ مليونا من الجنيهات، فقد اعقب الصدمة المالية العنيفة التى اجتاحت نيويورك فى عام ١٩٢٩ أن سحبت على الفور الأموال الأمريكية من المانيا فكانت النكبات المتوالية عليها حيث أغلقت المصاريف أبوابها وطردت المصانع عمالها وتضاءلت الدخول والأرباح إلى حد كبير، وأصبح هناك ما لا يقل عن ستة ملايين عاطل.

وفى وسط هذا الظلام ظهر ادولف هتلر كمجاهد ومناضل ومنظم للحزب النازى، وكانت اهدافه هى تطهير ألمانيا من اليهود والقضاء على الشيوعية وبعث الشعب الألمانى وإحياء امجاده الحربية القديمة.

واستطاع هتلر بوسائل عديدة أهمها الأرهاب أن يسيطر على الأوضاع الداخلية فى ألمانيا ونصب نفسه مستشارا للرايخ فى يناير سنة ١٩٣٣ مؤسسا بذلك الحكم النازى القائم على العنصرية المتطرفة.

بدأ هتلر فى التخلص من قيود معاهده فرساى بأن أعاد نظام التجنيد الاجبارى فى سنة ١٩٣٥ وسعى إلى تحقيق السيطرة على اوروبا الوسطى وإقامة دولة كبرى تكون بمثابة حاجز أمام طغيان الشيوعية على أوروبا.

وقد نجح هتلر فى ضم صفوف الالمان خلفه رافعين شعار (أمة واحدة وحكومة واحدة وزعيم واحد). ثم شرع فى اعادة تسليح المانيا باقامة المصانع الكبيرة لانتاج الاسلحة والطائرات الحربية على نطاق واسع. كذلك سعى هتلر إلى تحصين اراضى الراين التى كانت منزوعة السلاح وفق معاهدة فرساى ثم دخلت جنوده هذه المنطقة فى تحد بالغ. ثم شرع بعد ذلك فى محاربة الشيوعية ونجح فى عام ١٩٣٧ فى عقد حلف كبير معاد للشيوعية ضم ايطاليا واليابان واسبانيا والمجر ونجح بذلك فى عزل روسيا.

وكانت الخطوة التالية هى التطلع الى النمسا وضمها الى الريخ الالمانى تمشيا مع نظرية جمع شتات الجنس الجرمانى حيث كانت النمسا تضم فى اغلبها هذا الجنس وقرر هتلر ارجاع عشرة ملايين المانى إلى حظيرة الوطن الأكبر . وفى ١٩٣٨ وصلت قوات هتلر إلى النمسا وبعد فترة قصيرة أعلن رسميا اتحاد النمسا مع ألمانيا. وقبل أن تفيق اوروبا من وقع هذه الصدمة أعد هتلر العدة لتوجيه ضربة جديدة إلى تشكوسلوفاكيا تلك البلاد الغنية بصناعاتها ومواردها الخام والتى كانت تمتلك جيشا واسطولا جويا قويا. كان فى تشكوسلوفاكيا نحو ثلاثة ملايين من الالمان يقطنون مقاطعتى بوهيميا ومورافيا على حدود ألمانيا الجنوبية وقد ضمت هذه المناطق إلى تشكوسلوفاكيا بمقتضى معاهدة فرساى تحت اسم (السوديت)، وكانت هذه العناصر تتلهف على الانضمام إلى الوطن الأم ولكن دون اراقة دماء . وبفضل الدسائس الألمانية اشتعل الصدام بين السوديت والحكومة التشكوسلوفاكية وتدخلت انجلترا وفرنسا وعقدت اتفاقية ميونيخ فى سبتمبر ١٩٣٨

والتى تضمنت التنازل عن اقاليم يقطنها أغلبية من الألمان إلى المانيا، وفى عام ١٩٣٩ اعلنت ولاية سلوفاكيا استقلالها عن تشكوسلوفاكيا فاستنجدت حكومتها بهتلر وطلبت الحماية فدخل هتلر براغ وانتهى الأمر بادماج تشكوسلوفاكيا مع المانيا ولم يهتم هتلر باحتجاجات اوروبا، ولكن ظهر اتجاه اوروبى جديد هو المقاومة لاعتداءات هتلر واتخاذ الاحتياطات الكفيلة بمواجهته.

ولم يكتف هتلر بذلك بل وجه دفة سياستة الخارجية إلى بولندا وأخذ يندد الإرهاب الذى تلقاه الأقلية الألمانية هناك وطالب بوضع حدله، ثم تقدم بطلب إلى الحكومة البولندية لاعادة مدينة دانتزيج الحرة ومنطقة واسعة من الممر البولندى، وأنذر هتلر البولنديين بالويل اذا لم يرضخوا المطالبه. ولم ينتظر هتلر نتائج الوساطة الاوروبية وجهود احتواء الموقف المتأزم فدخلت المصفحات الألمانية بولندا وأمطرت الطائرات الألمانية المطارات والسكك الحديدية والسكان الآمنين وافتتح هتلر بذلك الحرب العالمية الثانية.

ثانيا: ايطاليا:-

اهتزت الاوضاع الاقتصادية فى ايطاليا بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى وكابد الشعب الايطالى من الضرائب الباهظة وارتفاع اثمان الاغذية وندرة الوقود وانتشرت روح الاستياء ضد الحكومة القائمة وكان الضعف الوزارى وكثرة الأحزاب والمناورات الدائمة لتحسين المراكز الشخصية واعتلاء كراسى الحكم هى السمات البارزة فى هذه الفترة.

وفى وسط هذه الظروف برز بنيتوموسولينى وتألق نجمه سريعا فى سماء ايطاليا وألف حزبا يشد من أزره وهو الحزب الفاشستى Fascisti فى عام ١٩١٩ وأخذ يعد العدة للسيطرة على مقاليد الأمور. ضم هذا الحزب جنود الحرب القدامى

الساخطين وغيرهم من الطامعين فى حياة أفضل ومكاسب شخصية، واستطاع موسولينى أن يقبض على زمام السلطة فى ١٩٢٢ ونما الحزب الفاسشتى واحتوى الأمه الايطالية بأسرها ودعا إلى القومية والتفرد بالحكم ومعارضة المبادىء الحره واستخدام القوة امام تيار المعارضة ومقاوة الشيوعية الدولية واستبدالها بالاشتراكية القومية المتحمسه.

وبذلك تأسست ديكتاتورية ايطالية نجحت فى التغلغل فى البلاد وسحقت معارضيها وقضت على أزمات ما بعد الحرب ووحدت الشعب الايطالى خلفها، وتطلع موسولينى بعد ذلك للنزول إلى حلبة الفتح والاستعمار ، وتطلع بانظاره إلى الحبشه التى طالما طمحت ايطاليا إلى احتلالها منذ أمد بعيد لاستغلال مواردها الطبيعية ولضعف قوتها الحربية.

وفى ١٩٣٥ ارسل موسولينى معداته الحربيه الهائلة إلى الحبشه وشملت المصفحات والطائرات والغازات السامة واستنجد هيلاسلاسى بعصبة الأمم التى اتخذت قراراً بفرض العقوبات الاقتصادية على ايطاليا، وطلبت من الدول الأعضاء الامتناع عن مدها بالسلاح والمال وفرضت الحصار البحرى عليها، ولكن رفضت اغلبية الدول الاعضاء أن تدخل فى قائمة المواد المحظورة الحديد والصلب والقصدير والبترول الأمر الذى جعل من العقوبات الاقتصادية مهزله كبرى، واضعف إلى مدى بعيد من نفوذ العصبة وسلطاتها القانونية. وما أن جاء شهر مارس ١٩٣٦ حتى كان الايطاليون قد قضوا على كل مقاوة حربية جدية من جانب الأحباش ودخلوا أديس أبابا فاتحين وأكره هيلاسلاسى على الفرار خارج البلاد . واعلن الدوتش ضم الحبشه كلها إلى ايطاليا ونادى بالملك فيكتور عمانويل الثالث امبراطورا على الحبشه. وقد أيد هتلر موسولينى تأييدا قويا فى تحدية لقرارات العصبة وضمن بذلك لنفسه زميلا مخلصا مؤيدا لسياستة، وتعاون هتلر وموسولينى مع

اسبانيا وامدتا فرنكو الذى انشق على الحكومة الاسبانية بالرجال والطائرات حتى حقق النصر فى ١٩٣٩ مؤسسا حكومة دكتاتورية جديدة تسير فى ركاب الديكتاتوريات الجديدة.

ولم يكتف موسولينى بذلك بل اقتفى خطى هتلر فى تطلعاته الخارجية وارسل قوة حربية كبيرة إلى البانيا ١٩٣٥ واستولى عليها ولقب الملك فيكتور عمانويل من وقتها بـ«ملك ايطاليا والبانيا وامبراطور الحبشة»، وهكذا ساهمت ايطاليا فى اسباب الحرب العالمية الثانية بتطلعات موسولينى الاستعمارية.

ثالثا: روسيا:-

لقد انهار النظام القيصرى فى روسيا بقيام الثورة البلشفية فى عام ١٩١٧ لقد استعاضت هذه الثورة بالشيوعية عن النظام الرأسمالى، والشيوعية لا تعترف بالملكية الخاصة ولا بالايمان بالله ولابنظام الطبقات، وقد تزعم لينين هذه الثورة ووضع برنامجا يقوم على الشيوعية لروسيا أولا ولسائر العالم فيما بعد وكان يهتدى فى ذلك بكتابات كارل ماركس.

كانت وسائل لينين هى اقامه حزب شيوعى دقيق التنظيم، وتأسيس شرطة سرية واستخدام وسائل الارهاب للمعارضة.

وقد تطلعت الدولة الروسية الجديدة إلى جيرانها فبدأت بيولندا فلم ينس الروسى أن كييف كانت قديما عاصمة لهم، فاكتسحت القوات الروسية شوارع وارسو ولكن قامت فى وجوههم معارضة قوية بقيادة الزعيم البولندى بلودسكى الذى استطاع توقيع معاهدة عدم اعتداء مع روسيا فى ١٩٣٣وتخلصت البلاد من شبح الحرب مؤقتا.

ولكن فى شهر سبتمبر ١٩٣٩ تقدمت الجيوش الروسية من جديد وعبرت

حدود بولندا الشرفية واكرهت فلول الجيش البولندى على التسليم، ونظرا لوجودا اطماع المانية فى بولندا فقد وقعت فى نفس السنة معاهدة المانية روسية حددت مناطق الاحتلال الروسى والألمانى واعلنت الدولتان بأنهما قامتا بتسوية المشكلات الناجمة عن انهيار الدولة البولندية ووضعتا أساس سلام دائم فى شرق اوروبا.

وقد سعت روسيا بعد ذلك إلى تعزيز حدودها الجديدة وتوطيد مركزها فى البحر البلطى فطلبت من دويلاته الثلاث إستونيا ولاتفيا ولتوانيا التسليم بإقامة قواعد بحرية وجوية روسية بها مع مرابطة بعض الجماعات العسكرية الروسية فى نقط معينه داخل حدودها. وبعد أشهر قلائل استولت روسيا على دول البلطيق الثلاثة الآنفة الذكر وتطلعت إلى فنلندة واكرهتها على التنازل عن بعض اراضيها فى المنطقة الشرقية وبذلك اسهمت هذه الدكتاتورية الجديدة فى تجديد سياسة التوسع الاستعمارى وضربت مثلا واضحا فى عدم الاكتراث بالقوانين الدولية والحقوق الانسانية.

وأمام هذه الاشكال من الحكومات التى استجدت فى القرن العشرين وهى الشيوعية الروسية والفاشية الايطالية والنازية الألمانية كان هناك النظم الديمقراطية البرلمانية القديمة وهى حكومتى انجلترا وفرنسا.

بالنسبة لفرنسا فقد واجهت مشكلات اقتصادية من آثار الحرب وكانت فى حاجة إلى إعادة بناء المدن والمصانع واصلاح اوضاعها وواجهت إلى جانب ذلك ضعفا فى السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية واستلزم الأمر اجراء اصلاحات فى هذين المجالين.

اما فيما يتعلق بانجلترا فقد كان الوضع أفضل من فرنسا فقد كانت الملكية الانجليزية مستقرة وقادرة على ارساء أسس المساواة والعدالة بين الناس، واستطاعت

الملكية الدستورية الانجليزية حل مشكلات ما بعد الحرب مثل البطالة وقلة رؤوس الأموال وادخلت تعديلات على نظام حرية التجارة بعدم فرض رسوم جمركية على الواردات، وتحمل الشعب عبئا أثقل من الضرائب دون شكوى، واجتمعت كلمة الاحزاب على العناية بتوفير اسباب الصحة والتعليم والسكن لافراد الشعب وتخلى الأفراد عن بعض الكماليات دون انزعاج.

ولكن بريطانيا العظمى رغم الاهتمام بالشئون الداخلية لم تنفض يدها من شئون القارة الاوروبية وظلت الانشطة التجارية مع دول كثيرة قائمة وتدخلت انجلترا فى حل مشكلة نزع السلاح وساهمت فى حل كثير من المشكلات الأوروبية، وكان حرص الانجليز دائما على توفير مناخ السلام العالمى لضمان الأمان للتجارة الانجليزية وكانت هذه قاعدة اساسية من قواعد سياسة انجلترا، ولذلك نلاحظ الوساطة البريطانية فى غالبية المشكلات الدولية التى نشأت فى فترة ما بين الحربين العالميتين، وحينما طلبت الولايات المتحدة من انجلترا الاعتراف بالمساواة البحرية بين الدولتين لم تتذمر بريطانيا ووافقت عليها حفاظا على مناخ السلام العالمى .

وإذا تركنا اوروبا وانتقلنا إلى الولايات المتحدة الامريكية فنجد أن الأوضاع فى امريكا كانت مستقرة ولم تؤثر فى اقتصاد الدولة سوى الأزمة الاقتصادية العالمية فى ١٩٢٩ والتى نجحت ايضا الولايات المتحدة فى اجتيازها بعد عدة سنوات. وبينما كانت اوروبا تموج بالتغيرات السياسية وتتعاظم اطماعها الأستعمارية كان الاتجاه الداخلى فى الولايات المتحدة يميل إلى اتباع سياسة العزلة والاستمرار فيها مع مراقبة التطورات السياسية عن كبث. ولكن كان الشغل الشاغل للولايات المتحدة هو تقدم النفوذ اليابانى فى الصين والقضاء على سياسة الباب المفتوح التى كانت مثار اهتمامها إلى حد بعيد، وكانت اليابان قد خرجت من الحرب العالمية الاولى

اكثر قوة واعظم مركزا وأقوى اطماعا، فهى لم تقاسى ويلات الحرب مثلما قاستها اوروبا وكانت وجهة نظر اليابانين عدم التفريط فى قدراتهم العسكرية والاحتفاظ بالقوة الكافية لتأمين مصالح اليابان بعد الحرب. وكانت اليابان تعتبر الصين ميدانا للتوسع امامها وفتح باب التجارة معها فيه الكثير من الحلول للمشكلات السكانية اليابانية، ولكن سياسة الباب المفتوح التى صممت عليها الولايات المتحدة حرمت اليابان من هذا المجال الحيوى. كذلك كان تحديد القدرات البحرية اليابانية بعد الحرب قد منع اليابان من بناء قوة بحرية قادرة على حماية مصالحها فى الشرق الاقصى والمحيط الهادى .

هذه الامور كلها شكلت عقبات فى طريق التنمية اليابانية، وكانت الاوضاع الداخلية فى الصين والنزاع بين الشوعيين والجمهوريين قد هدد المصالح الحيوية لليابانيين مما اضطرهم الى التدخل فى الصين لحماية مصالحهم ، ولاتنس أيضا آثار الازمه الاقتصادية العالمية على اليابان .

وقد تقدمت القوات اليابانية واحتلت اقليم موكدن فى سبتمبر ١٩٣١ فى اعقاب انفجار قنبلة على خط سكة حديد جنوب منشوريا الواقعة تحت الادارة اليابانية، ثم بعد عدة اسابيع زحفت القوات اليابانية واحتلت منشوريا بالكامل، وتقدم اليابانيون بطلبات للحصول على امتيازات جديدة ولكن قوبلت بالرفض وصاحبها مقاطعة للسلع اليابانية فى الصين، ونزلت قوات يابانية أخرى الى شنغهاى، على أن تدخل بريطانيا للوساطة بين الدولتين أدى الى تراجع اليابان عن شنغهاى واعلان استقلال منشوريا تحت الحماية اليابانية فى ١٩٣٢ تحت اسم دولة منشوكو. لقد ظلت اليابان تتوسع على حساب اطراف الصين وتزيد من نفوذها هناك وحينما نددت الصين بهذه التصرفات انسحبت اليابان من عصبة الأمم فى ١٩٣٣ . وتجددت الحرب اليابانية– الصينية مرة اخرى فى ١٩٣٧بعد

توقيع معاهدة التحالف مع المانيا ضد الشيوعية فى ١٩٣٦ بهدف القضاء على المعارضة الصينية للسياسة اليابانية بشكل عام، وقد حدث تبادل اطلاق النيران بين جنود يابانين وصينين بالقرب من بكين واعتبر ذلك دافعا لاعادة انزال قوات يابانية الى شنغهاى .

وجدت الولايات المتحده فى تجدد الحرب مع الصين خطرا مباشرا على مصالحها وعلى سياسة الباب المفتوح وايقنت ان اليابان استغلت فرصة انشغال اوروبا بالتطورات السريعة المتلاحقة على اراضيها وتحركت بحرية تامة فى الصين وأن الصينين عجزوا عن مواجهة التقدم اليابانى فى اراضيهم، ولكن هذا الوضع لم يستمر طويلا فقد اشتعلت الحرب العالمية الثانية وقضت على اسطورة التفوق اليابانى.

على أن اليابان حاولت اجتياح مناطق أخرى مجاورة مثل الهند الصينية واندونيسيا ولكن سارعت الحكومة الامريكية بتوقيع عقوبات اقتصادية عليها فى ١٩٣٩ واعلنت وقف جميع الصادرات الامريكية اليها وكانت تشتمل على مواد حيوية مثل المعدات الثقيلة والنفط ومستلزمات الصناعة، وكذلك قررت اندونيسيا بناء على طلب امريكا وقف صادراتها من النفط الى اليابان، وحينما فشلت محاولات اليابان لرفع هذه العقوبات الاقتصادية كانت الظروف مهيأة لاندفاعها الى ميدان الحرب.

موقف الولايات المتحدة من الحرب:

برغم هذه الضغوط كان الرئيس روزفلت يفضل أن تبقى بلاده بمنأى عن المشكلات الدولية ويفضل سياسة حسن الجوار وعدم الاعتداء، ولكن اطماع البعض لم تكن فى صالح السلام بأى حال من الاحوال، ولكن الرئيس الامريكى

كرر على مسامع الشعب الامريكى بأن بلاده ستعمل بعزم وقوة على منع اى اعتداء يقع عليها .

وكان الشعب الامريكى قد وصل الى نتيجة مؤداها انه اذا اشتعلت الحرب فى اوروبا ثانية فان الولايات المتحدة يجب أن تعلن الحياد، ومن هذا المنطلق وافق الكونجرس فى ١٩٣٤ على قانون جونسون Johnson Act الذى قضى بتحريم اقراض أى دولة لم توف ديونها فى الحرب السابقة ، وكان الهدف من هذا القانون حرمان دول اوروبا من الدعم المالى حتى تبتعد عن التفكير فى الحرب.

ثم أصدر الكونجرس مجموعة من القوانين اثناء الاعتداء الايطالى على الحبشة فى ١٩٣٥ عرفت بقوانين الحياد Neutrality Acts وكان الهدف منها التأكيد على عدم اجبار الولايات المتحدة على الدخول فى الحرب والتمسك بالحياد حتى فى أحلك الاوقات، منعت هذه القوانين تصدير الاسلحة والذخيرة الحربية للدول المتحاربة اذا اصبحت الدولة فى حالة حرب، وصرحت للأمريكيين الذين يرغبون فى السفر اثناء الحرب على متن سفن الدول المتحاربة بأن يكون ذلك على مسئوليتهم الخاصة. وقد صدر قرار جديد بخصوص الحياد فى ١٩٣٧ حمل بعض التعديلات للقوانين السابقة حيث اعيد النظر فى القيود المفروضة على الذخيرة الحربية والقروض واستحدث مبدأ الدفع الفورى (Cashand Carry) للمواد الخام وشحنها فورا من الموانى الامريكية دون أدنى مسئولية على الولايات المتحده،

لقد واجهت هذه القوانين والقرارات عاصفة من النقد داخل المجتمع الامريكى واعتبرها البعض لا تخص الحياد فى شيء وطالبت الرئيس روزفلت بالتفرقة بين الدولة المعتدية والدولة المعتدى عليها ، كذلك وجه الانتقاد الى نظام «ادفع واستلم» واعتبر فى صالح الدول المتحاربة ذات المقدرة المالية وعامل مشجع

لها، وكان رأى بعض النقاد ان الاسلوب الامثل للحفاظ على حياد امريكا هو محاولة منع وقوع الحرب أصلا، وقد بذل الرئيس الامريكى جهودا فى هذا المجال وخاصة اثناء ازمة السوديت السابق ذكرها ووجه نداءات الى الزعماء الاوروبين لحسم النزاع ولكن دون جدوى.

وتزايدت نذر الحرب لاح فى الافق ان قوانين الحياد السابقة ستصبح فى غير صالح انجلترا وفرنسا، وحاول روزفلت فى ١٩٣٩ اعادة النظر فيها ولكن اعترض البعض ورأى أن أى تعديل لن يفلح فى القضاء على روح هتلر العدائية.

وكانت اخبار التطورات الاوروبية تصل سريعا الى امريكا واوضحت اتجاه هذه الدول الى الحرب وقد وجه الرئيس روزفلت نداءات شخصية اكثر من مرة لزعماء اوروبا للقتال وضبط النفس وبصفة خاصة الى الملك الايطالى ڤيكتور عمانويل والى هتلر والى حاكم بولندا ولكنها كانت عديمة الجدوى. ثم ارسل روزفلت رسالة جديدة الى هتلر فى اغسطس ١٩٣٩ وجاءه الرد فى الخطاب الذى القاه امام الريشستاج فى اواخر اغسطس وكان عباره عن استعراض للقوة وتصميم على المضى فى طريق الحرب والدعوة للتخلص من الرحمة والسعى لتحقيق الامان للشعوب المظلومة وأن القوة هى طريق الحق. وفى ١ سبتمبر ١٩٣٩ اتصل السفير الامريكى فى فرنسا وليام بولت William Bullitt بالرئيس روزفلت واخبره أن هتلر اعلن الحرب على بولندا، وعلى الفور عقد روزفلت مؤتمرا صحفيا واعلن ان بلاده ستظل على الحياد وانه سيبذل قصارى جهده للحفاظ عليه.

وفى ٢٣ سبتمبر ١٩٣٩ عقدت دول امريكا الاتينية اجتماعا فى بناما ووضعت عدة توصيات كان اهمها انشاء منطقة عازلة مساحتها ٣٠٠ ميل حول الولايات المتحدة تحرم فيها العمليات العسكرية من قبل الدول المقاتله غير

الامريكية، وكان الهدف من هذه التوصية هو حماية قناة بناما. وكان تطور الاحداث الاوروبية قد اثار اهتمام الامريكين وبصفة خاصة انتصار هتلر فى بولندا وتقدم روسيا الى فنلندا ومهاجمة الدانمارك والنرويج وكان تعليق روزفلت «لقد انتصر الاعتداء العسكرى والقوة على الشعوب المقلوبة» ، وحينما وصلت انباء تقدم الالمان الى بلجيكا اعلن روزفلت بأن الحرب قد وصلت الى مرحلة حرجة ومثيرة ، وكان يخشى من موسولينى ولحاق ايطاليا بركب الحرب. وقد بدأت بعض الأصوات الخارجية تطالب بتغيير موقف الحياد الامريكى بطريقة أو بأخرى،فقد حاول الفرنسيون اقناع امريكا بأن ارسال اسطولها الى طنجة من شاءنه منع موسولينى من دخول الحرب، واقترح وزير استرالى ان تعلن امريكا الحرب على المانيا، كذلك طلب المسئول الأمريكى فى برلين من بلاده العدول من موقف الحياد. هذه الأصوات كانت تعبر عن امكانية اتجاه الموقف الامريكى إلى طريقة أخرى نتيجة لتطور الاحداث ، وبرغم ذلك يمكن القول بان الولايات المتحدة لم تكن فى حالة استعداد نفسى للدخول فى الحرب حتى عام ١٩٤٠، ولم تستطع الحملات الصحفية للحلفاء أن تثنيها عن عزمها. ومن الناحية العملية كانت احتياجات الحلفاء الحربية تصلهم من المصانع الامريكية وكان هذا فى حد ذاته مشاركة ضمنية امريكية معهم وخرقا لسياسة الحياد، ولذلك كانت الانتقادات الداخلية عنيفة لهذا التصرف، ثم ظهر أحد احرار الجمهوريين وهو وليام ألن Wil-liam Allen ودعا الرئيس الامريكى لتقديم المساعدة العسكرية الصريحة لانجلترا حتى تنتصر الديمقراطية، وبدأ تيار جديد يطالب بتقديم العون الصريح للحلفاء وصاحب ذلك تكون لجنة اطلق عليها « لجنة الدفاع الامريكية» واقامت ما يقرب من ٣٠٠ فرع فى مختلف انحاء امريكا وكان هدفها تقديم العون المادى للحلفاء، ثم قامت إحدى الصحف بعمل استفتاء شعبى حول تقديم العون المادى للحلفاء،

وجاءت نتيجته أن ٦٧,٥ ٪ من السكان يؤيدون هذا الاتجاه.

تزايدت الضغوط الفرنسية والانجليزية على امريكا لمساندة الحلفاء خاصة عندما اقتربت فرنسا من السقوط، ولكن روزفلت قاوم إلى أن هزمت فرنسا أمام الالمان وتركت هذه الهزيمة أثرا سيئا في نفوس الامريكيين وبدأ التفكير الجدى فى ضرورة منع الاعداد من الاقتراب من الولايات المتحدة ذاتها وبدأ روزفلت يعد الدراسات للددفاع عن شمال غرب البلاد وحمايتها. وبعد سقوط فرنسا سعى هتلر لانهاء الحرب بسرعة مع انجلترا، وحينما بدا له أن الانجليز لن يستسلموا بسهولة وواجهوا الالمان ببسالة فى معركة «انجلترا» لم يكن أمامه مفر من الاستمرار الحرب، ومن ثم بدأت الحكومة الامريكية تسعى الى زيادة بذل المساعدات لانجلترا لضمان الأمان لامريكا ولمحاولة أبعاد الخطر عنها. ويمكن القول أن الولايات المتحدة كانت فى هذه الفترة على وشك هجر سياسة العزلة التى عاد اليها المجتمع الامريكى بعد الحرب العالمية الأولى ، وقد ازعج هذا التحول الفريق المؤيد للحياد وتكونت منظمة اطلقت على نفسها «منظمة العزلة الامريكية» وعقدت اجتماعا حددت فيه اهدافها خلال عام ١٩٣٩ وكانت كالآتى :

١- يجب أن تقوم الولايات المتحدة ببناء قوة دفاعية مانعة .

٢- عدم السماح لاى دولة اوروبية او مجموعة دول اوروبية بمهاجمة امريكا.

٣- الحفاظ على الديمقراطية بمنع تورط الولايات المتحدة فى الحرب .

٤- التوقف عن تقديم المساعدات للحلفاء لانها تهدد بدفع البلاد إلى الحرب.

وقد دعم اتجاه هذه اللجنه واهدافها فريق من الامريكين من الذين لم ينسوا ويلات الحرب العالمية الأولى وظلوا على تمسكهم بالحياد والعزلة، وقد دفع هذا الموقف الشائك داخل المجتمع الامريكى هانزديكوف Hans Dieckhoff سفير

المانيا فى الولايات المتحدة الى مراقبة تطور الجبهة الداخلية ومحاولة معرفة الموقف النهائى للبلاد وقد واقنعة اعضاء منظمة العزلة بأن الحياد هو الأتجاه المسيطر، وحينما حاول التصرف على امكانية حصول بلاده على مساعدة الامريكيين ذوى الاصول الالمانية لم يحالفه النجاح ولكنه كان يخشى استخدام اسلوب الارهاب ضد هذه العناصر وحذر من ذلك.

وعندما اقترب خطر الحرب من المحيط الهادى بعد حدوث عدة هجمات يابانية على السفن الامريكية هناك تزايد الشعور الامريكى بأن سياسة الحياد غير مجدية، ثم طلب روزفلت من الكونجرس الموافقة على قانون الاعارة والتأجير Lease and lend Bill الذى سهل حصول الحلفاء على الاسلحة والذخيرة عن طريق الاعارة أو التأجير وقد تمت الموافقة عليه فى ٦ يناير ١٩٤١م واصبحت هناك ٥٠ مدمرة امريكية تحت تصرف انجلترا، ثم أخذت الولايات المتحدة على عاتقها حراسة طرق المواصلات البحرية فى العالم الغربى حتى تستطيع بريطانيا تركيز قواتها فى ميادين القتال البرية فى اوروبا. واتخذت امريكا بعض الاجراءات العملية التى اوضحت أن اسلوب الحياد غير مجدى مثل احتلال جزيرة ايسلند لحماية الامريكيين من الخطر الالمانى ولحماية طرق نقل المؤن والعتاد الحربى إلى بريطانيا، ثم كان ميثاق الاطلنطى فى ١٤ اغسطس ١٩٤١ بين امريكا وانجلترا حيث اتفقت الدولتان على توحيد جهودهما فى سبيل القضاء على الدكتاتورية، واعلنت انجلترا عن عزمها فى الوقوف الى جانب امريكا فى حالة حدوث هجوم فى المحيط الهادى، واكدت الدولتان على التزام وضع نظام للسلام يضمن الأمان للشعوب داخل حدودها بعد القضاء على النازية، وايجاد نظام تعاون اقتصادى بينهما لرفع مستوى المعيشة ولتحقيق التقدم الاقتصادى والاجتماعى ، واكدت الدولتان ايضا على ضرورة نزع السلاح الذى تسىء الدول الكبرى استخدامه فى التهديد والاعتداء .

وزاد من قوة العلاقات بين انجلترا وامريكا اعطاء الاخيرة قواعد بحرية وجوية للاولى فى نيوفوندلاندو برمودا وجامبكا فى ٣ سبتمبر ١٩٤١، ثم وقع الرئيس روزفلت على قانون التجنيد الجبارى ليثبت للعالم أن بلاده جادة فى استعدادها للحرب ثم امر بتجميد الاموال الالمانية والايطالية فى بلادة مع اغلاق القنصليات التابعة للدولتين فى جميع انحاء الولايات المتحدة. وقد صرح روزفلت فى هذه الفترة الحرجة بأن بلاده لا تستطيع أن يعيش منعزلة وسط محيط دكتاتورى وطالب بزيادة اعداد المحاربين الامريكين وتزايدت الاصوات الداخلية المطالبة بضرورة سحب قانون الحياد.

ثم جاءت الظروف الدولية التى دفعت بالولايات المتحدة للدخول فى الحرب حينما انتهزت اليابان فرصة انشغال اوروبا بمعارك الحرب وقامت بهجوم مفاجىء على بيرل هاربور Pearl Harbour فى المحيط الهادى فى ٧ ديسمبر ١٩٤١ واستطاعت الحاق الضرر بنحو تسعة عشر سفينة حربية امريكية، ثم اتبعت ذلك بهجمات قوية فى مانيلا وشنغهاى وجزر الفلبين، وتقدمت قواتها الى هونج كونج وتايلاند وبورنيو وحذت ايطاليا والمانيا حذوها واعلن الثلاثة الحرب على الولايات المتحده.

كان أمام امريكا ميدانان متباعدان للقتال احدهما فى المحيط الهادى والاخر فى المحيط الاطلنطى ثم اعلنت انجلترا بعد تنسين العمل معها فى مؤتمر واشنطن خلال نفس السنة أن عام الهجوم بالنسبة للحفاء هو ١٩٤٣م. وقد ساق رزوفلت مبررات الحرب أمام الكونجرس وهى حماية الحرية والاستقلال والمحافظة على الحقوق الانسانية والعدالة، وتعهد باستخدام جميع الموارد الحربية والاقتصادية والتعاون مع الدول الأخرى لتحقيق النصر، وتعهد أيضاً بالأ يعقد صلحاً أو هدنة منفردة مع الاعداء.

وقد نجح الحلفاء فى انزال حملة قوية فى الشمال الافريقى وطلبوا من باى تونس السماح لجيوش الحلفاء بالمرور عبر اراضيه ثم تحقق النصر التام على الالمان فى موقعة العلمين خلال عام ١٩٤٣، واستطاع الروس أيضا القضاء على جيش المانى كامل مكون من ٣٠٠,٠٠٠ مقاتل فى ستالينجراد فى نفس السنة وبذلك ظهر تفوق الحلفاء العسكرى بفضل الدعم الامريكى. ثم توالت اجتماعات الحلفاء للنظر فى أمر العالم بعد انتهاء الحرب وعقدوا اجتماعا فى كويبك ضم ممثلو الدول الأربع الكبرى (امريكا وانجلترا والاتحاد السوفيتى والصين) فى اغسطس ١٩٤٣م ونوقش اقتراح اقامة منظمة دولية لتنظيم العلاقات بين الدول وحل خلافاتها بالطرق السلمية ومراعاة سيادة واستقلال الشعوب المحبة للسلام. وفى مؤتمر موسكو فى نفس العام اتفق الحلفاء على القضاء التام على الفاشية واعطاء الشعب الايطالى فرصة لتقرير مصيرة ووضع نظام حكم جديد قائم على الديمقراطية، كذلك صدر الاعلان الخاص بضرورة تحرير النمسا من سيطرة الالمان وتقديم النازين الذين ارتكبوا جرائم وحشية للمحاكمة. وفي مؤتمر القاهرة الأول فى ديسمبر ١٩٤٣ اتفقت الولايات المتحدة وانجلترا والصين على الخطة الحربية التى ستنفذ ازاء اليابان لوقف اعتداءاتها ولحرمانها من الجزر التى استولت عليها من الصين فى فرموزا ومنشوريا، واتفقوا ايضا على تحرير كوريا وعلى ارغام اليابان على التسليم دون قيد أو شرط.

وفى مؤتمر القاهرة الثانى فى نفس السنة حاول روزفلت جذب تركيا للدخول فى الحرب ولكن اعتذر الرئيس التركى عصمت اينونو وتمسك بموقف الحياد بين المعسكرين المتحاربين بحجة عدم استعداد بلاده العسكرى. وفى مؤتمر دومبارتون اوكس فى اغسطس ١٩٤٤"Dumbarton Oaks" بواشنطن اجتمع ممثلو الاتحاد السوفيتى وانجلترا مع ممثلى امريكا لمناقشة مسألة الأمن والسلام بعد

انتهاء الحرب ووضعوا الأسس والمبادئ العامة التى ستقوم عليها المنظمة المقترح اقامتها بعد الحرب، وفى مؤتمر آخر قرر المجتمعون انشاء هيئة عالمية تحمل اسم «هيئة الأمم المتحدة The United Nations" تهدف إلى المحافظة على السلام العالمى.

وفى مؤتمر سان فرنسسكو وضع ميثاق هيئة الامم المتحدة فى يونيو ١٩٤٥ وقد شملت الدعوة لهذا المؤتمر جميع الدول التى اعلنت الحرب على المانيا واليابان وكان عددها ٤٦ دولة ثم ارتفع العدد إلى ٥٠ دولة، وقد وافق الجميع على الميثاق وعلى الملحق المتضمن للنظام الاساس لمحكمة العدل الدولية. وقد ظهر تفوق الولايات المتحدة فى مؤتمر سان فرنسيسكو كقوة داعية إلى السلام والديمقراطية وتم التصديق على فروع هيئة الامم المتحدة وهى الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادى والاجتماعى ومجلس الوصاية الدولية ومحكمة العدل الدولية والامانة العامة.

وإذا حاولنا النظر فى أثر الحرب العالمية الثانية فى المجتمع الامريكى لوجدناه واضحا فى المجال الاقتصادى فقدا نضم إلى ميادين القتال ٨,٧٠٠ مقاتل أمريكى وهؤلاء كانوا يمثلون جميع فئات الشعب الامريكى من أطباء وعمال ومزارعين ومعلمين وكانت المؤسسات التعليمية والصحية والمزارع والمصانع خاوية بالتالى، كما تعرضت بعض المشروعات الخاصة للتوقف لعدم توفر الايدى العاملة وبعضها تعرض للافلاس التام. كذلك ساهمت النساء الامريكيات فى الحرب وارسل بعضهن إلى ساحات القتال بعد تلقى فترة تدريب عسكرى بسيطة بالاضافة إلى مساهمتهن فى مجالا الخدمات الطبية كممرضات للجرحى. كذلك تحول الكثير من الصناعات المدنية الامريكية إلى الصناعات العسكرية لتلبية طلبات المعركية. وانفقت بلايين الدولارات لتجعل من البلاد ترسانة للاسلحة لمواجهة الطلب

الخارجى، وعلى ذلك يمكن القول بأن الاقتصاد المدنى تحول إلى اقتصاد عسكرى بالدرجة الأولى وتحول المجتمع الامريكى بجميع فئاته إلى مجتمع فى حالة حرب. وثمة نتيجة أخرى على جانب من الأهمية ارتبطت بالحرب وهى تزايد الهجرة من بعض المدن إلى الأخرى للعمل فى المصانع وتبع ذلك التكدس وانتشار الامراض والانهيار الاخلاقى. كذلك ترتب على عمل المرأة لساعات طويلة فى المصانع وتغيبها عن المنزل فقدان الرقابة المنزلية على الأبناء ارتفاع نسبة ارتكاب الجرائم بينهم ووصلت إلى حد مخيف بلغ نسبة ٨٩٪ بين الشبان والفتيات فى سن السابعة عشرة وما قبلها.

كذلك انخرط كثير من الابناء فى سن المراهقة فى العمل فى المصانع وتركوا مدارسهم ورفضوا العودة إليها بعد انتهاء الحرب حيث اعتادوا الحصول على عائد مجزى من عملهم، وقد كان لهذه الآثار المدمرة على المجتمع الامريكى اثرها فى مناقشة هذه المشكلات فى الكونجرس فى محاولة ايجاد حلول لهذا الوضع الشائك.

وإذا انتقلنا إلى النواحى السياسية وحاولنا التعرف على تأثير الحرب فيها لوجدنا أن النظم السياسية التى سادت اوروبا وجدت صدى لها فى المجتمع الامريكى؛ على سبيل المثال وجدت الشيوعية فريقاً مؤيداً لها داخل امريكا فى نطاق حزب سياسى حمل اسم «الحزب الشيوعى» وانتشر اتباعه بصفة خاصة بين العمال وحاول بث دعايته إلى اوساط أخرى لفترة معينة، أما الفاشية فقد وجدت بعض المؤمنين بها من بين الامريكيين ولكن لم يتكون حزب رسمى للدفاع عنها وكان هذا من الاخطار التى واجهت المجتمع الامريكى بعد الحرب وكان لابد من العمل على مواجهة الدمار الاخلاقى واعادة انتعاش الاقتصاد الأمريكى فى الفترة التالية.

الفصل السابع

الولايات المتحدة ومشكلات ما بعد الحرب

- الصلح مع ايطاليا وألمانيا والنمسا.
- الشرق الأقصى.
- العلاقات الأمريكية – الروسية بعد الحرب.

ما أن انتهت الحرب حتى واجه العالم مشكلات كثيرة ومعقدة لم يعهدها من قبل، لقد أحدثت الحرب انقلاباً واضحاً فى التوازن الدولى؛ فقد خرجت روسيا والولايات المتحدة من هذه الحرب دولتين عالميتين وتناقص إلى حد كبير سلطان بريطانيا ولم تعد قادرة على توجيه الشئون السياسية العالمية كما كان الحال من قبل. كذلك شرعت شعوب آسيا وأفريقيا تنزع عنها نير الاستعباد وتحطم قيود الاستعمار التى فرضت عليها لفترة طويلة، كذلك أصبحت الشيوعية قوة يحسب حسابها فى الشئون العالمية وأصبح العالم يواجه من الناحية الاقتصادية النظام الرأسمالى القائم على الاقتصاد الحر، ونظام الاقتصاد الشيوعى القائم على الملكية العامة، وقام النزاع بين هذين النظامين وكان له تأثيره على الكثير من المشكلات فى المرحلة التالية. كذلك انهارت دول وسط أوروبا أمام الحلفاء وأصبحت هناك مشكلة كيفية إعادة بنائها ثم موقفها من النظامين الجديدين. لقد واجه العالم بعد الحرب أيضاً مشكلة ألمانيا وأشتد الجدل حول مصيرها هل يتم توحيدها أم يتم تقسيمها، واختلفت نظرة الدول العظمى إلى هذه المسألة وكان يحكمها فى جميع الأحوال خشية النفوذ الشيوعى. لقد نشط الروس ونشروا نفوذهم الشيوعى فى بولندا وفى منطقة البلقان وخلقوا حاجزاً حديدياً حول أوروبا فصل بين الديمقراطية وبين الدول التى تدور فى فلكهم كما عبر عن ذلك ونستون تشرشل رئيس وزراء بريطانيا خلال الحرب العالمية الثانية، كذلك قام الروس بتوقيع معاهدات مع هذه الدول خلال الحرب ضمنت إقامة أنظمة شيوعية بها مع تقديم العون الاقتصادى لها. لقد اعتمدت هذه الأنظمة على سيطرة الطبقة العاملة وحملت اسم «الديمقراطيات الشعبية». ولم يكن أمام الولايات المتحدة مفر من قبول الأمر الواقع إلا أنها بذلت جهوداً واضحة فى محاولة احتواء الدول التى فشل الروس فى ضمها إليهم مثل اليونان وتركيا ويوغوسلافيا وفنلندا، فقدمت مبلغ ٤٠٠ مليون دولار مساعدة لليونان وتركيا للحيلولة دون وقوعها تحت سيطرة الروس ووافق الكونجرس على ذلك فى ١٩٤٧م.

ومن المشكلات التى واجهتها الولايات المتحدة بعد الحرب عقد معاهدات الصلح مع دول المحور وما صاحبه من مشكلات.

أولاً: الصلح مع ايطاليا

كانت ايطاليا فى بداية الحرب مع معسكر المحور بجانب اليابان وألمانيا ولكن تغير موقفها فى ١٩٤٣ على أثر إنهيار الحكومة الفاشية بها ودخلت الحرب إلى جانب الحلفاء ولذلك تقرر إبرام صلح عادل معها، وبالفعل وقعت معاهدة الصلح فى فبراير ١٩٤٧ مع ايطاليا وبمقتضاها أعيدت حدود إيطاليا إلى ما كانت عليه فى ١٩٣٨ مع إجراء بعض التعديلات لصالح فرنسا ويوغوسلافيا. كذلك فرض على ايطاليا دفع تعويضات للحلفاء ولكن الولايات المتحدة رأت التخفيف عن كاهل الحكومة الايطالية فتخلت عن نصيبها فى الديون وأعادت الأموال والبواخر الايطالية المحتجزة لأصحابها.

أما بخصوص المستعمرات الإيطالية فقد اعترفت ايطاليا باستقلال الحبشة والبانيا، أما ليبيا واريتريا والصومال فقد اتفق على عرض موضوعها على هيئة الأمم المتحدة بعد عام من توقيع معاهدة الصلح وقررت الجمعية العامة للأم المتحدة فى عام ١٩٤٩ الإعتراف باستقلال ليبيا فى مدة أقصاها ١٩٥٢ على أن يحكمها أثناء فترة الإنتقال مندوب تعينة الهيئة ثم أعلنت دولة مستقلة فى الفترة المحددة تحت حكم الملك ادريس السنوسى.

٢- الصلح مع ألمانيا

اتفق الحلفاء قبل انتهاء الحرب فى ١٩٤٥ على تقسيم ألمانيا إلى ثلاثة مناطق احتلال لكل من الولايات المتحدة وبريطانيا وروسيا وتشرف فرنسا على منطقة رابعة، على أن يتولى الإشراف على إدارة الأراضى الألمانية لجنة مركزية عليا من قادة الدول

الأربع، وفرض عليها أيضاً غرامة حربية بمبلغ ٢٠ مليار دولار. ولم تبذل أى محاولة خلال هذه الفترة لعقد معاهدة صلح مع ألمانيا لأن البلاد كانت خالية من أى حكومة يمكن إبرام المعاهدة معها، كذلك كان الحلفاء منقسمين فيما بينهم بصدد شروط الصلح.

ولما كان الوجود الروسى مركزاً فى القسم الشرقى من ألمانيا بينما القسم الغربى وهو الأكثر سكاناً والأقوى صناعة تحتله الدول الثلاث السابق ذكرها فقد بدأت المشكلات بين الفريقين ولجأت الولايات المتحدة إلى تقوية القسم الغربى من ألمانيا صناعياً وترتب على ذلك أن تمكنت ألمانيا من سد حاجاتها الصناعية بل وأسهمت فى إنعاش أوروبا كلها.

وفى مايو ١٩٤٩ اتفقت الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا على «قانون برن الأساسى» وينص على إنشاء جمهورية فيدرالية ألمانية فى القسم الغربى من ألمانيا. وقابل الإتحاد السوفيتى هذا العمل من جانب دول الغرب بإقامة «الجمهورية الشعبية الألمانية» فى نفس السنة وأخذ على عاتقه مباشرة سلطات الحكم.

وبذلك قامت دولتان ألمانيتان لعبت كل منهما دورها فى السياسة الأوروبية ولكنهما فى واقع الأمر خاضعتان للنفوذ الأجنبى.

٣- النمسا:

كان الحلفاء قد قرروا فى مؤتمر موسكو ١٩٤٣ تحريرها من سيطرة ألمانيا كما سبق الذكر، وقد قسم الحلفاء النمسا عقب احتلالهم لأراضيها بعد خروج الجيوش النازية منها فى عام ١٩٤٥ إلى أربعة مناطق احتلال تخضع كل منطقة لإحدى دول الحلفاء الأربع: روسيا والولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وأنشئت لجنة إشراف عليا من ممثلى هذه الدول. وقد اعترفت دول الحلفاء فى ١٩٤٦ بالنمسا دولة

مستقلة وسلمت لجنة الإشراف جميع سلطاتها إلى الحكومة النمساوية وبقى أن تعقد معاهدة صلح مع الحكومة النمساوية ولكن كان الإختلاف في وجهات النظر واضحاً؛ فقد رفضت روسيا التخلى عما تحت يديها من أراضى ولكن تغير القيادة السياسية فى روسيا أدى إلى تغير موقفها وبعد أن كانت مصرة على الربط بين المعاهدتين الألمانية والنمساوية أظهرت نوعاً من اللين ووقعت معاهدة الصلح معها فى ١٩٥٥ على أن تلتزم بسياسة الحياد.

٤- اليابان:

كانت الأوضاع فى اليابان بعد الحرب أيسر من المناطق الأخرى مثل ألمانيا حيث لم يتم تقسيمها إلى مناطق احتلال وعُهد إلى الجنرال ماك آرثر بإدارة شئونها موحدة. وقد استطاع ماك آرثر تطهير البلاد من العناصر الرجعية وكسب ثقة اليابانيين وقام بإلغاء الجمعيات الوطنية المتطرفة وجعل نظام ملكية الأراضى وتأجيرها أقرب إلى الديمقراطية وقضى على أى تفرقة بين الأهالى وأكره الإمبراطور على أن يعلن استنكاره لإعتقاد عامة الشعب بألوهيته المقدسة ووضع دستوراً للبلاد يتضمن الحفاظ على حقوق الأفراد. وقد وقع الحلفاء معاهدة صلح مع اليابان فى سان فرنسيسكو ١٩٥٠ تخلت بمقتضاها عن جميع الأراضى التى انتزعتها من الصين.

كذلك تضمنت المعاهدة انسحاب القوات الأجنبية من أراضى اليابان بعد تسعين يوماً من توقيع المعاهدة إلا إذا بقيت هذه القوات بناء على معاهدة خاصة. وهذا ما حدث فقد عقدت الولايات المتحدة مع اليابان «معاهدة أمن» فى سبتمبر ١٩٥١ تخول لها البقاء بصفة مؤقتة إلى أن تتمكن اليابان من تحمل عبء الدفاع عن نفسها.

٥- الصين:

انضمت الصين أثناء الحرب لمعسكر الحلفاء ضد اليابان وألمانيا وايطاليا وكانت سياسة الولايات المتحدة تجاه الصين تهدف إلى إعادة بنائها من جديد لتقوم بدور هام في حفظ السلام في منطقة الشرق الأقصى. ولذلك تم إعادة الأراضى التى انتزعتها اليابان منها مثل منشوريا وفورموزا وجزر البسكادور ومنحت مقعداً فى مجلس الأمن أسوة بالدول الأربع الكبرى. الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى وبريطانيا وفرنسا. وقد تغلغل النفوذ الشيوعى فى الصين وخاصة فى منشوريا ولم تستطع حكومة تشانغ كاى شك الموالية للغرب سوى السيطرة على أجزاء صغيرة فيها، وهدد الشيوعيون حكومة تشانغ كاى شك تهديداً خطيراً ونجح الروس فى إقامة دولة شيوعية مستقلة فى منشوريا.

تجدد الصراع بين حكومة تشانغ كاى شك والشيوعيين أكثر من مرة وأمدت الولايات المتحدة حكومة تشانغ بكل عون مادى وعسكرى ولكن كانت الغلبة فى النهاية للشيوعيين وسقطت العاصمة بكين فى أيديهم ١٩٤٩ وتم إعلان قيام (الجمهورية الشعبية الصينية) وقد نتج عن ذلك فرار تشانغ كاى شك بأعضاء حكومته إلى جزيرة فورموزا، وأعلن الروس اعترافهم بحكومة الصين الشعبية وقدموا لها العون المادى وعقدوا معها معاهدة صداقة وتحالف فى ١٩٥٠ لمدة ثلاثين عامًا على غرار معاهداتهم مع دول أوروبا الشرقية. وقد نصت هذه المعاهدة على التعاون بين الطرفين فى حالة وقوع اعتداء يابانى أو من جانب أى دولة تنضم بطريق مباشر أو غير مباشر لليابان، كذلك عدم انضمام أى طرف إلى حلف معاد للطرف الآخر والعمل على تنمية التعاون الثقافى والاقتصادى بين الطرفين.

ومن ناحية أخرى احتضنت الولايات المتحدة تشانغ كاى شك وبسطت حمايتها عليه ورفضت الإعتراف بالحكومة الشعبية، وأصرت على أن تظل جزيرة

فرموزا بعيدة عن النفوذ الشيوعى ولكن لم تفلح محاولات دخول الصين للأمم المتحدة. وفى عام ١٩٥٤ عقدت الولاياتِ المتحدة معاهدة دفاع مشترك مع تشانج كاى شك على نمط المعاهدة المعقودة مع اليابان وكاد الأمر ينذر بحرب بين روسيا وأمريكا لولا أن تمسك الأمريكيون بحياد فرموزا.

٦- كوريا:

احتلت اليابان كوريا ١٩١٠ وفى أثناء الحرب العالمية الثانية نزلت القوات الأمريكية والروسية أراضى كوريا، واتفق الحلفاء فى مؤتمر يالتا على جعل خط عرض ٣٨ْ شمالاً حداً فاصلاً بين منطقتى السوفيت والأمريكيين، وباستسلام اليابان احتل السوفيت كوريا الشمالية فى أغسطس ١٩٤٥ وتبعهم الأمريكيون وقاموا باحتلال كوريا الجنوبية. وتقرر فى مؤتمر وزراء الخارجية الذى انعقد فى موسكو ١٩٤٥ وضع كوريا تحت وصاية الولايات المتحدة وروسيا وبريطانيا والصين، ولكن حدثت اختلافات بين الولايات المتحدة وروسيا حول شكل الوصاية وأحيلت المشكلة إلى الأمم المتحدة فى ١٩٤٧ بعد أن تعذر الوصول إلى حل مرض لها، وقررت الجمعية العامة «تشكيل اللجنة المؤقتة للأمم المتحدة فى كوريا» تكون مهمتها الإشراف على إجراء الانتخابات والمعاونة فى تأليف حكومة بها والعمل على جلاء قوات الإحتلال، وقد ضمت هذه اللجنة ممثلين عن فرنسا وكندا واستراليا والصين والهند والفلبين وسوريا وسان سلفادور.

بدأت الانتخابات فى ١٩٤٨ فى كوريا الجنوبية وأسفرت عن فوز الفريق المؤيد لاستقلال كوريا وعُين لها سيجمانرى رئيساً للحكومة. أما فى كوريا الشمالية فقد تشكلت لجنة برئاسة كيم آل سونج لإعداد مشروع الدستور وأسفر ذلك عن تكون جمهورية كوريا الشعبية واعترف بها الاتحاد السوفيتى والصين. حاولت الولايات المتحدة من جانبها ضم كوريا الجنوبية للأمم المتحدة وكذلك حاول السوفيت ضم

كوريا الشمالية ولكن فشل الطرفان لاستخدام كل منهما حق الفيتو ضد الأخرى.

وبعد انسحاب جيوش الحلفاء أصبح الوضع يهدد بالإنفجار فى أى لحظة لوجود حكومتين متعاديتين لشعب واحد، وبالفعل تكررت الاعتداءات بين الطرفين وخاصة حينما هاجمت قوات كبيرة العدد من كوريا الشمالية كوريا الجنوبية وعرض الأمر على مجلس الأمن الذى قرر فرض عقوبات على كوريا الشمالية، وبعد ذلك بيومين (يونيو ١٩٥١) أمر الرئيس الأمريكى ترومان بتحصين كوريا الجنوبية وأمر السلاح الجوى الأمريكى بضرب الأهداف العسكرية فى كوريا الشمالية. وأمام هذا الموقف تدخلت الصين الشعبية بعد أن رأت قوات أمريكا تقترب من حدودها فأرسلت أعداداً كبيرة من المتطوعين إلى ميادين القتال، وحاولت القوات الأمريكية التقدم فأرغمتها القوات الصينية على التقهقر.

وإشترطت الصين الشعبية شروطاً معينة لوقف القتال وهى: قبولها فى الأمم المتحدة والتخلى عن جزيرة فرموزا والإنسحاب إلى ماوراء خط ٣٨ْ شمالاً، وأمام هذا الموقف المتشدد فكر الرئيسى ترومان فى استخدام القنبلة الذرية ضد الصين ولكن لم يكن مطلق اليد فى هذا الأمر دون مشورة الدول المشتركة معه فى القتال. وبعد أن أعيد الموضوع إلى الأمم المتحدة صدر قرارها بإعتبار الصين دولة معتدية وبدأت مفاوضات الهدنة فى مارس ١٩٥٣ على الخط الفاصل بين الكوريتين وهو ٣٨ْ شمالاً ولكنه ينحرف عن الخط الأول قليلاً وتقرر أن يفصل بين الجيشين الأمريكى والروسى منطقة مجردة من السلاح بعرض أربعة كيلو مترات على أن ينعقد فى خلال ثلاثة شهور مؤتمر سياسى لإيجاد تسوية شاملة للمشكلة الكورية. ثم وقعت الولايات المتحدة معاهدة دفاع بينها وبين كوريا الجنوبية فى ١٩٥٣ وقدمت لها مساعدات اقتصادية وكذلك حذت روسيا حذوها مع كوريا الشمالية.

دلت التجربة الكورية على فشل سياسة «كبح الجماح» التى اتبعتها الولايات

المتحدة مع العالم الشيوعى، وأصبح الرأى العام الأمريكى عاجزاً عن استيعابها بعد فشلها في الوقوف في وجه روسيا وزاد من خيبة أمل الشعب الأمريكى عجز بلاده عن ضم الصين إليها وجعلها دولة ديمقراطية وارتفعت الأصوات تطالب بإنهاء هذه السياسة.،وظلت المشكلة الكورية قائمة على الانقسام ولم تفلح محاولات توحيدها.

٧- الهند الصينية:

استغل اليابانيون فرصة انشغال العالم أمام الألمان فى ١٩٤٠ وقاموا بالإستيلاء على الهند الصينية ولكن بعد استسلام اليابان فى نهاية الحرب عادت فرنسا إلى السيطرة على الهند الصينية ولكن قيام الحركة الوطنية فى الداخل أدى إلى الدخول فى حرب شرسة مع فرنسا فى ١٩٤٥ بزعامة هوشى منه وقد قدمت فرنسا بعض التنازلات للثوار فأعلنت قيام دولة ڤيتنام وأعلنت ضم كمبوديا ولاوس للإتحاد الفرنسي. وقد خشيت الولايات المتحدة من امتداد النفوذ الشيوعى إلى الهند الصينية فلجأت إلى تأييد فرنسا وتحملت ثلاثة أرباع نفقات الحرب فى تلك الجهات، وقدمت فى نفس الوقت تحذيراً للصين الشعبية من التدخل. وحينما تجددت الحرب بين الهند الصينية وفرنسا فى ١٩٤٥ بدأت الولايات المتحدة تتحرك ونفذت استراتيجية جديدة تعرف بالانتقام الشامل لتحرير الشعوب الخاضعة للنفوذ السوفيتى، وأعلنت الولايات المتحدة أن أية محاولة لفرض النظام السياسى للاتحاد السوفيتى وحليفه الصينى على جنوب شرق آسيا بأى وسيلة سوف ينجم عنها تهديد خطير للعالم الحر بأسره.

وعلى ذلك كان على الولايات المتحدة أن تقوم بأحد أمرين فى الهند الصينية:

إما أن تقوم بعمل حاسم مؤكد، وإما أن تتخاذل وتتخذ موقفاً سلبيًا ولكن مهاجمة الصين تطبيقاً لسياسة الانتقام الشامل لم تجد قبولاً لدى الرأى العام الأمريكى فإنتهى الأمر بفشل فرنسا فى وقف تقدم النفوذ الشيوعى إلى شمال الهند

الصينية وقبولها الأمر الواقع وتوقيع هدنة فى ١٩٥٤ وتقضى بجعل خط ١٧° شمالاً حداً فاصلاً بين فيتنام الشمالية الشيوعية وفيتنام الجنوبية غير الشيوعية.

وهكذا أثبتت سياسة الإنتقام الشامل فشلها فى الهند الصينية وقد مهدت هذه الاستراتيجية الصعبة الطريق أمام التوسع الشيوعى. وقد لجأت الولايات المتحدة بعد ذلك إلى تطويق الاتحاد السوفيتى بحزام أمنى فوقعت فى ١٩٥٤ بالإشتراك مع بريطانيا وفرنسا وتايلاند والفلبين وباكستان واستراليا ونيوزيلنده على منظمة حلف جنوب شرقى آسيا وتضمن مد حماية الحلف ليشمل لاوس وكمبوديا وجمهورية فيتنام، وأضافت الولايات المتحدة تحفظاً إلى معاهدة الحلف تقضى بألا يستخدم الحلف إلا لمواجهة الشيوعين فحسب وقصدت بذلك بث الطمأنينة فى نفوس الدول الأخرى فى آسيا.

العلاقات الأمريكية الروسية بعد الحرب العالمية الثانية:

قامت السياسة الأمريكية على عدة محاور بعد الحرب العالمية الثانية وتركزت فى تحقيق عدة أهداف كان أهمها: منع انتشار الشيوعية وعمل ما يمكن لتجنب أخطار حرب جديدة واستغلال كل فرصة لتقليل حجم العالم الشيوعى أو القضاء عليه نهائياً. وكانت أمريكا تعتبر الروس أعداءها ولم تتقبل فكرة تحول هؤلاء الأعداء إلى أصدقاء أو إمكانية حدوث تغير فى السياسة الروسية الهادفة إلى التوسع، وكان هناك اتجاه من جانب بعض الساسة الأمريكيين يرى إمكانية إحداث انقلاب داخل الحزب الشيوعى ولكن حتى يتحقق هذا الأمل البعيد لابد وأن تتخذ أمريكا إجراءات تقوية مركزها تجاه الروس وكان المقصود هو التسابق فى التسلح وأعمال القمع ضد الشيوعية وإقامة حلقة متكاملة من القواعد المتقدمة حول الإتحاد السوفيتى وتحرير الشعوب الخاضعة للشيوعية بما فى ذلك الشعب الروسى نفسه.

وكانت المناطق التى تعرضت لضغوط روسية هى مجال عمل السياسة الأمريكية فى مرحلة ما بعد الحرب وهى ألمانيا ودول أوروبا الشرقية والصين.

فيما يتعلق بألمانيا فقد انقسمت - كما سبق الذكر - إلى قسمين فى نهاية الحرب العالمية الثانية وتكونت جمهورية ألمانيا الاتحادية (ألمانيا الغربية) والجمهورية الألمانية الديمقراطية (ألمانيا الشرقية) ، وكان هذا التقسيم يتعارض مع رغبات وأمانى الشعب الألمانى لذلك أعلن الطرفان الأمريكى والروسى أن مبدأ التقسيم إجراء مؤقت لحين التوصل إلى حل نهائى، وكان الاهتمام الأمريكى بألمانيا يكمن فى الطاقة الصناعية الهائلة فيها والخامات المتوفرة بها والتقدم العلمى والفنى إلى جانب مركزها الجغرافى فى وسط أوروبا، ولذلك كان الهدف الأمريكى هو إضافة ألمانيا كطاقة عسكرية إلى قوة الدفاع عن غرب أوروبا واستخدامها للوقوف فى وجه الشيوعية. وقد اتجهت أمريكا إلى التفكير أيضاً فى إعادة توحيد ألمانيا كوسيلة لإعادة التوازن إلى أوروبا، وحاولت الاعتماد فى ذلك على الشعب الألمانى نفسه لإظهار هذه الرغبة حتى يشعر الروس بالحرج. وعلى ذلك نرى أن رغبة أمريكا فى توحيد ألمانيا لم تكن من أجل تحقيق الأمانى القومية للشعب الألمانى بل للسعى لضمها إلى حلف شمال الأطلنطى، قد تطلب هذا العمل مجهودات دبلوماسية كبيرة وبرغم ذلك كان هناك إدراك بأن روسيا لن توافق عليه. وأخيراً استقر التوجه الأمريكى على تنمية روح التذمر فى ألمانيا الشرقية ضد الشيوعية وإشعال الإنقلابات ضدها بوسائل اقتصادية ونفسية لإضعافها، وكان هذا هو الأسلوب الذى تميزت به السياسة الأمريكية تجاه روسيا فى هذا الجزء.

أما فيما يتعلق بدول أوروبا الشرقية فكانت بلشفة هذه المنطقة المتاخمة لروسيا هى ما تم عمله بعد الحرب العالمية الثانية وكان هدف روسيا هو خلق سلسلة من الدول الدائرة فى فلكها وخلق عدة نقاط استراتيجية ومنافذ إلى وسط

أوربا، بالإضافة إلى أن الموارد الطبيعية والطاقة البشرية التى كانت تضمها هذه الدول والتى منحت روسيا قوة كبيرة، وبقدر ما كان هذا النجاح كسبًا للشيوعية بقدر ماكان خسارة كبيرة للولايات المتحدة وللمعسكر الغربى واعتبر اخلالاً بميزان القوى فى أوروبا الشرقية والغربية، وكان شعور المرارة لدى أمريكا انها لم تستطع منع مائة مليون أوروبى من الوقوع فريسة لنظام فرض عليهم، وليس معنى ذلك أن الولايات المتحدة لم تبذل الجهود لمنع تقدم الشيوعية فى هذه المنطقة ولكنها حاولت بكل الطرق فى السنوات القليلة بعد إنتهاء الحرب وكان نصيبها الفشل، ولقد كان الأسلوب الأمريكى فى هذه الأجزاء هو العمل على إحداث تغيير فى الوضع الراهن ومطالبة الروس بمنح الحكم الذاتى لشعوب هذه المنطقة والضغط عليهم للوفاء بالوعود التى قطعوها على أنفسهم فى مؤتمر يالتا بشأن إجراء انتخابات حرة فى المنطقة لتقرير النظام الذى تخضع له.

وكانت هناك بعض الآراء الأمريكية تطالب باستخدام القوة ضد الروس فى أوروبا الشرقية لأن الحرب النفسية والوسائل الاقتصادية ضد الشيوعية لابد أن تساندها القوة العسكرية ولكن هذا الاتجاه لم يجد التأييد الكافى وقابله رأى يؤكد أن خلق المشكلات أمام الروس فى هذه المنطقة يضطر الشيوعية إلى محاولة كسب الشعوب المحكومة ومن ثم تخف وطأة الحكم الشيوعى ويكون الجو مناسبًا لأى تدخل خارجى. والشئ الثابت أن روسيا كان لايمكن أن تفرط فى المجر أو تشيكوسلوفاكيا أو رومانيا أو بولندا وكانت ترى سلامتها وقوتها فى السيطرة على هذه المنطقة، وإذا كانت هناك بعض المناطق التى انتهى فيها النفوذ الشيوعى مثل يوغوسلافيا وظهرت فيها زعامة وطنية مثل تيتو فى ١٩٤٨ ورفضت الخضوع المباشر للسيطرة الروسية فإن ذلك لايعنى أن تتنازل روسيا عن هذا الجزء. على أن تطور الأمور فى يوغوسلافيا عزز الإنفصال بينها وبين روسيا ولجأ تيتو إلى عقد تحالف دفاعى مع اليونان وتركيا وهو «حلف البلقان» وتامت بها حركة من الاصلاحات

أعطت الفرد حريات أوسع وقضت على الاتجاهات الشيوعية داخل البلاد، وإن كان الروس قد حاولوا فيما بعد التقرب من يوغوسلافيا وبقية الكتلة الآسيوية والافريقية التى تمسكت بسياسة الحياد بين المعسكرين المتناحرين الشيوعى والرأسمالى.

أما الصين فقد كانت منطقة للضغط الشيوعى الواضح فى فترة ما بعد الحرب الحرب العالمية الثانية وقامت السياسة الأمريكية تجاهها على بذل المساعدات المادية والفنية والخبراء لكسبها إلى جانبها خاصة إذا علمنا أن الشيوعية فى الصين كانت تتميز بالاعتدال وأعطت دوراً هامًا لطبقة الفلاحين واستخدمهم ماوتسى تونغ كقاعدة عريضة يعتمد عليها بدلاً من طبقة العمال التى استخدمها لينين فى روسيا، ومما ساهم فى اعتدال الشيوعية فى الصين أيضاً هو أنها جاءت متأخرة عن الشيوعية الروسية بمدى جيل من الزمان وطبقتها العادات والتقاليد الصينية، وقد تكون هذه العوامل هى التى دفعت فريقًا من الأمريكيين إلى القول بإمكانية انهيار الشيوعية فى الصين وحدوث شقاق على نمط الشقاق بين يوغوسلافيا وروسيا، على أن قوة الروابط بين موسكو وبكين أدت إلى استبعاد هذا الاحتمال وبقى الدور الأمريكى الذى ينبغى أن يظهر بوضوح فى هذه المنطقة وهو العمل على تشويه العلاقات بين الطرفين والعمل على ايجاد هوة بينهما وتوسيع تلك الهوة والوقوف فى وجه أى تقدم أو توسع فى الكتلة الشيوعية خارج حدودها الحالية فى آسيا وخلق قوى عسكرية محلية جديدة للدفاع عن آسيا غير الشيوعية. وقد قامت الولايات المتحدة فى سبيل تحقيق هذه السياسة بالدعم المادى حلف جنوب شرقى آسيا الذى ضم جميع دول المنطقة والذى انبثقت عنه قوات عسكرية محلية كبيرة للدفاع عن دول المنطقة حتى لاتعطى الفرصة للشيوعية للتغلغل فى هذه المناطق.

الفصل الثامن
العلاقات المصرية الأمريكية
خلال القرنين التاسع عشر
والعشرين

نشأت العلاقات بين الولايات المتحدة ومصر فى فترة مبكرة منذ النصف الأول من القرن التاسع عشر وقد اشتملت على النشاط الدبلوماسى والنواحى التجارية والثقافية والسياسية وسوف نتناولها تباعاً.

أولاً : العلاقات المصرية - الأمريكية خلال القرن التاسع عشر

نشأت القنصلية الأمريكية بمدينة الاسكندرية فى عام ١٨٣٥ وجاءت كمطلب أمريكى لحماية النشاط التجارى القائم بين البلدين ولحماية المصالح الأمريكية ومصالح الرعايا الأمريكيين فى مصر، وكانت وجهة نظر الحكومة الأمريكية ترى أن انشاء القنصلية سيؤدى إلى زيادة نفوذ الولايات المتحدة فى مصر فى مواجهة نفوذ الدول الأوروبية وعلى الأخص انجلترا وفرنسا، وقد لقى هذا العمل ترحيباً من جانب محمد على خاصة أن أمريكا لم يكن لها أطماع استعمارية فى المنطقة. وقد كان للولايات المتحدة علاقات سياسية مسبقة مع الدولة العثمانية صاحبة السيادة على مصر حيث كان لها سفارة وقنصلية باسطنبول لمباشرة نشاطها السياسى والاقتصادى ولكن لم يكن لها نشاط مع مصر بصورة مباشرة.

كان جون جليدون "John gliddon" أول وكيل قنصلى للولايات المتحدة فى الاسكندرية وقد تم تعيينه فى ١٢ يناير عام ١٨٣٢ وقد رحب به محمد على واستقبله استقبالاً حاراً برغم ما كان يعانيه من سوء العلاقات بينه وبين السلطان العثمانى آنذاك، وقد ارتفع التمثيل القنصلى الأمريكى فى مصر إلى مستوى القنصليات العامة فيما بعد مما يؤكد حرص الطرفين المصرى والأمريكى على استمرار العلاقات الدبلوماسية وتقويتها.

وقد ساهمت القنصلية الأمريكية فى الاسكندرية فى تنشيط العلاقات السياسية والاقتصادية بين مصر والولايات المتحدة، وكانت الإدارة الأمريكية حريصة على تزويد قناصلها بتعليمات تهدف إلى توضيح أهمية مصر بالنسبة لأمريكا والحرص على علاقات الصداقة معها، وكانت تطلب منهم فى ذات

الوقت القيام بجمع المعلومات التجارية والاحصاءات الخاصة بمصر وارسالها بصفة مستمرة إلى وزارة الخارجية الأمريكية.

وقد تميزت العلاقات الأمريكية المصرية بطابع خاص فى الفترة من عام ١٨٤٨ إلى ١٨٦١ حيث شهدت مصر تفوقاً للنفوذ الأمريكى ونشاطاً ملحوظاً للقنصلية الأمريكية، حيث تواجد اثنان من القناصل الأمريكيين وهما ماكولى Mackuly وادون دى ليون Edwin De Leon تميزاً بقوة الشخصية والثقة بالنفس والإيمان بضرورة تقوية الوجود الأمريكى فى مصر أمام القوى الأوروبية الأخرى، وسنورد بعض المشكلات التى واجهت ماكولى فى مصر وأسلوب معالجته لها، ففى خلال عام ١٨٥٢ كان بعض السياح الأمريكيين يتنزهون فى أحد القوارب النيلية وتعرضوا لبعض المضايقات من الأهالى وتقدموا بشكواهم إلى القنصلية الأمريكية فما كان من ماكولى إلا أن استخدم أسلوب التهديد ولهجة العنف مع الحكومة المصرية وهدد بقطع العلاقات الدبلوماسية بين مصر وأمريكا إذا لم يتم معاقبة المعتدين، وقد كان لهذا الأسلوب نتائج سريعة حيث قامت الحكومة المصرية على التو بمعاقبة المعتدين وتسوية المشكلة مع تقديم الاعتذار لماكولى ودفع التعويضات المناسبة للمتضررين.

ومن الأمثلة الدالة على قوة شخصية ماكولى أيضاً تصرفه ازاء سوء التفاهم الذى نشأ بين مصر والولايات المتحدة فى أعقاب هدم أحد العقارات المملوكة لفرنسيس بارثو Francis Barthow قنصل الاسكندرية السابق وذلك فى عام ١٨٥٢ وتقدمت أسرة القنصل بشكوى إلى الحكومة المصرية ولكن السلطات المصرية لم تعر الأمر اهتماماً، فغضب ماكولى لهذا التجاهل وطلب مساعدة السفارة الأمريكية فى القسطنطينية ولكنها اعتذرت وأشارت بأنها لن تتدخل إلا فى الأمور التى تخص العلاقة بين الوالى والسلطان. وأمام هذا الموقف لجأ ماكولى إلى أسلوب التهديد مرة أخرى فأمر بتنكيس العلم الأمريكى وبقطع العلاقات الدبلوماسية بين الولايات المتحدة ومصر. وقد تم اصلاح ذات البين بشكل سريع هذه المرة أيضاً مما يؤكد حرص مصر على علاقات المودة مع أمريكا وصدرت

الأوامر برفع العلم الأمريكى مرة أخرى مصحوباً بأحدى وعشرين طلقة مدفعية تحية له من طوابى الاسكندرية.

ويتضح من المواقف السابقة أن ماكولى كان يمثل الشخصية الأمريكية الجديدة القائمة على الاعتزاز بالنفس ومحاولة اثبات الوجود الأمريكى خاصة بعد تحقيق الاستقلال وتأسيس الولايات المتحدة، ولكن اتضح من مراسلات وزارة الخارجية الأمريكية أن الإدارة الأمريكية كانت ترغب فى تحقيق النجاح واثبات الوجود الأمريكى بوسائل أقل عنفاً حيث أرسلت وزارة الخارجية الأمريكية تهنئة إلى ماكولى على نجاحه فى حل المشكلات التى واجهته والتى أدت إلى تقوية مكانته بين رفاقه من الممثلين الدبلوماسيين للدول الأخرى ولكنها أضافت مع هذه التهنئة تحذيراً إلى ماكولى بعدم تكرار هذا الأسلوب العنيف مرة أخرى حرصاً على المصالح الأمريكية فى مصر والتى تحتاج إلى تفاهم وحسن تصرف.

أما ادون دى ليون الذى امتدت فترة خدمته كقنصل عام لأمريكا فى مصر من عام ١٨٥٣ إلى ١٨٦١ فقد تميز بالنشاط وقوة التأثير وتزايدت مكانته علواً بعد أن أصبح عميداً للدبلوماسيين فى مصر.

وقد عاصر ادون حادثة اغتيال عباس الأول فى عام ١٨٥٣ وشهد محاولات السلطان العثمانى لتولية الأمير الهامى ابن عباس حاكم مصر بدلاً من سعيد الوالى الشرعى، وقد شارك ادون زميله قنصل انجلترا فى مصر الجهود فى اقناع السلطان العثمانى بالعدول عن هذا الأمر وقد نجح فى ذلك وكان هذا الموقف محل عرفان من محمد سعيد باشا وأدى إلى توطيد العلاقات بين مصر والولايات المتحدة فى بداية حكمه، وقد حاولت الحكومة الأمريكية استغلال هذه الظروف والمطالبة بتوقيع معاهدة صداقة مع مصر ولكن الوالى كان يخشى معارضة السلطان لإبرام معاهدة مع دولة أجنبية مخالفة لفرمان الوراثة عام ١٨٤١م، كذلك اعترضت انجلترا إلا أنها كانت من مؤيدى سياسة فرض السيادة العثمانية على مصر، وبرغم فشل توقيع هذه المعاهدة فقد ظلت علاقات الصداقة قائمة بين

ادون وسعيد لفترة طويلة. وقد تميز ادون دى ليون بقوة الشخصية واعتزازه ببلاده والاستعداد للزود عن الكرامة والعزة الوطنية وقد اتضح ذلك من أسلوب معالجته لبعض الأحداث التى وقعت فى فترة عمله، ومن أبرز هذه الأحداث ذلك الهجوم الذى وقع على منزل والتر ديكسون المبعوث الأمريكى فى يافا فى ١١ يناير عام ١٨٥٨ والذى نتج عنه مقتل ديكسون وتعرض منزله للنهب والاعتداء على زوجته، وقد طلب القنصل الأمريكى فى أورشليم مساعدة ادون الذى لم يتوان عن السفر بنفسه إلى يافا وأبلغ الأمر إلى الوزير الأمريكى فى القسطنطنية، ثم صدرت الأوامر إلى الأسطول الأمريكى فى الاسكندرية بالتوجه إلى يافا وهدد بضربها إذا تقاعت السلطات العثمانية عن معاقبة المذنبين، وكاد الأمر يصل إلى حد اعلان الحرب على الدولة العثمانية. وازاء هذا التهديد قام الاتراك بتقديم الاعتذار لادون ووعدوا بانزال اقصى العقوبة على المذنبين ونفذوا هذا الوعد فى أسرع وقت مما يدل على الحرص على ازالة أى شوائب قد تعلق بالصداقة العثمانية الأمريكية، ويدل أيضاً على أن ادون لا يقل صلابة وقوة عن سابقه.

وإذا حاولنا تقويم أسلوب ماكولى وادون لوجدنا أنه كان يغلب عليه الطابع العدوانى والمبالغة وتضخيم المشكلات والنظر إلى بعض الأمور التى قد تبدو غير خطيرة عى أنها تمثل انتهاكاً للحقوق الإنسانية والتهديد باستخدام القوة للفصل فى هذه الأمور، وقد كان هذا الأسلوب مقصوداً من جانب القناصل الأمريكيين لتحقيق هدف أساسى وهو اثبات الوجود الأمريكى فى مصر واثبات الذات الأمريكية وجعل النشاط الأمريكى مميزاً عن نشاط كل من انجلترا وفرنسا، ولذلك قدرت وزارة الخارجية الأمريكية ماكولى وادون نظراً للخدمات الجليلة التى قدموها لبلادهم وجعلوا القناصل الأمريكيين يقفون على قدم المساواة مع زملائهم من قناصل الدول الأوروبية الأخرى.

ومن الأمور الهامة التى حرصت الولايات المتحدة على التمسك بها أيضاً فى هذه الفترة هى ضرورة تواجد الأسطول الأمريكى بشكل شبه دائم فى منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط أسوة بأساطيل الدول الأوروبية الأخرى، إذ كانت

ترى أن وجود الأسطول وسيلة هامة للتأكيد على احترام القوة، والتهديد باستخدامه عند الضرورة كما رأينا.

وقد وقعت بعض الأمور التى كان لها تأثيرها على العلاقات المصرية الأمريكية خلال القرن التاسع عشر مثل موضوع بسط الحماية القنصلية على الرعايا العثمانيين والسماح لهم بالتمتع بنظام الامتيازات الأجنبية Capitulations، وكانت هذه الحماية لا تمنح إلا للرعايا العثمانيين الذين كانوا يعملون فى السفارات والقنصليات المختلفة كتراجمة أو وكلاء أو حراس، وكانت هذه الحماية تسمح لهم بالتمتع بالامتيارات، وقد أثار هذا الوضع الرعايا العثمانيين الآخرين وبدأوا فى تقديم طلبات للسفارات والقنصليات من أجل الحصول على هذه الحماية، وقد أدى التوسع فى هذا النظام إلى الإساءة للامتيازات الأجنبية بشكل عام.

ومن الملاحظ أن أثرياء العثمانيين كانوا يشكلون غالبية الراغبين فى هذه الحماية وكانوا يدفعون مبالغ طائلة للقناصل الأجانب حيث وجدوا فيها الأمان والامتيازات الاقتصادية وبصفة خاصة الاعفاءات الضريبية، وكانت الحماية تنسحب فى البداية على الشخص فقط ثم اتسعت بعد ذلك لتشمل أسرته بأكملها. وتشير تقارير وزارة الخارجية الأمريكية إلى أن عدداً كبيراً من قناصل الدول الأجنبية حققوا الثراء عن هذا الطريق، وعلى سبيل المثال كان السفير الفرنسى يحصل على ما يزيد على ٤٠٠,٠٠٠ فرنك سنوياً من بيع الحماية وحدها، بينما كان دخل السفير الانجليزى لا يقل عن ٣٠٠٠ جنيه استرلينى سنوياً من هذا الأمر.

وقد وصلت المعلومات حول هذا الموضوع إلى السلطان العثمانى واستاء من هذه التصرفات وطلب من قناصل الدول الأوروبية ومن بينها القنصلية الأمريكية عدم بيع الحماية للرعايا العثمانيين الذين لا يعملون لديها وأصدر مرسوماً بذلك فى عام ١٨٤٢ وتم توزيعه على جميع السفارات والقنصليات الموجودة فى

ممتلكات الدولة العثمانية. وحينما ثبت استمرار هذا العمل أصدر الباب العالى فى عام ١٨٥٢ مجموعة جديدة من المراسيم للحد من بيع براءات الحماية وبرغم ذلك ثبت من التقارير الرسمية لوزارة الخارجية الأمريكية عدم امتناع الدول الأجنبية عن بيع الحماية مستغلة ضعف الدولة العثمانية، ولم يتم القضاء على موضوع بيع الحماية نهائياً إلا قبيل الحرب العالمية الأولى.

وينبغى أن نشير إلى موقف الولايات المتحدة من هذا الموضوع، فقد تميز بالاعتدال والحرص على تنفيذ أوامر السلطان العثمانى وعدم اصدار براءات الحماية إلا للأشخاص العاملين بالفعل لدى القنصليات وقد جاء فى التقرير القنصلى لعام ١٨٣٤ بأن جون جليدون القنصل الأمريكى تلقى عروضاً بمبالغ مالية وصلت إلى آلاف الدولارات من بعض أثرياء المصريين من أجل الحصول على الحماية القنصلية ولكنه رفضها. وجاء فى التقرير أيضاً أنه لم يكن تحت حماية الولايات المتحدة فى مصر خلال عام ١٨٥٢ سوى خمسين شخصاً غير أمريكى وأن هذا العدد ارتفع إلى (١٩٧) شخصاً فى عام ١٨٦٧ وكان من بينهم ١٤٩ اغريقياً وجميعهم من العاملين فى خدمة النشاط القنصلى الأمريكى. وتأكيداً على روابط الصداقة والمودة بن الولايات المتحدة فى مصر أصدرت وزارة الخارجية الأمريكية منشوراً تضمن مجموعة من التعليمات إلى القناصل الأمريكيين فى مصر وقد تم توزيعه فى عام ١٨٥٠ وهى تختص بمسألة الحماية والتأكيد على عدم منحها إلا للرعايا الذين يعملون فى خدمة القنصليات بالفعل حتى لا يؤدى هذا الأمر إلى الدخول فى نزاع مع الدول الصديقة. وتأكيداً على هذا الاتجاه طلبت وزارة الخارجية الأمريكية من ادون دى ليون أن يسحب الحماية من الأشخاص الذين تمتعوا بها بدون وجه حق ووجهت له مذكرة ذات لهجة قوية فى عام ١٨٥٣ ، وتفصيل ذلك أن بعض اليونانيين المقيمين فى مصر كانوا قد قاموا ببعض أعمال الشغب وكانت قد صدرت ضدهم أوامر من عباس باشا والى مصر بالطرد خلال خمسة عشر يوماً بسبب استغلالهم فرصة انشغال الدولة العثمانية فى حرب القرم (١٨٥٣ - ١٨٥٦) وقيامهم بأعمال غير لائقة ولذلك

حاول ادون حمايتهم بمنحهم الحماية القنصلية، وكان هذا من الأسباب التى أدت إلى سوء التفاهم بين مصر والولايات المتحدة لفترة قصيرة.

وقد حدث سوء تفاهم مماثل بين مصر والولايات المتحدة خلال عام ١٨٦٤ بسبب قيام فرنسيس دنيس القنصل الأمريكى بالاسكندرية ببيع الحماية القنصلية لاثنين من غير الأمريكيين الذين لا يعملون فى القنصلية وذلك لقاء مبالغ كبيرة، وقد أصدرت وزارة الخارجية الأمريكية أوامرها بترحيل فرنسيس عن مصر فوراً.

وفى الفترة اللاحقة حرصت الحكومة الأمريكية على تزويد تشارلز هيل Charles Hale خليفة فرنسيس بتعليمات محددة بعدم منح الحماية لأى شخص غير أمريكى المولد أو لأى شخص لا يعمل فى القنصلية، وقد نفذ تشارلز هذه التعليمات بدقة مما سمح بعودة العلاقات المصرية الأمريكية إلى سابق عهدها من الصداقة والمودة. ويتضح من هذه الأمثلة أو أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت حريصة على عدم الدخول فى نزاع مع الدولة العثمانية ومع مصر بخصوص منح براءات الحماية القنصلية واتضح أيضاً أنها بذلت جهوداً واضحة فى سبيل الحد منها والتزمت فى ذلك بالسياسة العامة للدولة العثمانية.

ورغبة من الولايات المتحدة الأمريكية فى حسم هذا الموضوع الذى يسيئ إلى العلاقات بينها وبين مصر أصدرت وزارة الخارجية الأمريكية مرسوماً يؤكد على اختيار العناصر الأمريكية فقد لشكل الوظائف القنصلية وذلك فى عام ١٨٥٣ ومرسوماً آخر فى عام ١٨٦٥ ينص على جواز استخدام عناصر غير أمريكية لهذه الوظائف عند الضرورة القصوى.

وقد رحب السلطان العثمانى بهذه المراسيم وأصدر مجموعة من المراسيم المماثلة وتم توزيعها على السفارات العثمانية فى الخارج، وثبت من التقارير القنصلية حتى الحرب العالمية الأولى أنه لم يتم استخدام سوى عدد محدود من المصريين للعمل فى القنصليات الأمريكية وبذلك أمكن تجنب عوامل إثارة النزاع بين الطرفين.

البعثة العسكرية الأمريكية:

هناك موضوع شغل حيزاً من العلاقات الأمريكية المصرية خلال القرن التاسع عشر وهو البعثة العسكرية الأمريكية التى طلب الخديوى اسماعيل الاستعانة بها لتحديث الجيش المصرى فى مجالات التدريب والتسليح، وقد اتجه الخديوى اسماعيل إلى الولايات المتحدة لكفاءتها العسكرية ولعدم جود أطماع لها فى مصر، وقد لجأ الخديوى إلى أسلوب التعاقد الفردى مع أعضاء البعثة على أنهم مواطنين أمريكيين فقط حتى لا يدخل فى نزاع مع السلطان العثمانى حيث أن بنود معاهدة لندن الموقعة عام ١٨٤٠ فرضت على مصر نوعاً من الوصاية الدولية فكان لزاماً على والى مصر ألا يتصل بأى دولة أجنبية إلا بعد الحصول على موافقة السلطان العثمانى والذى أكده فرمان الوراثة فى العام التالى.

وصلت هذه البعثة العسكرية إلى مصر فى عام ١٨٧٠ وبلغ عدد أفرادها حوالى ٥٠ شخصاً خدم تسعة منهم فى مجال البحرية المصرية وكانوا برئاسة الجنرال تشارلز ستون Charls Stone وكان يعمل فى مجال الغواصات وغالبية رجال هذه البعثة كانوا من خريجى الجامعات الأمريكية العريقة مثل جامعة أنا بوليس (Anna Polis). وقد رأى الجنرال ستون ضرورة تخصيص عدد من ضباط هذه الفرقة للعمل على خط البريد البحرى الذى أنشأه الخديوى اسماعيل بين الاسكندرية والأستانة وارسل البعض الآخر إلى مناطق الحدود الممتدة من خليج السويس إلى خليج عدن وذلك فى عام ١٨٧٨.

يجمع المؤرخون على أن الجنرال ستون قدم خدمات جليلة للبحرية وأنه كان من المؤمنين بأن التاريخ يعيد نفسه وبأنه ينبغى الاستفادة من دروس الماضى فى مجال التكنيكات العسكرية. وقد نشر ستون مقالاً فى مجله الدفاع المصرى فى عددها الصادر بتاريخ ٤ يناير عام ١٨٧١ وأرسل نسخة منها إلى الخديوى اسماعيل وتحدث فيها عن نتائج المعارك العسكرية التى دارت بين المصريين والفرنسيين خلال الحملة الفرنسية على مصر عام (١٧٩٨ - ١٨٠١) وكان

يرى أن تسليح مداخل الموانئ والأنهار بالطوربيدات مع ضمان أسلوب نقل سريع للقوات المصرية عبر البحار هو الأسلوب الأمثل لمواجهة أى هجوم محتمل. وقد نشط ستون لتنفيذ هذه الخطة وعمل على إنشاء خط دفاع عسكرى يربط بين الاسكندرية ورشيد ودمياط وبورسعيد وسار قدماً فى بناء أسطول من الغواصات على امتداد هذا الساحل، وقد تحمس الخديوى لهذا المشروع وأصدر أوامره بإنشاء مدرسة للطوربيدات فى رشيد تحت قيادة الكولونيل لاى Lay ومساعده وارد Ward. وقد سعى اسماعيل أيضاً إلى تحديث الأسلحة المصرية ورصد الاعتمادات المالية اللازمة ووصلت بعض هذه المعدات البحرية بالفعل فى عام ١٨٧١.

وقد عكف وارد على إعداد برنامج لتعليم إثنى عشر ضابطاً مصرياً على استخدام الطوربيدات وحمل الذخيرة بعد أن صدر أمر من الخديوى بذلك، وقد استقدم وارد لهذا الغرض معدة طوربيد بلغت قيمتها ٢٦,٥٢٥ دولار من أمريكا فى عام ١٨٧١.

وقد أثار أمر هذه البعثة العسكرية قلق الحكومتين الانجليزية والفرنسية وشعر الفرنسيون بالأسى لفقدهم نفوذهم السابق فى مصر كما شعرت بريطانيا بالقلق على سلامة وحدة أراضى الدولة العثمانية. وقد اتضح ذلك من التقارير السرية التى كتبها قنصل فرنسا فى مصر وأرسلها إلى وزارة الخارجية الفرنسية معرباً عن شكوكه وأسفه. وكذلك أثار أمر هذه البعثة السلطان العثمانى وأخذ يترصد تحركاتها ثم أرسل احتجاجاً لإسماعيل حينما نما إلى علمه أن الكولونيل لاى قام بعمل مسح للنيل من القاهرة إلى دمياط ورشيد تمهيداً لإختيار مواقع الطوربيدات وقد ساعده فى ذلك السفير البريطانى فى مصر ولم يتوان عن محاولة تنظيم حركة بين الدول الأوروبية لإجبارها على الضغط على الخديوى إسماعيل لتسريح الأمريكيين، ولم يكن لهذه الاحتجاجات أى تأثير على إسماعيل ومضت البعثة فى عملها ووقع اختيار لاى على خليج أبى قير لوضع الطوربيدات وبصفة خاصة فى المكان الذى تم فيه إغراق أسطول نابليون بونابرت. وحينما طلب الجنرال موط Mott مساعد لاى من الخديوى إسماعيل إمداده بفرقة لإتمام هذا

العمل وصلت الأخبار عن طريق الانجليز إلى السلطان العثمانى فأوفد مبعوثاً خاصاً للوقوف على أمر هذه الفرقة والهدف منها وللتقصى عن أخبار التحصينات ثم صدرت أوامر السلطان بإيقاف العمل فى هذه التحصينات وإيقاف عملية شراء البنادق الأمريكية التى كان الخديوى يعتزم إتمام صفقتها وصدرت الأوامر إلى تشارلز ناب Charles Napp مندوب أحد مصانع البنادق الأمريكية بمغادرة مصر فوراً.

وفى عام ١٨٧٣ كان لاى قد انتهى من وضع خطة للدفاع البحرى عن السواحل المصرية والتى كانت تعتمد أساساً على استخدام سلاح الطوربيدات، وقد نالت هذه الخطة إعجاب الخديوى إسماعيل فأمر بتجديد عقده لمدة عام آخر بمرتب مائة دولار شهرياً متحدياً فى ذلك أوامر السلطان العثمانى، وحينما طلب لاى من الخديوى إعتماد المبالغ اللازمة لإحضار بعض المعدات العسكرية من نيويورك والتى بلغت قيمتها ٧,٧٨٠ دولار تم فتح حساب فى بنك نيويورك لهذا الغرض، وقد بلغت جملة المبالغ الت حصل عليها الكولونيل من مصر ٢٣,٠٠٠ دولار. وهنا ثارت ثائرة السلطان العثمانى وبدأت الأزمة فى العلاقات المصرية العثمانية حين طلب السلطان من إسماعيل شحن جميع المدافع الساحلية إلى اسطنبول فى أواخر عام ١٨٧٤ ، وإنتشرت الشائعات عن قرب حدوث قتال بين الوالى والسلطان ولكن إسماعيل تدارك هذا الموقف فصرف اهتمامه وطاقته العسكرية إلى السودان وأفريقيا الوسطى. ووصلت هذه الأزمة إلى ذروتها فى عام ١٨٧٥ حينما غادر لاى مصر ولم يعد إليها مرة أخرى ولم تذكر وثائق أرشيف عابدين شيئاً عن أسباب عدم عودة لاى وكل ما تم العثور عليه هو خطاب صغير مرسل إلى الأمير حسن باشا وزير الحربية بتاريخ ١٠ يناير ١٨٧٥ بضرورة إحضار عقد لاى مع الحكومة المصرية مع طلب استدعاء للجنرال ستون. وبرغم أن لاى لم يعد إلى مصر مرة أخرى فقد وصلت المعدات الواعدة فى طرود ضخمة إلى الجنزال ستون وأصبحت جاهزة لتنفيذخطته الدفاعية عن مصر ضد أى إعتداء

خارجى ولكنها ظلت حبيسة الصناديق ولم يتم استخدامها. وقد أنهت البعثة العسكرية الأمريكية عملها فى مصر سنة ١٨٧٨ بعد أن فشلت امبراطورية الخديوى إسماعيل الأفريقية بهزيمة قواته فى الحبشة خلال عامى ١٨٧٥ - ١٨٧٦، وبعد أن فشلت خططه لبناء ميناء مصرى فى المحيط الهندى، وبعد أن تزايدت ديونه وأجبر على قبول نظام المراقبة الثنائية المالية من قبل انجلترا وفرنسا، ولم يتبق من هذه البعثة فى مصر فى خدمة الخديوى سوى ستون وإثنان من مساعديه وهما بيردى Purdy وماسون Masson.

وبعد أحداث الثورة العرابية وتعرضها للفشل واحتلال انجلترا العسكرى لمصر فى عام ١٨٨٢ قدم ستون استقالته للخديوى توفيق وعاد إلى الولايات المتحدة بعد أن قضى فترة اثنتى عشرة عاماً فى خدمة الحكومة المصرية وساهم فى تحديث سلاح البحرية المصرية والتحصينات الساحلية، ويؤكد بعض المؤرخين الغربيين أنه لو كان قد تم استخدام سلاح الطوربيدات خلال أحداث الثورة العرابية لتغير موقف مصر الدفاعى أمام انجلترا. ومع ذلك يمكن القول بأن فترة وجود البعثة العسكرية فى مصر كانت تمثل ذروة النفوذ الأمريكى فيها قبيل الحرب العالمية الأولى، وقد ساهمت هذه البعثة فى إثبات الوجود الأمريكى عن طريق انجازاتها التى تمثلت فى تنظيم هيئة أركان الحرب التى أدخلت للجيش المصرى لأول مرة وتنظيم خطوط الدفاع المصرية والمساهمة فى استرجاع السودان ووصول النفوذ المصرى إلى خط الاستواء جنوباً وإعداد مجموعة متكاملة من القوانين العسكرية المستمدة من القوانين الأمريكية والبريطانية. وجدير بالذكر أن هذه البعثة استطاعت أن تحقق النجاح فى مجال محو الأمية فى الجيش المصرى حيث تم التأكيد على هذا الأمر من جانب الرجال الأمريكيين فأصدر الخديوى إسماعيل مرسوماً جعل الإلمام بالقراءة والكتابة شرطاً أساسياً للترقى فى الرتب العسكرية، ولذلك لم يحل عام ١٨٧٣ إلاوكانت نسبة الملمين بالقراءة والكتابة فى الجيش قد وصلت إلى ٧٥٪ وتدعم هذا الاتجاه بإفتتاح مجموعة من المدارس لتعليم أولاد الجنود القراءة والكتابة.

العلاقات الأمريكية – المصرية أثناء الحرب الأهلية:

كان لاندلاع الحرب الأهلية الأمريكية فى عام ١٨٦١م أثرها فى العلاقات المصرية – الأمريكية من الناحيتين السياسية والاقتصادية.

فمن الناحية السياسية كان موضوع الحياد العثمانى المصرى من أهم المسائل التى أرادت الولايات المتحدة الاطمئنان إليها، فقد كانت تخشى تقديم المساعدة إلى القراصنة المتمردين الذين كانوا يشنون الهجمات على سفن الخصوم فى منطقة البحر المتوسط، وقد تجاوبت الحكومة العثمانية مع الحكومة الأمريكية وأصدرت عدة فرمانات فى الفترة من ١٨٦٠ إلى ١٨٦٢ تحرم على جميع الرعايا العثمانيين والأجانب الموجودين فى الإمبراطورية تجهيز أو اعداد سفن تخصص لأعمال السلب والنهب ضد تجارة الولايات المتحدة، كذلك حظرت هذه المراسيم على القراصنة دخول الموانئ التركية إلا فى حالات حدوث عطل أو تلف فى السفن. وقد حظيت هذه الفرمانات برضاء السلطات الأمريكية.

ساهمت مصر أيضاً فى هذا الحياد حينما أصدر محمد سعيد باشا مرسوماً فى عام ١٨٦١م يقضى بابعاد أى سفينة تحمل علماً مجهولاً عن الموانئ المصرية (وكان المقصود سفن الجنوب المتمرد).

وبرغم تأكيد الحياد العثمانى المصرى فإن الحكومة الأمريكية ظلت تشعر بالقلق من القراصنة الجنوبيين فى البحر المتوسط خاصة بعد ما ثبت استمرارهم فى نشاط القرصنة و لذلك طلبت الإدارة الأمريكية من القنصل الأمريكى فى الاسكندرية استخدام عملاء سريين لزيارة الموانئ العثمانية من أجل الحصول على أى معلومات قد تفيد فى تجنب مهاجمة التجارة الأمريكية.

ومن الأمور التى كان لها تأثيرها فى العلاقات المصرية – الأمريكية فى هذه الفترة أيضاً ارسال قوات سودانية للخدمة مع القوات الفرنسية فى المكسيك التى كانت قد احتلت مدينة مكسيكو فى عام ١٨٦٣ ونصبت الأرشيدون النمساوى مكسيميليان امبراطوراً على المكسيك منتهكةبذلك مبدأ منرو.

وقد وصلت المعلومات إلى الحكومة الأمريكية بأن سفينة فرنسية حملت ٥٠٠ من السودانيين وخرجت من ميناء الاسكندرية فى طريقها إلى المكسيك للخدمة مع قوات نابليون الثالث، وتأكد أيضاً أن السبب فى اختيار هذه البعثة هو أن الجنس الأسود غير معرض للإصابة بالحمى الصفراء. وق اعترضت الحكومة الأمريكية على هذا التصرف وثارت الحكومتان العثمانية والبريطانية واكدتا أن الاتفاق بين نابليون الثالث والوالى محمد سعيد باشا يعنى الاعتراف الفعلى باستقلال مصر، إلا أن الوالى سارع بتقديم الاعتذار ووعد بعدم تكرار هذا الأمر، وبالرغم من ذلك فقد علمت الإدارة الأمريكية أن هناك ٩٠٠ سودانى آخرين على استعداد للابحار إلى المكسيك فى اغسطس ١٨٦٥، واحتجت الولايات المتحدة بشدة، ولكن النهاية الناجحة للحرب الأهلية اتاحت للحكومة الأمريكية فرصة إجلاء القوات الأجنبية من المكسيك حيث انسحبت القوات الفرنسية فى عام ١٨٦٧ وعادت القوات السودانية إلى مصر وانتهت المشكلة بدون توتر كبير فى العلاقات المصرية الأمريكية.

أما من ناحية تأثير الحرب على الناحية الاقتصادية المصرية فقد كان واضحاً، فقد كان اغلاق الموانئ الجنوبية أمام تصدير القطن الأمريكى من أهم العوامل التى أدت إلى الزيادة الكبيرة فى صادرات القطن المصرى إلى لانكشاير مما دفع بعض المؤرخين الفرنسيين إلى القول بأن الحاجة الماسة إلى القطن المصرى كانت عاملاً أساسياً من عوامل الاحتلال البريطانى لمصر فيما بعد. لقد كانت انجلترا تستورد ٨٠٪ من القطن اللازم لمصانعها من الولايات المتحدة والنسبة البقاية كانت تستورد من الهند ومصر والبرازيل، وقد هبطت كميات القطن المصدرة إلى بريطانيا زمن الحرب إلى ١٣ مليون رطل فى عام ١٨٦٢ ثم إلى أقل من ٦ مليون رطل فى ١٨٦٣ بعد أن كانت أكثر من مليار رطل قبل الحرب، وقد اضطر عدد من أصحاب المصانع إلى إعلان افلاسهم وعمت البطالة أعداداً كبيرة من عمال الغزل والنسيج كما سبق القول.

وقد بلغت الأزمة اقصاها فى نهاية عام ١٨٦٢ ويستدل على ذلك من زيادة اعداد الذين كانوا يتلقون اعانات خيرية فى انجلترا، وتعرض ما يقرب من ٢ مليون

نسمة لحالة من الفقر الواضح وقد شكلت الحكومة الانجليزية منذ عام ١٨٥٧ هيئة أطلق عليها «هيئة الامداد بالقطن «Cotton Supply Asociation» وكان مركزها مانشستر وهدفها تنمية وتطوير مصادر القطن غير الأمريكية وخاصة من الهند ومصر والبرازيل، وزاد نشاط هذه الجمعية أثناء الحرب الأهلية وتكونت جمعية مشابهة لها فى فرنسا أيضاً.

ومن الأمور اللافتة للنظر أن ارتفعت واردات انجلترا القطنية من الهند خلال هذه الفترة من ٢٠٠ مليون رطل تقريباً فى عام ١٨٦٠ إلى أكثر من ٦٠٠ مليون رطل فى عام ١٨٦٦، وعلى ذلك أصبحت الهند تمد بريطانيا بما يقرب من ٨٥٪ من القطن عند نهاية الحرب. وقد كانت نوعية القطن الهندى غير جيدة وهذا ما دفع انجلترا إلى فتح الباب أمام القطن المصرى طويل التيلة فتوجهت مجموعة من الخبراء الانجليز إلى مصر لتشجيع زيادة مساحة الأراضى المزروعة قطناً ودفعوا مقدمات مالية للفلاحين على محاصيلهم المستقبلة وشجع سعيد باشا هذا الاتجاه وأنشأ حوالى خمسين شركة تجارية لحلج الأقطان.

وقد شجعت الولايات المتحدة (حكومة الشمال) هذا الإتجاه وسعى ممثلوها فى الشرق الأوسط إلى تقديم النصائح والتشجيع رغبة منها فى كسر احتكار الجنوب لهذه الزراعة، وكانت النتيجة هى زيادة مساحة الأراضى المصرية المنزرعة بالقطن وقفز اجمالى الصادرات المصرية فى انجلترا إلى ٢٧٤ مليون رطل فى عام ١٨٦٥ بربح حوالى - ٣٥٠٪ وقد ترتب على ذلك زيادة الدخل المصرى من القطن من ٧ مليون دولار فى ١٨٦١ إلى ٧٧ مليون دولار فى عام ١٨٦٥، ولكن ما إن وصلت اخبار نهاية الحرب الأهلية إلى مصر حتى انخفض سعر القطن المصرى إلى أدنى مستوى وتسبب فى أزمة مالية خطيرة وعجز الفلاحون عن رد المقدمات التى دفعها الممولون الأوروبيون، ولكن استخدام القطن المصرى طويل التيلة فى انتاج الغزل الرفيع فيما بعد أدى إلى تزايد الطلب الأمريكى عليه بعد الحرب الأهلية مما كان له أثره فى تحسن العلاقات التجارية المصرية الأمريكية إلى حد ما.

الاحتلال البريطانى لمصر وموقف

الولايات المتحدة

أ - الأزمة المالية :

كان موقف الولايات المتجدة من الأزمة المالية المصرية مثيراً للأهتمام فقد تميز بعدم التدخل فى المراحل الأولى للأزمة وكانت الدولتان المتورطتان فيها هما انجلترا وفرنسا، وكانت الحكومة الأمريكية تعلم أن الحكومة الانجليزية قد بيتت النية للاستيلاء على مصر عن طريق افتعال ثورة بها وقد جاء ذلك فى رسائل فارمان القنصل الأمريكى العام فى مصر خلال عام ١٨٧٩ . وقد حاول الخديوى اسماعيل تشجيع الولايات المتحدة على أن يكون لها دوراً فى حل المشاكل المالية التى أحاطت بالحكومة المصرية إذ كان يعتقد أن تأثير الحكومة الأمريكية سيكون فى صالح مصر لبعدها عن المصالح الذاتية والتحيز، ولكن حرصت الحكومتان الانجليزية والفرنسية على ابعاد الولايات المتحدة وروسيا والدول الأوروبية الأخرى عن التدخل فى المسألة المصرية، وبالفعل تشكلت لجنة تصفية الديون المصرية فى ٣١ مارس ١٨٨٠ من أعضاء من بريطانيا وفرنسا وألمانيا والنمسا وإيطاليا ومصر فقط.

وقد استاءت الولايات المتحدة من هذا الابعاد وحاولت الاعتراض إلا أن جملة السندات والمطالبات التى كان يمتلكها مواطنو الولايات المتحدة والمشمولين بحمايتها فى مصر لم تزد قيمتها فى ٣١ ديسمبير ١٨٧٩ عن مليون دولار من اجمالى الديون المصرية التى بلغت ٥٠٠ مليون دولار، وهو مبلغ ضئيل بالمقارنة بالمطالب الأوروبية مما جعلها تبتعد عن اثارة المشاكل.

ب - الاحتلال البريطانى لمصر عام ١٨٨٢ :

واجهت الحكومتان الانجليزية والفرنسية الثورة العرابية بعد اعادة تنظيم المالية المصرية، وقد حاولت الدولتان بالتعاون مع بعض الدول الأوروبية حل المشكلة مع

السلطان العثماني وذلك في مؤتمر القسطنطينية عام ١٨٨٢، وقد حاولت الولايات المتحدة مساعدة الباب العالي في هذه الفترة ولكن هذه المحاولة كانت عديمة التأثير نتيجة لقيام الاسطول البريطاني بضرب الاسكندرية في ١١ يوليو عام ١٨٨٢، وقد قدم البحارة الأمريكيون المساعدة في اعادة النظام للاسكندرية ولكنهم لم يشتركوا مطلقاً في احتلال الانجليز لمصر، وإن كان القنصل الأمريكي قد أرسل عدة رسائل إلى الإدارة الأمريكية يحثها على ارسال بعض قطع الاسطول الحربي الأمريكي إلى الاسكندرية وبور سعيد لحماية المواطنين الأمريكيين. وقد وصلت بالفعل بعض قطع الاسطول الأمريكي في اكتوبر عام ١٨٨١ قبل تعقد المشكلة، وغادرت البلاد عندما عاد الهدوء إليها، ثم أرسلت بعض قطع الاسطول مرة أخرى في يونيو عام ١٨٨٢ حينما صدرت الأوامر إلى الادميرال الانجليزي نيكولسون Nicholson بالتوجه بكامل اسطوله إلى الاسكندرية، حيث قامت السفينة الأمريكية جالينا Galena بتقديم الحماية للاجئين الأمريكيين الذين بلغ عددهم ٢٥٠ أمريكياً غالبيتهم من رجال الارساليات وعائلاتهم بالإضافة إلى ٢٥٠ من الأوروبيين، ونظراً لازدحام جالينا فقد استأجر قائدها سفينة ايطالية صغيرة للمساعدة في نقل اللاجئين.

وقد حاول القنصل الأمريكي في مصر خلال هذه الفترة ارسال بعض المسلمين المتنكرين إلى القاهرة للدفاع عن القنصلية الأمريكية بعد أن انتشرت الشائعات المتطرفة في الاسكندرية والقاهرة بين الأوروبيين آنذاك إلا أن هذه المحاولة باءت بالفشل.

وقد ظلت بعض السفن الأمريكية راسية في ميناء الاسكندرية كقوة مرابطة فقط بعد أن غادرت الميناء سفن الدول الأجنبية، وبعد أن استسلم العرابيون وتولى الانجليز مسئولية الأمن بالاسكندرية، انسحب الجزء الأكبر من القوة الأمريكية ولم يبق سوى ٣٥ فرداً من جنود البحرية على الشاطئ لحراسة القنصلية الأمريكية بالاسكندرية.

وقد خرج الأمريكيون سواء العسكريين أو المدنيين سالمين من أحداث هذه الأيام العصيبة، وكذلك وجدت ملفات القنصلية الأمريكية بالاسكندرية سليمة تماماً بعد أن شاع احتراقها.

ولم تلعب الولايات المتحدة أى دور فى الاحتلال العسكرى البريطانى لمصر كما لم تدخل فى أى مفاوضات دبلوماسية بخصوص هذا الاحتلال بالرغم من اقتراح بعض الجماعات الأمريكية الايرلندية الأصل ارسال أموال ورجال لمساعدة عرابى ضد بريطانيا ولكن لم يتم تفنيذ هذا الاقتراح.

العلاقات التجارية المصرية – الأمريكية :

دخلت الولايات المتحدة فى علاقات تجارية مع الدولة العثمانية صاحبة السيادة الشرعية على مصر منذ النصف الأول من القرن التاسع عشر، فقد وقعت اتفاقية تجارية بين الطرفين فى عام ١٨٣٠ وأصبح للتجارة الأمريكية بمقتضاها حرية التجارة فى جميع ممتلكات الدولة العثمانية، ثم حدد دافيد بورتر David Porter القائم بأعمال الولايات المتحدة فى استانبول فى عام ١٨٣١ التعريفة الجمركية – بنسبة ٣٪ على الصادر والوارد من تركيا على التجار الأمريكيين. وكان من الطبيعى أن تطبق هذه الاتفاقية على أى جزء من أجزاء الدولة العثمانية إلا أن جون جليدون الوكيل القنصلى لأمريكا فى مصر فوجئ بمحاولة محمد على زيادة التعريفة الجمركية فى عام ١٨٣٢، ولم يشأ جليدون أن يتخذ أى اجراء لعلمه أن الوالى ليس بالقوة الكافية التى تمكنه من تحدى السلطان، وبالفعل بعد أن انتهى النزاع بين محمد على والسلطان وصدر فرمان الوراثة فى عام ١٨٤١، أعيد التأكيد على بنود الاتفاقية التجارية السابقة، وفى عام ١٨٤٢ تم القضاء على نظام الاحتكار الذى فرضه محمد على فى مصر واعيد فتح مصر مرة أخرى للتجارة الحرة.

وقد عقدت الولايات المتحدة فى فترة لاحقة معاهدة تجارية جديدة مع الدولة العثمانية وبالتحديد فى ٢٥ فبراير عام ١٨٦٢ وتحددت فيها الرسوم الجمركية بـ

٨٪ على الصادرات والواردات على أن تخفض بنسبة ١ ٪ سنوياً وتقرر أن يسرى العمل بذلك فى جميع ممتلكات الدولة العثمانية.

وفى عام ١٨٧٣ منح السلطان العثمانى خديوى مصر اسماعيل سلطة عقد معاهدات تجارية مع الدول الأوروبية، ومن ثم دخل الوالى فى مفاوضات مع الولايات المتحدة عن طريق نوبار باشا وزير المالية المصرى من أجل عقد معاهدة تجارية، ولما كان الباب العالى سبق وأن أبدى رغبته فى تجديد اتفاقية عام ١٨٣٢ مع أمريكا فقد فضلت الحكومة الأمريكية الانتظار قبل اتخاذ أ اجراء حتى تتضح الأمور.

وفى عهد الخديوى توفيق عاد الحماس مرة أخرى لتوقيع اتفاقية تجارية مع الولايات المتحدة، وتكرر هذا الطلب فى عامى ١٨٨١، ١٨٨٤، وبالفعل تم التوقيع على اتفاقية تجارية فى ١٦ نوفمبر عام ١٨٨٤ وقعها عن الجانب المصرى نوبار باشا وزير الخارجية آنذاك وتضمنت فقرة عن حق معاملة الولايات المتحدة الاكثر تفضيلاً وحددت الرسوم الجمركية بـ ٨٪ على الصادر والوارد، وجعلت مدة الاتفاقية سبعة أعوام، وفى عام ١٨٩٠ حاولت الحكومة الأمريكية تغيير شروط الاتفاقية السابقة وخاصة فيما يتعلق بقيمة الرسوم الجمركية إلا أن المفاوضات تعثرت بين الطرفين ولم يتم التوصل إلى اتفاق، وأخيراً تقرر العمل باتفاقية عام ١٨٨٤ وظلت تتجدد حتى عام ١٩٣٠م.

وبرغم استعداد الطرفين المصرى والأمريكى لاقامة تبادل تجارى نشط إلا أن التقارير الرسمية الخاصة بالتجارة الخارجية المصرية خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر توضح أن التجارة الأمريكية كانت قليلة؛ فلم ترس فى ميناء الاسكندرية خلال عام ١٨٣٨ سوى سفينتين أمريكيتين محملتين بالروم والسيجار والشمع والسكر والسمك، أما من مصر فلم تبحر من ميناء الاسكندرية سوى سفينة واحدة متجهة إلى أمريكا وغالبية حمولتها من الكتان، ثم قام محمد على بشراء عدد من الآلات الثقيلة مثل آلات تقشير الأرز ومعامل حلج الأقطان

من الولايات المتحدة واستخدام مهندسين امريكيين لتشغيلها.

أما فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر فقد نشطت التجارة الأمريكية إلى مصر فبلغت قيمة صادراتها إلى مصر فى عام ١٨٧٣م ٢٧٠,٦٣١ دولار. أما فى عام ١٨٨٢ فكانت بريطانيا هى الدولة الأولى فى التجارة مع مصر، إذ بلغت نسبة تجارتها معها ٥٦٪ بينما لم تزد قيمة التجارة الأمريكية مع مصر عن ٠,٢٪ تقريباً وكان أغلبها من البترول المكرر الوارد من أمريكا.

وقد ذكر تقرير فارمان أنه فى ٧ مارس عام ١٨٨٢ كان من بين ١٧ سفينة محملة بالبضائع المصرية المغادرة لميناء الاسكندرية إلى الولايات المتحدة ١٥ سفينة انجليزية، وذكر أيضاً أنه كان من النادر رؤية العلم الأمريكى فى ميناء الاسكندرية، وقد ارجع فارمان أسباب ندرة التجارة بين مصر والولايات المتحدة إلى تشابه الانتاج بين البلدين وإلى عدم محاولة التجار الأمريكيين تكييف سلعهم طبقاً لاحتياجات السوق المصرية وإلى عدم وجود تقارير قنصلية مشجعة للتجارة بين البلدين.

العلاقات الثقافية :

كان نشاط الارسالية الأمريكية فى مصر خلال النصف الثانى من القرن التاسع عشر من أبرز ما يميز العلاقات الثقافة بين البلدين وقد وصل المبشرون الأمريكيون إلى مصر فى عام ١٨٥٤ وانحصر نشاطهم فى توزيع الانجيل والنشرات الدينية والتعليم.

ومن أوائل المبشرين الأمريكيين الذين وصلوا مصر كان القس چيمس بارنت والقس توماس ماكاج، وكانا يعملان فى المركز الرئيسى للارسالية الأمريكية فى دمشق وتخصصاً فى مجال الاصلاح الكنسى. ونتيجة لنشاط هذين الرجلين أصبح للارسالية الأمريكية فى مصر خمسة مراكز فى القاهرة والاسكندرية وأسيوط والمنصورة والفيوم بالاضافة إلى ٥٤ مركز فرعى غالبيتها فى صعيد مصر.

وكان المبشرون يخرجون للتبشير فى رحلات طويلة وكان يتم بيع الكتاب المقدس أثناء الرحلة عن طريق الباعة المتجولين، وكان يتم طبع نسخ الانجيل فى

المطبعة الأمريكية – فى بيروت، وقد ترجم أيضاً إلى العربية والأرمينية والتركية ثم أصبح الكتاب المقدس يطبع فى مصر بعد عام ١٨٦٦ بعد أن حصلت الارسالية على مطبعة خاصة بها.

كذلك أنشأت الارسالية كنسية خاصة هى الكنيسة البروتستانتية أو الانجيلية The Protestant or Evangelical Church of Egypt، وكان رجال هذه الكنيسة يوجهون الانتقادات لاقباط مصر ويتهمونهم بالتمسك الزائد بالنواحى الشكلية وتبجيل صور القديسين والملائكة إذ كان يحدوهم الأمل فى تحويلهم إلى البروتستانتية. وقد كانت هذه النظرة من أساب العداءبين رجال الدين الأقباط والمبشرين الأمريكيين، وتطور الأمر إلى صدام مكشوف فى عام ١٨٦٥ حينما حاولت الارسالية انشاء مركز دائم لها فى أسيوط فاصطدمت بمعارضة قبطية شديدة وفشلت فى ذلك، إذ حاول الأقباط تدمير الإرسالية بمنع الأقباط من حضور وسماع الدروس الدينية فيها وانزلوا العقوبات بالاقباط الذين تحولوا إلى البروتستانتية. وبرغم ذلك فقد تمتع المبشرون الأمريكيون بعلاقات طيبة مع الحكومة المصرية وربما كان ذلك عائداً إلى اعتماد الولاة المصريين على مساندة الدول الأجنبية لهم ضد السلطان العثمانى فى تأمين استقلاليتهم التى تمتعوا بها، وكذلك كان اهتمام المسئولين المصريين بالنتائج الطيبة التى حققتها مدارس الارسالية من عوامل زيادة الود والصداقة بين الطرفين. ومن الولاة المصريين الذين اظهروا عطفاً واضحاً على الارسالية الأمريكية محمد سعيد باشا حين اهداها مبنى قيمة ٢٥ ألف دولار فى نوفمبر عام ١٨٦١ لاستخدامه كمدرسة، وتمتعت الارسالية فى عهده أيضاً بشبه حماية دبلوماسية من القناصل العموميين فى مصر.

أما فى مجال التعليم فقد بدأ فى نفس الوقت مع العمل فى التبشير بالبروتستانتية فأينما ذهب المبشرون كانوا يؤسسون المدارس، وقد نمت مدارس الإرسالية التبشيرية فى مصر عموماً منذ بداية القرن التاسع عشر وخاصة الفرنسية منها وجذبت العديد من المصريين لتلقى العلم بها، وقد نشطت هذه المدارس بصفة خاصة فى الفترة من ١٨٧٥ و ١٨٧٨ وكان لمدارس الإرسالية الأمريكية

دور فيها. وقد انتشرت هذه المدارس فى القاهرة والاسكندرية والصعيد وتواجد أيضاً معهداً لاهوتياً تابعاً للارسالية الأمريكية فى اسيوط وحوالى ٣٩ مدرسة للبنين و ٩ مدارس للبنات.

وقد بدأ معهد أسيوط اللاهوتى نشاطه فى عام ١٨٦٥ وكان الأقباط يشكلون الغالبية العظمى من اجمالى الطلاب فيه، وقد لقى المعهد الثناء من بعض المؤرخين الغربيين الذين اكدوا على مساهمته فى رفع مستوى التعليم فى صعيد مصر حيث كان يقدم التعليم والاقامة والغذاء مجاناً لما يزيد على ٥٠٠ طالب سنوياً، هذا بالاضافة إلى خريجى هذا المعهد الذين عملوا فى الوظائف المدنية وتميزوا بالأمانة والجدية.

وعلى ذلك نرى أن مدارس الارسالية الأمريكية حققت نجاحاً كبيراً فى مصر بفضل جهود المبشرين الذين تعرفوا على اللغة العربية ونجحوا فى أن يصبحوا خبراء فيها وتعرفوا أيضاً على عادات وتقاليد الأهالى، وكانت لديهم الرغبة الصادقة فى تعليم أى شخص بصرف النظر عن عقيدته الدينية، ولكن هذا لا يجعلنا نتجاهل أثر الثقافة الفرنسية الذى كان أكثر انتشاراً فى مصر منذ أيام نابليون بونابرت.

وقد ظلت الإرسالية الأمريكية تتمتع بمكانة ممتازة فى مصر حتى الاحتلال البريطانى عام ١٨٨٢، ثم تعرضت هذه المكانة لبعض التغيرات بعد الاحتلال حيث ظهرت جماعات بروتستانتية أخرى منافسة لها مثل الجمعية البريطانية التبشيرية British Church Missionary Soci ety وكذلك ارسالية شمال أفريقيا North Afric an Missio كانت بريطانية أيضاً وبعض الجماعات الأخرى من الولايات المتحدة ذاتها.

وقد شعر الأمريكيون بالتوتر والضيق من هذه المنافسة ولذلك حاولوا باستمرار تجديد الارسالية والسير بها فى طريق النمو والتقدم، وقد اتضح من الاحصاءات الخاصة بفترة ما قبل الحرب العالمية الأولى مباشرة زيادة اعداد المبشرين وأعضاء اللجان الكنسية وزيادة اعداد المصريين الذين واظبوا على حضور دروس الوعظ والارشاد.

ومن مظاهر نمو نشاط الارسالية الأمريكية فى مصر محاولة الوصول إلى النساء المصريات فى أعماق الصعيد حيث وصلت بالفعل مبشرة أمريكية إلى أسيوط فى عام ١٨٦٨ لتعليم النساء القراء والكتابة فى المنازل وحثهن على حضور دروس الوعظ، كذلك ازداد توزيع الكتب الدينية حث تم بيع حوالى ١٨٦ ألف نسخة عام ١٩١٤ مما جعل رجال الارساليات الانجليزية يشعرون بالقلق نتيجة هبوط مبيعاتها من الكتب الدينية.

وقد حاولت الارسالية الأمريكية أيضاً خلق جو من الود مع الكنيسة القبطية لدفعها عن التخلى عن روح العداء لها، وصاحب هذا الاتجاه محاولة الكنيسة القبطية ذاتها القيام بخطوات الاصلاح الداخلى والتخلى عن بعض الرجال الذين اعتبرتهم من المتشبثين بالسياسات القديمة.

ومن التطورات الهامة التى قامت بها الارسالية بعد عام ١٨٨٢ انشاء الفرع الطبى فى شكل عيادات طبية تعمل يومياً فى صعيد مصر، وقد عزز هذا الاتجاه بعض الأطباء الأمريكيين مثل جونسون وألمر لانسنج وهنرى حيث تمكنوا من اقامة أول مستشفى للارسالية فى أسيوط عام ١٨٩٤، وكان يعمل بها سبعة أطباء وخمسة عشر ممرضة وتلقى العلاج بها حوالى تسعة آلاف مريض.

كذلك نما نشاط الارسالية فى مجال التعليم حيث زاد عدد المدارس التابعة لها من ١٥ إلى ٢٧ مدرسة فى ١٩١٤، ولكن لم تسجل زيادة فى أعداد المدارس بعد هذه الفترة نتيجة للمنافسة التى واجهتها من جانب مدارس الأقباط، ولكن أنشئت نوعيات جديدة من المدارس مثل المدرسة التجارية لتدريب الكتبة والمساعدين على طرق التجارة الحديثة، والمدرسة الصناعية للتدريب على الطرق الزراعية والصناعية الحديثة، ثم تقدمت الارسالية باقتراح لانشاء جامعة مسيحية فى مصر إلا أن هذا الاقتراح قوبل بمعارضة قوية من جانب المسلمين، ولم يتم انشاء هذه الجامعة قبل عام ١٩٢٠ فى القاهرة.

وقد كان نشاط الارسالية الأمريكية فى مصر مثار اهتمام للعديد من المؤرخين

وقد أثنى بعضهم عليه واتهمهم البعض الآخر بمحاولة احتلال مصر مثل انجلترا.

الولايات المتحدة وقناة السويس :

وقعت معاهدة حياد قناة السويس فى القسطنطينية فى ٢٩ اكتوبر عام ١٨٨٨ وقد إلتزمت بهذا الحياد الدول الأوروبية وتركيا، وقد نصت المادة الأولى من المعاهدة على أن تكون قناة السويس حرة ومفتوحة زمن الحرب وزمن السلم لأى سفينة حربية أو تجارية دون تفرقة بين أعلام الدول، كما نصت المواد الأخرى على عدم إقامة أى تحصينات فى منطقة القناة وعدم إرتكاب أى أعمال عدائية بها أو على مسافة ثلاثة أميال من موانيها مع السماح لسفن الدول المشتبكة فى الحرب بالبقاء فيها لمدة لاتزيد على ٢٤ ساعة، ويعنى ذلك أن خديو مصر يستطيع إستخدام قواته للدفاع عن مصر وحفظ الأمن الداخلى. وبرغم التوقيع على معاهدة الحياد فى ١٨٨٨ فإنها لم تطبق من الناحية الفعلية إلا بعد مرور فترة طويلة بسبب التحفظ الذى طالبت الحكومة البريطانية بإضافته والذى ينص على أن المملكة المتحدة لن تتقيد بمواد المعاهدة طوال فترة إحتلالها لمصر، ثم قامت الحكومة البريطانية بسحب هذا التحفظ فى عام ١٩٠٤ كجزء من الإتفاق الودى مع فرنسا.

ولم تصل أى دعوة رسمية إلى الولايات المتحدة للإشتراك فى المفاوضات الدبلوماسية الخاصة بحياد القناة، وحينما وقعت المعاهدة أبلغ وزير أمريكا المفوض فى تركيا الإدارة الأمريكية بها ولم يتعد ما فعلته الخارجية الأمريكية سوى وضع تقرير الوزير فى الملفات حتى تتقيد ببنود المعاهدة إذ ألزم الأمر. وعندما نشبت الحرب الأمريكية - الأسبانية فى ١٨٩٨ كانت هناك بعض قطع الأسطول الحربى الأمريكى التى ترغب فى المرور فى قناة السويس وقد أرسلت الإدارة الأمريكية برقية إلى الحكومة البريطانية لاستطلاع الرأى خاصة أن الولايات المتحدة لم تشترك فى التوقيع على معاهدة الحياد، وكان هدف البرقية الأمريكية تجنب إمكان حدوث إعتراض على مرور السفن الأمريكية بالقناة من جانب الدول الموقعة عليها،

وقد لجأت الإدارة الأمريكية إلى بريطانيا باعتبارها قوة الإحتلال فى مصر ولها رأى حاسم في هذا الموضوع.

وتفصيل ذلك أنه بعد أن قام الأدميرال ديوى بتدمير أسطول أسبانى فى مانيلا Manila فى مايو ١٨٩٨ وفرض الحصار البحرى عليها أبلغ واشنطن باحتمال ظهور أسطول نجدة أسبانى وطلب إرسال بعض القطع الحربية الأمريكية لنجدته وبالفعل أبلغ ديوى بأن جزءاً من القوات الأمريكية المخصصة للفلبين قد غادرت الولايات المتحدة فى طريقها إلى مانيلا فى ٢٥ مايو، ومن ثم أرادت الحكومة الأمريكية الإستفسار عن مسألة العبور خاصة وأنه قد نما إلى علمها أن أسطولاً أسبانياً بقيادة الأدميرال كامارا وصل إلى ميناء بورسعيد ويطلب الإمداد بالفحم. وقد جاءت الإتصالات الأمريكية مع السلطات الإنجليزية فى مصر بنتائج مفيدة حيث طُلب من الأسطول الأسبانى مغادرة القناة فوراً بعد مرور أكثر من الأربعة وعشرين ساعة المسموح بها طبقاً للقانون الدولى ورفض تزويده بالفحم، وقامت الحكومة المصرية بإبلاغ كامارا بأنه يمكنه الحصول على مايلزمه من فحم من أقرب ميناء أسبانى وتخلت أسبانيا تبعاً لهذه العقبات عن خططها فى التوجه إلى الفلبين، وقد قدرت الحكومة الأمريكية الحكومة الإنجليزية على هذا التصرف بتقديم الشكر والعرفان.

هذا وتأثرت الولايات المتحدة بمسألة إعلان حياد قناة السويس فى محاولة إعلان حياد قناة بناما ولكنها كانت ترغب فى السيطرة عليها فى نفس الوقت ودخلت فى صراع مع الحكومة الإنجليزية فى هذا الشأن ولذلك كانت معاهدة القسطنطينية الموقعة فى ١٨٨٨ هى المثال الذى يجب أن يحتذى أمام الحكومة الأمريكية وبالفعل تم توقيع معاهدة هاى – بونسيفوت Hay - Pauncefote فى عام ١٩٠١ لإعلان حياد قناة بناما على غرارها. ومنذ إفتتاح قناة بناما فى ١٩١٤ وسفن جميع الدول تعبرها بحرية زمن السلم دون تمييز فى رسوم العبور، وكانت الولايات المتحدة تغلقها زمن الحرب فى وجه السفن المعادية، وعند نشوب الحرب العالمية الأولى تولت الولايات المتحدة إدارة قناة بناما وبريطانيا إدارة قناة السويس،

وإن كانت أمريكا قد تبوأت مركزاً أعلى من بريطانيا في هذا الخصوص لأنها كانت تمتلك منطقة قناة بتاما ، وكان هناك تشابه في الإدارة والدفاع بين الطرفين لذلك كانت الولايات المتحدة تراقب أى تطورات فى قناة السويس بعناية كبيرة، ولكن السفن الأمريكية العابرة لقناة السويس كانت نادرة للغاية مقارنة بالسفن الإنجليزية.

الولايات المتحدة والبترول المصرى:

كان ظهور البترول المصرى يعتمد على تقرير عام ١٨٦٨ الذى أفاد بوجوده فى جمصة إلا أن الحكومة المصرية لم تتخذ أى إجراء حتى عام ١٨٨٤ ، ثم استقدمت المهندس البلجيكى م. ديباى M. Debay للبحث عن البترول فى البحر الأحمر ثم كلف بالإشراف على عمليات إستخراجه. وقد بدأ ديباى عمله بالفعل فى عام ١٨٨٦ واكتشف البترول على عمق ١١٥ قدم فى جمصة جنوب السويس بحوالى ١٨٠ ميل، وبرغم قلة الكميات المستخرجة إلا أن الحكومة المصرية أظهرت إهتماماً بالغاً بهذه الإكتشاف. ثم استخدم مهندس التعدين الأمريكى ل. هـ. ميتشيل L. H. Mitchel لإجراء بحث جديد عن البترول فى منطقة ساحل البحر الأحمر، وأنجز بحثه فى صيف ١٨٨٦ وقدم تقريره فى ١٨٨٧ يفيد بوجود البترول بالقرب من سطح البحر، وأقنع الحكومة المصرية بأنها تمتلك رواسب بترولية ضخمة وتم الإستغناء عن ديباى.

وبعد هذا الكشف استقدمت الحكومة المصرية هربرت تويدل Herbert Tweddle الخبير الأمريكى فى حقول بنسلفانيا للإشراف على عمليات إستخراج البترول بعقد لمدة عام وخصص له مبلغ ١٥,٠٠٠ دولار لشراء معدات الحفر المطلوبة من إنجلترا ، وقد قام تويدل بحفر خمسة آبار جديدة فى جمصة وبئراً واحداً فى جبل الزيت بالقرب من جمصة ولكن ثبت أن هذه الآبار جميعاً غير منتجة.

وقد سيطر الإنزعاج على الحكومة المصرية من تصاعد نفقات البحث عن

البترول بدون طائل فاستقدمت الكولونيل ستيوارت فيشر ومعه متيشيل لإعادة دراسة الموقف ومعرفة مدى إمكانية الإستمرار فى العمليات البحثية، وبعد بحث أوصى استيوورات بحفر ثلاثة آبار جديدة على الجانب الشرقى لقناة السويس، وبرغم هذا التفاؤل فقد أرجأت الحكومة المصرية تلك العمليات مؤقتاً بعد أن بلغت جملة نفقاتها فى البحث عن البترول ٥٠٠,٠٠٠ دولار بين عامى ١٨٨٥ و ١٨٨٨ . وبذلك انتهت المساهمة الأمريكية المبكرة فى مجال البحث عن البترول المصرى، وفى الفترة التالية قبيل الحرب العالمية الأولى سيطرت بريطانيا على هذا المجال حيث حصلت أربعة شركات بترول بريطانية على إمتيازات الحفر على ساحل البحر الأحمر، كما حصلت شركتان على إمتيازات الحفر على جانب سيناء.

أما إنتاج البترول المصرى بشكل تجارى فلم يبدأ إلا فى عام ١٩١٢ من منطقة جمصة حيث تم نقل ٣٠٠٠ طن بترول على ناقلة بترول بخارية ولكنه ظل بكميات ضئيلة إذا قورن بحجم الإنتاج فى العراق وإيران. أما فى فترة مابعد الحرب العالمية الثانية فقد تدفق البترول المصرى فى مواقع جديدة وقامت بالعمليات البحثية والإستخراج ثلاثة شركات أمريكية عملاقة وهى ستاندرد أويل Standard Oil Company وشركة نيوجيرسى New Jersey وشركة سوكونى فاكيوم أويل Socony Vacuum Oil Company.

ثانياً : العلاقات المصرية – الأمريكية خلال القرن العشرين

لم تكن الولايات المتحدة ضالعة فى شئون مصر من الناحية السياسية خلال النصف الثانى من القرن التاسع عشر كما رأينا، فقد كانت بعيدة عن الأزمة المصرية فى أواخر حكم إسماعيل وأوائل حكم توفيق والتى انتهت بالإحتلال البريطانى لمصر فى ١٨٨٢ ، كذلك لم تشارك الولايات المتحدة فى التوقيع على إتفاقية حياد قناة السويس فى ١٨٨٨م.

وقبيل الحرب العالمية الأولى انحصرت العلاقة بين مصر وأمريكا فى النشاط التجارى وخلال الحرب العالمية الأولى اعترفت الولايات المتحدة بإعلان الحماية البريطانية على مصر حيث كان هذا الإعتراف يتمشى مع سياستها الخارجية التى سعت إلى دعم بريطانيا خلال الحرب، واستمر هذا الدعم بعد الحرب حينما أيدت أمريكا فرنسا وبريطانيا بعدم تمثيل المصريين فى مؤتمر الصلح فى فرنسا، كذلك أيد الأمريكيون موقف بريطانيا من ثورة ١٩١٩ فى مصر واستمر هذا التأييد تجاه بعض قضايا العالم العربى مثل القضية الليبية والقضية الفلسطينية كما سنرى.

وخلال فترة مابين الحربين العالميتين كانت العلاقات التجارية هى السائدة بين مصر وأمريكا وقد اتضح من تقرير مايلز لامبسون Miles Lampson السفير البريطانى بالقاهرة إلى حكومته عن نشاط مصر الاقتصادى فى نهاية عام ١٩٣٥ أن الولايات المتحدة كانت الدولة السادسة فى قائمة صادرات مصر الخارجية. وبلغ حجم الصادرات فى نهاية العام ما قيمته ٥٠٩,٩١٧ مليون جنيه استرلينى بعد أن كانت ٢٤٨,٦٣٤ جنيهاً استرلينياً فى نهاية عام ١٩٣٤، وكانت الولايات المتحدة أيضاً الدولة السابعة فى قائمة الدولة المستوردة للقطن المصرى خلال هذه الفترة.

وفى المجال السياسى كانت معاهدة ١٩٣٦ هى حجر الزاوية فى العلاقات

المصرية - البريطانية قبيل الحرب العالمية الثانية وكانت تقضى بمنح مصر الإستقلال مع بقاء بعض القوات الإنجليزية فى منطقة قناة السويس، غير أن بريطانيا لم تلتزم بنصوص المعاهدة وزادت أعداد قواتها فى منطقة القناة مخالفة بذلك النص بألا تتجاوز أعداد هذه القوات عشرة آلاف جندى، ولذلك تطلعت الحكومة المصرية إلى إعادة النظر فى هذه المعاهدة بعد إنتهاء الحرب العالمية الثانية وإلى مساندة الولايات المتحدة فى هذا الشأن.

وقد كانت الحرب العالمية الثانية فرصة لتوثيق الروابط المصرية - الأمريكية، وإذا حاولنا التعرف على موقف الحكومة المصرية من الحرب لوجدناه متذبذباً بين الحياد وبين الدخول فى الحرب إلى جانب بريطانيا، وقد انقسمت الوزارة القائمة آنذاك وهى وزارة على ماهر إلى ثلاثة أقسام بإزاء الحرب وهى :

- رأى يرى إمكانية إعلان الحرب.
- ر أى يرفض إعلان الحرب.
- رأى يفضل إتباع سياسة التريث والترقب ومحاولة تجنيب مصر ويلات الحرب.

على أن تطور الأحداث العسكرية فى أوروبا كان له تأثيره على الموقف المصرى، فقد كان دخول إيطاليا الحرب إلى جانب ألمانيا فى ١١ يونيو ١٩٤٠ من العوامل التى ساهمت فى زيادة الضغوط الإنجليزية على مصر لكسبها إلى جانبها خاصة بعد أن انتقلت الحرب إلى الصحراء الغربية.

وكانت الولايات المتحدة تراقب الموقف الداخلى فى مصر والعلاقات المصرية - البريطانية حيث أنها حتى هذه الفترة لم تكن طرفاً فى الحرب.

لقد وصلت التقارير المفصلة عن علاقة إنجلترا بالحكومة المصرية وبالملك فاروق إلى الحكومة الأمريكية من خلال وزير أمريكا المفوض فى مصر، وكانت إنجلترا تخشى من إنضمام مصر إلى دولتى المحور ألمانيا والنمسا ولذلك صممت الحكومة الإنجليزية على إقالة وزارة على ماهر وتعيين الحكومة الوفدية وأنذرت الملك بأنه إذا لم يتخذ هذه الخطوة سيفقد عرشه. وفى عام ١٩٤٣ أصبحت

الولايات المتحدة طرفاً فى الحرب وإزداد إهتمامها بمصر ليس فقط من الناحية الاقتصادية ولكن من الناحية السياسية أيضاً ، وقد استطاعت أمريكا بفضل نشاطها فى مصر وفى منطقة الشرق الأوسط بصفة عامة أن تكسب ثقة القوى الوطنية المصرية إلى جانبها حيث تعلقت الآمال بها وبإمكانية قيامها بدور فعال فى حل القضية المصرية برمتها والضغط على بريطانيا من أجل ذلك.

وقد جرت عدة إتصالات بين بعض الخبراء الأمريكيين وبين بعض الشخصيات المصرية من ذوى النفوذ فى المجتمع المصرى لدعم الاقتصاد المصرى الذى تأثر بالحرب ومحاولة إنشاء العديد من المشروعات الاقتصادية برأسمال مصرى - أمريكى، وهذا ما دعا السفير البريطانى فى مصر إلى القول بأن الحكومة الأمريكية تسعى إلى التدخل فى الشئون الداخلية لمصر.

وقد قام الرئيس الأمريكى روزفلت بزيارة لمصر فى فبراير ١٩٤٥م واجتمع بالملك فاروق، وتناول الحديث مستقبل العلاقات المصرية - الأمريكية وطلب من مصر إعلان الحرب على دول المحور حتى يكون لها حق الإشتراك فى مؤتمر سان فرنسيسكو والإنضمام إلى هيئة الأمم.

وبعد أن أعلنت مصر الحرب على ألمانيا وافق مجلس الوزراء المصرى بجلسة ٥ مارس ١٩٤٥ على مشروع معونة متبادلة بين مصر وأمريكا بهدف الإستمرار فى الحرب، ونوقشت أيضاً مسألة تشكيل الوفد الذى كان سيمثل مصر فى مؤتمر سان فرنسيسكو الذى تحدد له يوم ٢٥ أبريل ١٩٤٥ .

وكان النشاط الأمريكى المتزايد فى مصر زمن الحرب من الأمور التى أزعجت إنجلترا وجعلتها تتخوف على نفوذها، ولذلك كانت تحاول دوماً التأكيد على إتفاق الحليفتين إنجلترا وأمريكا وأنه من المصلحة عدم حدوث أى خلاف قد يؤثر على علاقتهما وخاصة فى وقت الحرب. وحينما انحسر خطر الحرب عن مصر والشرق الأوسط كانت الولايات المتحدة حريصة على إنشاء البنوك والمصارف فى مصر وسوريا ولبنان وفلسطين والعراق بما يتناسب مع مصالحها الاقتصادية فى

المنطقة. وقد أشادت الصحافة المصرية الصادرة فى عامى ١٩٤٤ و ١٩٤٥ بتطور العلاقات الثنائية بين مصر وأمريكا فى المجالات الاقتصادية والثقافية وأشادت بمبادئ ميثاق الأطلنطى، ثم بدأت بعض القوى الوطنية فى التعبير عن رغبتها فى الإعتماد على التأييد الأمريكى لتعديل معاهدة ١٩٣٦ أو محاولة إلغائها.

ومضت الولايات المتحدة فى تنمية مصالحها الاقتصادية فى مصر فدعت إلى عقد مؤتمر تجارى دولى ووجهت الدعوة إلى الغرفة التجارية المصرية لحضوره وكان فى مدينة نيوجيرسى فى الفترة من ٨ إلى ١٠ نوفمبر ١٩٤٤ وقبلت مصر الدعوة. وعند إقتراب نهاية الحرب إزدادت العلاقات المصرية - البريطانية تدهوراً بسبب المسألة الفلسطينية وإزدات العلاقات المصرية - الأمريكية توثقاً خاصة بعد زيارة الرئيس روزفلت ووعده بالمساعدة فى المسألة المصرية.

ومما يؤكد عمق العلاقات بين مصر وأمريكا زمن الحرب وإتساع المصالح الأمريكية بها أن الحكومة الأمريكية رأت عقب الحرب ضرورة ربط مصر وعدد من دول منطقة الشرق الأوسط بشبكة من خطوط الطيران وقد رحبت الحكومة المصرية بذلك، واتخذت الترتيبات لتوقيع إتفاقية بشأن الملاحة الجوية مع الولايات المتحدة مما أثار قلق الحكومة الإنجليزية ولفتت نظر مصر إلى ضرورة الإلتزام بنصوص معاهدة التحالف وإستشارة الحكومة البريطانية فى كل أمورها وألا تمنح أى إمتيازات لأى دولة على حساب المصالح البريطانية فى مصر.

وقد أدى تغير الظروف الدولية بعد الحرب وإنتشار خطر الشيوعية ومحاولته الإقتراب من منطقة الشرق الأوسط إلى أن تتزعم الولايات المتحدة المعسكر الغربى للحد من نطاق توسع الإتحاد السوفيتى، ومن ثم أصبحت السياسة البريطانية تسير فى فلك السياسة الأمريكية فيما يتعلق بالشرق الأوسط بصفة عامة ومصر بصفة خاصة كما سنرى.

الحرب الباردة وأثرها فى العلاقات المصرية - الأمريكية :

بلغت الولايات المتحدة وروسيا مرحلة كبيرة من التقدم العسكرى والاقتصادى بعد الحرب وأصبح يطلق عليهما بالفعل لقب الدولتين العظميين. وقد بدأ نوع من التوتر الظاهر بين الدولتين بعد الحرب إلا أن الخلاف بينهما كان قد بدأ قبيل إنتهاء الحرب بوقت طويل، فعندما أطاح الشيوعيون بقيصر روسيا فى ١٩١٧ بدأت الوساوس تنتاب الأمريكيون ونظروا بعين الريبة إلى الدولة الجديدة، ولم تعترف الولايات المتحدة بالإتحاد السوفيتى إلا بعد مرورة ستة عشر سنة. وكان مبعث الشك بين الدولتين الإختلافات الاقتصادية والسياسية، فالولايات المتحدة تأخذ بنظام الاقتصاد الحر ونظامها السياسى قائم على الديمقراطية بينما الإتحاد السوفيتى يأخذ بالنظام الشيوعى القائم على الملكية العامة للأراضى والأنشطة الصناعية والتجارية وكان على رأسها حاكم ديكتاتور ، وصاحب هذا التوتر تطور الأسلحة الذرية الأمريكية والذى شهد العالم تطبيقه فعلياً فى الدمار الشامل الذى لحق بمدينتى هيروشيما ونجازاكى، وبحلول عام ١٩٤٩ أصبح الإتحاد السوفيتى يمتلك قنبلة ذرية وبدأ الصراع بين الدولتين يتخذ شكلاً جديداً خاصة حينما أصبح ترومان رئيساً للولايات المتحدة فى ١٩٤٥.

بدأ الخلاف بين روسيا وأمريكا يظهر سافراً منذ أن شدد ستالين قبضته على بولندا ورفض السماح بإجراء إنتخابات حرة، وشدد قبضته أيضاً على شرق أوروبا مثل رومانيا وبلغاريا، وأخيراً ظهرت الضغوط السوفيتية على دولتين من دول الشرق الأوسط هما ايران وتركيا، وازاء هذا التقدم الشيوعى رأى بعض الساسة الأمريكين امكانية استخدام القوة ضد الروس واحتجت الحكومة الأمريكية على الوجود الروسى فى ايران أمام الأمم المتحدة وانتهى الأمر بأن سحب الزعماء الروس قواتهم منها.

ثم بدأ صراع آخر بين القوتين حول القوة الذرية لكل منهما وطالب الطرفان بتدمير الأسلحة الذرية التى فى حوزتهما أمام الأمم المتحدة ولكن لم يتم التوصل إلى حل مرضى للطرفين. وكان الخطر الجديد فى اليونان حيث نشط الش

الشيوعيون فى القرى الجبلية فى شمال غرب اليونان فى عام ١٨٤٦ م ولقوا تأييداً من جيران اليونان الشيوعيين الثلاثة وهم البانيا ويوغوسلافيا وبلغاريا وهنا خشيت الولايات المتحدة من سيطرة الشيوعية على القارات الثلاثة: أوروبا وأفريقيا وآسيا، ولذلك طلب ترومان من الكونجرس اعتماد مبلغ ٤٠٠ مليون دولار كمساعدات عسكرية لليونان وتركيا لاحتواء الخطر الروسى وعرفت هذه بنظرية ترومان، ونجحت بالفعل فى اخراج اليونان وتركيا من دائرة الخطر السوفيتى، واطلق بعض الساسة والمعلقين الأمريكيين على هذه السياسة التى تتطلب المواجهة الروسية على الدوام عبارة الحرب الباردة، وأصبحت هذه العبارة مصطلحاً مألوفاً وشائعاً فى وصف العلاقات السوفيتية – الأمريكية منذ عام ١٩٤٥م.

ظهرت المنافسة الروسية – الأمريكية فى نقطة أخرى وهى مشروع مارشال نسبة إلى جورج مارشال وزير الخارجية الأمريكى والذى قضى بتقديم مساعدات مالية إلى الدول التى تضررت من الحرب، وبلغت جملة المبالغ التى قدمت بالفعل فى ١٩٤٧ ١٢,٥ بليون دولار، وسرعان ما أعلن ستالين عن مشروع روسى للمساعدة سمى باسم «مشروع مولوتوف» لمنافسة المشروع الأمريكى.

وقد تعززت سياسة الاحتواء الأمريكيية بانضمام الولايات المتحدة لمنظمة حلف شمال الاطلنطى فى ١٩٤٩ وعين الجنرال ايزينهاور قائداً عاماً لقوات المنظمة وانضمت إليها اليونان وتركيا وأصبحت تضم معظم دول أوروبا فى قوس يمتد من بحر الشمال حتى شرقى البحر المتوسط تحت الحماية الأمريكية.

وإذا كانت الولايات المتحدة قد سارت فى سياسة الاحلاف فى أوروبا وآسيا لتطويق النفوذ الشيوعى فأنها لجأت إلى محاولة ضم دول المنطقة العربية إلى نظام الأحلاف ومعاهدات الدفاع المشترك ومنها مصر رغبة فى ابعاد النفوذ الشيوعى عن المنطقة.

وقد أدرك الساسة الأمريكيون أن نظام الدفاع عن منطقة الشرق الأوسط لا بد وأن تكون مصر وبخاصة قناة السويس حجر الزاوية فيه، الأمر الذى دفع الحكومة

الأمريكية إلى الاهتمام بالمسألة المصرية عقب الحرب حيث طالبت القوى الوطنية المصرية بتحقيق الاستقلال الكامل لمصر وبجلاء القوات البريطانية عن كافة أراضيها خاصة بعد أن تحولت بريطانيا بعد الحرب إلى دولة فى المرتبة التالية سياسياً واقتصادياً وتخلت عن الكثير من مستعمراتها ومناطق نفوذها فى الهند وإيران وتركيا واليونان.

وقد اعلنت انجلترا أنها لا تمانع فى استئناف المفاوضات مع مصر لتعديل معاهدة ١٩٣٦ لتكون بمثابة معاهدة تحالف للدفاع المشترك، وقد جرت مباحثات تمهيدية فى مايو ١٩٤٦ بين اسماعيل صدقى رئيس الوزراء ورونالد كامبل السفير البريطانى فى القاهرة تبين منها اختلاف وجهات النظر بين الطرفين ولكن تمكن اسماعيل صدقى من التغلب على بعض العقبات واصدرت الحكومة البريطانية بياناً أعلنت فيه عزمها على الانسحاب من الأراضى المصرية ولكنها لم تكن صادقة النية فى الجلاء عن قاعدة قناة السويس، وكانت الولايات المتحدة تترقب سير المفاوضات بين الجانبين المصرى والبريطانى وكانت تأمل فى ضمان السيادة المصرية دون أى تأثير على وسائل الدفاع المشترك عن الشرق الأوسط.

كان الجانب المصرى يأمل فى أن تزاول الولايات المتحدة صغوطها على بريطانيا للجلاءولوضع حل نهائى للمسألة المصرية خاصة أن الولايات المتحدة كانت تدرك أن بريطانيا لم تعد وحدها قادرة على مجابهة الاتحاد السوفيتى بسبب عجزها الاقتصادى، وبالفعل بدأت أمريكا فى التدخل فى المسألة المصرية بعد أن وصلت المفاوضات بين الطرفين المصرى والانجليزى إلى طريق مسدود، وقد رأت الحكومة المصرية أنه يمكن قبول مبدأ الدفاع المشترك عن منطقة الشرق الأوسط وأن تكون العضوية فى هذه المعاهدة مفتوحة للدول العربية الكبرى ولدول الشرق الأوسط ولكن بشرط جلاء القوات البريطانية عن مصر أولاً، وقد تقدمت الحكومة الانجليزية بمشروع اتفاقية صدقى - بيفن والتى قامت على مبدأ الدفاع بين الطرفين مع التمسك البريطانى بالبقاء فى قاعدة قناة السويس التى اعتبرتها محور الارتكاز فى أى نظام للدفاع عن الشرق الأوسط ولكن رفضت القوى الوطنية

قبول هذا المشروع وقدم اسماعيل صدقى استقالته فى ٨ ديسمبر ١٩٤٦، وتدخلت الولايات المتحدة وضغطت على بريطانيا لإلغاء مشروع الاتفاقية، وبذلك أصبح جلياً أن بريطانيا لم تعد وحدها هى التى تقرر سياسة الشرق الأوسط بعد الحرب وإنما أصبحت الولايات المتحدة طرفاً ثانياً يتدخل فى شئون المنطقة.

بعد فشل محادثات صدقى - بيفن قررت الحكومة المصرية عرض قضيتها على مجلس الأمن خاصة وأن قرار الأمم المتحدة بجلاء القوات الأجنبية عن سوريا ولبنان فى عام ١٩٤٦ أعطى لمصر الأمل فى امكان مساهمة الهيئة الدولية فى حل القضية المصرية، وقد استاءت الحكومة البريطانية من القرار المصرى لأنها كانت تخشى من موقف الاتحاد السوفيتى - المناصر للحركات التحررية - أن يساند مصر وشاركتها الولايات المتحدة فى هذا الرأى. وفى ١١ يوليه ١٩٤٧ قدمت الحكومة المصرية عريضة الدعوى إلى مجلس الأمن وتضمنت أن القوات البريطانية تحتل الأراضى المصرية دون ارادة شعبها وأن هذا الاحتلال فى زمن السلم يعد امتهاناً لكرامتها وخرقاً لمبدأ المساواة فى السيادة الذى يتناقض مع ميثاق الأمم المتحدة وفى أثناء مناقشات الموضوع أكد هيشيل جونسون مندوب الولايات المتحدة، فى مجلس الأمن على ضرورة اتفاق حكومتى بريطانيا ومصر للوصول إلى حل مرضى للطرفين وأشار إلى عطف حكومة بلاده على مطالب مصر الوطنية فى الاستقلال التام، ثم أصدر مجلس الأمن قراره فى ١٠ سبتمبر ١٩٤٧ بعودة طرفى النزاع إلى المفاوضات المباشرة.

وقد بدأت بذور الشك تنتاب الوطنيين المصريين فى النوايا الأمريكية - وبدا واضحاً أن العلاقات الأمريكية الاقتصادية مع مصر تسير فى اتجاه مختلف تماماً عن العلاقات السياسية بين البلدين، فبرغم الموقف المائع فى مجلس الأمن فإن الحكومة الأمريكية، كانت قد اعتزمت تقديم مبلغ ٧٥٠ مليون دولار كمعونة لدول الشرق الأوسط ووافقت على كهربة خزان أسوان وإنشاء مصنع للأسمدة.

وفى أعقاب هزيمة القوات العربية فى عام ١٩٤٨ وقيام دولة اسرائيل وظهور مشكلة اللاجئين الفلسطينيين الذين بارحوا ديارهم إلى البلدان العربية المجاورة كان

لزاماً على الولايات المتحدة وانجلترا البحث عن حل لهذا الوضع الجديد مع وضع الخطر الشيوعى على ذروة الاهتمامات بمصر ومنطقة الشرق الأوسط. فقد تأكدت الحكومة الأمريكية أن ضعف منطقة الشرق الأوسط سيكون عامل اغراء للاتحاد السوفيتى للانقضاض عليه، وإنه إذا تم ذلك فسيكون أعظم كارثة تحل بأمريكا والغرب نظراً لأهميته الاقتصادية والاستراتيجية، ومن ثم بدأ البحث عن وسائل دفاعية لدرء الخطر الشيوعى ومنع امتداده إلى الشرق الأوسط وأصبح لزاماً على الحكومتين الأمريكية والبريطانية اتخاذ الخطوات الإيجابية نحو إقامة منظمة دفاعية أو أكثر من تنظيم دفاعى قوى عن منطقة الشرق الأوسط.

وقد تشكلت لجنة من القادة العسكريين بوزارة الدفاع الأمريكية لوضع خطة للدفاع عن الشرق الأوسط، وقدمت هذه اللجنة دراستها فى ١٣ يونيو ١٩٤٩ إلى وزارة الخارجية الأمريكية وتضمنت ضرورة تقديم مساعدات عسكرية لتركيا واليونان وإنشاء قواعد طيران عسكرية فى كل دول منطقة الشرق الأوسط وبصفة خاصة فى قاعدة قناة السويس والظهران بالسعودية وليبيا وكانت هذه المواقع مناطق نفوذ بريطانية مما يدل على احتواء الولايات المتحدة للسياسة البريطانية.

وانطلاقاً من هذه التوصيات شرعت الولايات المتحدة فى وضع حل للمسألة المصرية لأنها تأكدت أنه لا يمكن اقامة قيادة الدفاع المشترك عن الشرق الأوسط دون موافقة مصر أولاً، كما مارست الحكومة الأمريكية ضغوطها على الملك فاروق للسماح لحزب الوفد صاحب الأغلبية ليتولى الحكم، وسرعان ما تم تعيين جيفرسون كافرى سفيراً لأمريكا ف مصر فى ١٩٤٩ وكان من أكفأ الدبلوماسيين الأمريكيين، ونجح فى أن يصبح صديقاً شخصياً للملك فاروق ولفؤاد سراج الدين سكرتير عام حزب الوفد.

ووصل حزب الوفد بالفعل إلى الحكم فى وقت كانت القضية المصرية قد أصبحت فيه في طريق مسدود، ومن ثم بدأت الولايات المتحدة فى بذل الجهود لاقناع بريطانيا بتسوية المسألة المصرية على أساس ضمان استقلال مصر وتحقيق مطالبها القومية والاشتراك فى ذات الوقت فى قيادة الدفاع المشترك عن الشرق

الأوسط لدفع الخطر الشيوعى عن المنطقة.

صدر قرار معاهدة الضمان الجماعى العربى فى ١٣ ابريل ١٩٥٠ كرد فعل لسياسة الولايات المتحدة الساعية إلى ربط مصر بالغرب، وعبرت هذه المعاهدة عن رفض الدول العربية للتعاون مع الغرب، واعتبرت الدول المتعاقدة أن أى اعتداء يقع على أى واحدة من الدول الأعضاء كأنه وقع عليها جميعاً وأنها ستعمل على ردء هذا الاعتداء. وقد رأت الولايات المتحدة وانجلترا وفرنسا أن هذه المعاهدة موجهة ضدها وضد اسرائيل وتمثل خطراً على أمتها ومستقبلها ولذلك أصدرت الدول الثلاث بياناً توضح فيه استعدادها لمنع أى اعتداء قد يقع من احدى دول المعاهدة على الحدود أو خطوط الهدنة. وبعد أن فشلت انجلترا فى توقيع معاهدات دفاعية ثنائية مع مصر والعراق رأت الولايات المتحدة أن تأخذ بزمام المبادرة وأنه بامكانها كسب تأييد بعض الدول العربية وأن تعرض عليها معاهدات التعاون المشترك إلا أن المفاوضات كانت قد بدأت بين الحكومتين المصرية والبريطانية فى ديسمبر عام ١٩٥٠ لايجاد حل للقضية المصرية واستغرقت وقتاً طويلاً دون جدوى إذ أن حكومة الوفد كانت ترى أنه بالامكان التوصل إلى اتفاق ينص على الجلاء وإلغاء معاهدة ١٩٣٦ ثم يأتى فى المرحلة التالية تحالف مع بريطانيا بعد أن يكون وادى النيل خالياً من أى جندى بريطانى بينما بريطانيا متمسكة بقاعدتها العسكرية فى قناة السويس.

وأمام هذا الفشل قررت الحكومة المصرية اتخاذ قرارها التاريخى بإلغاء معاهدة ١٩٣٦ و تم ذلك فى ٨ أكتوبر عام ١٩٥١ وبذلك انهت مصر الأساس الذى كانت تقوم عليه العلاقات المصرية – البريطانية – وكان رد فعل بريطانيا سريعاً على هذا القرار فبعثت الحكومة البريطانية بمذكرة احتجاج إلى الحكومة المصريةووصفت هذا القرار بأنه عمل غير مشروع وأن معاهدة ١٩٣٦ لا تزال قائمة وسارية المفعول لأن الإلغاء تم من طرف واحد، ثم عززت الحكومة البريطانية قواتها المرابطة فى قناة السويس لمواجهة أية احتمالات، ثم اتفقت الدول الأربع (الولايات المتحدة وانجلترا وفرنسا وتركيا) على تقديم اقتراح إلى الحكومة المصرية

لإنشاء قيادة متحالفة للشرق الأوسط واشترطت بريطانيا عدم النظر فى موضوع الجلاء عن قاعدة السويس إلا إذا قبلت مصر الاشتراك فى قيادة الدفاع المشترك ولكن الحكومة المصرية رفضت الاقتراح وتمسكت بالغاء معاهدة ١٩٣٦.

وقد حاولت الولايات المتحدة التدخل لصالح بريطانيا وناشدت مصر إعادة النظر فى موقفها وأن تشارك فى تنظيم الدفاع عن منطقة الشرق الأوسط لحمايتها من الخطر المشترك، ولكن صممت مصر على اجبار القوات الانجليزية على الجلاء عن قاعدة قناة السويس بقوة السلاح ولكن كانت نقطة الضعف هى كيفية الحصول على السلاح ومصر فى موقف معاد للغرب وليست على درجة كافية من الصداقة مع المعسكر الشرقى، وقد بذلت بعض الدول العربية وساطتها لدى أمريكا لتحقيق المطالب المصرية ولكن تطورت الأحداث بشكل سريع ووقعت مذبحة الاسماعيلية التى راح ضحيتها جميع قوات الشرطة بمبنى المحافظة فى ٢٥ يناير عام ١٩٥٢ والتى أدت إلى المظاهرات التى عمت أرجاء القاهرة فى اليوم التالى وقطع العلاقات الدبلوماسية مع بريطانيا ثم وقع حريق القاهرة.

وكان موقف الولايات المتحدة من هذه الأحداث هو إلقاء اللوم على بريطانيا لتشددها ازاء المسألة المصرية وزادت العلاقات بين أمريكا والملك توثقاً مما أثار مخاوف الحكومة البريطانية ودفعها إلى استئناف المفاوضات مع الحكومة المصرية فى ٢٢ مارس عام ١٩٥٢ لايجاد مخرج للجلاء ولكن ظل التشدد البريطانى قائماً وفشلت جهود أمريكا لاحتواء الملك وكان تنظيم الضباط الأحرار قد قرر القيام بحركة للإطاحة بنظام الحكم وانقاذ البلاد من الحالة التى تردت فيها.

ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وموقف الحكومة الأمريكية فيها:

جاءت ثورة يوليو ١٩٥٢ فى وقت مناسب نتيجة للحالة السيئة التى وصلت إليها الأمور فى مصر فى هذه الفترة، وكان الملك فاروق الذى كان فى الإسكندرية يعتقد أنها حالة تمرد محدودة داخل صفوف الجيش لا يخشى بأسها، وقد حاول الملك طلب المساعدة العسكرية من انجلترا ولكنها رفضت التدخل بعد اتصالها بالحكومة الأمريكية، ثم حاول الملك طلب العون من السفير الأمريكى

لتدبير مدمرة أمريكية، تستطيع نقله إلى بر الأمان إذا اقتضت الضرورة ذلك ولكن الحكومة الأمريكية رفضت التدخل وتجاهلت طلب فاروق.

وفى اليوم السابق لاعلان الثورة قرر الضباط الأحرار الاتصال باعضاء السفارة الأمريكية بالقاهرة، واعطائهم فكرة عن أهداف الثورة حيث كانت صورة أمريكا فى اذهانهم مرتبطة بحماية الحرية وحركات التحرر، وكان الهدف من هذا الاتصال اتخاذ أمريكا عامل ضغط على انجلترا خوفاً من تحرك الأخيرة بقواتها المرتكزة فى قناة السويس لاحباط الثورة، وبالفعل قررت الحكومة البريطانية عدم التدخل فى شئون مصر الداخلية إلا إذا اقتضت الضرورة المحافظة على أرواح رعاياها وممتلكاتهم.

ومنذ الأيام الأولى للثورة والعلاقات طيبة بين مصر والولايات المتحدة وأرادت الحكومة المصرية الجديدة استثمار هذه العلاقة فى الوصول إلى اتفاق مع بريطانيا بشأن جلاء قواتها عن البلاد، وكان تأييد الحكومة الأمريكية لثورة يوليو له أكبر الأثر على العلاقات الثنائية بين البلدين وأصبحت العلاقات المصرية - الأمريكية - فى المقام الأول. وقد اشترطت انجلترا لاستئناف المفاوضات المصرية - البريطانية فى فبراير عام ١٩٥٣ اشتراك الولايات المتحدة فيها، وقد ارسلت الأخيرة مندوبها جون فوستر دالاس وزير الخارجية إلى مصر ليرى الأمور بنفسه وانتهى إلى أنه لا بد من تقوية المنطقة عسكرياً ضد الخطر الشيوعى، وأنه يجب أن تخفف الولايات المتحدة من السخط عليها نتيجة قيام اسرائيل، وأكد أن الولايات المتحدة لن تدخراً جهداً فى تخفيف حدة التوتر فى المنطقة واقتنع دالاس بحجج عبد الناصر التى أوردها لرفض الانضمام إلى الدفاع المشترك وبضرورة الانسحاب البريطانى من مصر.

وقد تعرضت الثورة فى أول عهدها لبعض الأزمات الداخلية مثل الخلاف الذى نشب بين أعضائها فى ١٩٥٣م و ١٩٥٤ حول إقامة حياة نيابية وعودة الأحزاب أو عدم عودتها وكان البعض يؤيد أول الاتجاهين والبعض الآخر يؤيد الاتجاه الثانى وكانت الولايات المتحدة تراقب الأوضاع الداخلية فى مصر وكانت

لا تؤيد إقامة الحياة النيابية والديمقراطية فى مصر لأنه يصعب عليها احتواء مثل هذا النظام وفرض مسألة الدفاع المشترك عليه.

وفى عام ١٩٥٤ لوحت الحكومة المصرية للولايات المتحدة بإمكانية بدء مفاوضات الجلاء مع انجلترا ووافقت الأخيرة على ذلك وانتهت هذه المرحلة من المفاوضات بتوقيع الجانبين المصرى والبريطانى على اتفاقية الجلاء فى ١٩ أكتوبر عام ١٩٥٤ وأبدت حكومة أمريكا ارتياحها لعقد هذه الاتفاقية وتدليلاً على ذلك قدمت لمصر منحة اقتصادية قدرها ٤٠ مليون دولار، ثم أعادت الحكومة الأمريكية التفكير فى مسألة الدفاع عن الشرق الأوسط واعتبرتها من المسائل الحيوية بالنسبة للسياسة الأمنية الأمريكية. وكانت أهم بنود معاهدة الجلاء هى:

١ – جلاء القوات البريطانية جلاء تاماً خلال عشرين شهراً من التوقيع على الاتفاقية.

٢ – انهاء معاهدة التحالف الموقع عليها فى لندن فى ٢٦ اغسطس ١٩٣٦.

٣ – بقاء جزء من القاعدة الانجليزية فى قناة السويس فى حالة صالحة للاستعمال وفى حالة وقوع هجوم على أى بلد طرفاً فى معاهدة الدفاع المشترك بين دول الجامعة العربية تقدم مصر تسهيلات لبريطانيا لاستخدام القاعدة بعد التشاور بين مصر وبريطانيا.

٤ – تحترم الدولتان معاهدة حرية الملاحة فى قناة السويس الموقع عليها فى الآستانة فى ١٨٨٨/١٠/٢٩م.

اعتقدت الولايات المتحدة أنها حققت نجاحاً كبيراً لسياستها فى مصر بنجاح توقيع اتفاقية الجلاء، وأنها كسبت مصر إلى جانبها وأنه لم يعد هناك عائق يحول دون تنفيذ سياستها فى الشرق الأوسط وأنها يمكن أن تحل محل انجلترا فى قناة السويس، ولكن اتخذ جمال عبد الناصر موقفاً حازماً من حلف بغداد الذى كانت الولايات المتحدة تبغى اقامته للدفاع عن الشرق الأوسط وأعلن عدم اشتراكه فيه مكتفياً بمعاهدة الضمان الجماعى العربى وكان هذا الموقف من أسباب التباعد الذى وقع بين مصر والولايات المتحدة فى الفترة التالية.

وتفسير ذلك أن الولايات المتحدة لجأت فى الفترة من ابريل ١٩٥٤ إلى ابريل ١٩٥٥ إلى عقد سلسلة من الاتفاقيات الثنائية مع كل من العراق وباكستان وايران، ونصت هذه الاتفاقيات على تبادل الخبرة الفنية والتزويد بالأسلحة بشرط استخدامها فى أغراض الدفاع إذا وقع اعتداء خارجى، وتعهد العراق بتزويد الولايات المتحدة بالمواد الخام التى تزيد على حاجته (والمقصود بذلك البترول). وقد هاجمت مصر بشدة هذه المعاهدات واعتبرتها ضد مصلحة البلدان العربية ثم لجأت الحكومة المصرية إلى تكوين جيش قوى للوقوف أمام قوة اسرائيل المتزايدة وتخليص الاقتصاد المصرى من السيطرة الغربية المتمثلة فى شركات الاحتكار والالتزام بسياسة الحياد الإيجابى فى مواجهة الضغوط الأمريكية.

بدأت الولايات المتحدة بعد عقد هذه الاتفاقيات بذل الجهود من أجل انشاء حلف للدفاع عن الشرق الأوسط على غرار حلف شمال الاطلنطى واعتزم العراق الانضمام إلى هذا الحلف الذى أطلق عليه «حلف الحزام الشمالى» وحاولت الحكومة المصرية أثناء العراق عن هذا العمل ولكنها رفضت وأكدت أن البلاد مهددة من قبل الاتحاد السوفيتى.

ولما كان الاتحاد السوفيتى قد قرر عقب وفاة ستالين فى ٦ مارس عام ١٩٥٣ الخروج إلى ما وراء الستار الحديدى الذى فرضه ستالين وانتهاج سياسة أكثر مرونة ونبذ سياسة التحفظ ازاء منطقة الشرق الأوسط، فقد قرر خلفاء ستالين السير على سياسة مناصرة القومية العربية باعتبارها تعمل على تحرير المنطقة من الاستعمار الغربى وتتصدى للسياسة الاستعمارية الجديدة المتمثلة فى السياسة الأمريكية، وبذلك أصبحت منطقة الشرق الأوسط إحدى جبهات الحرب الباردة بين المعسكرين وعلى وجه الخصوص خلال عامى ١٩٥٥، ١٩٥٦.

وحينما أعلن فى ٢٤ فبراير عام ١٩٥٥ عن قيام حلف بغداد أعلنت مصر استمرار معارضتها له واعتبرت أن الولايات المتحدة هى المسئولة عن قيامه ومن ثم فقد تميزت العلاقات الأمريكية – المصرية فى هذه الفترة بالتردد والتوتر.

فقد بدأ جمال عبد الناصر فى شن حملاته العنيفة على حلف بغداد وأيدته فى ذلك السعودية وسوريا واليمن وحملوا أمريكا وزر هذا العمل وأكدوا أن الدفاع عن المنطقة لا بد وأن يستند أساساً على دولها بمقتضى اتفاقية الضمان الجماعى العربى. ولم تشأ الولايات المتحدة أن تمارس أى نوع من الضغوط على الرئيس عبد الناصر حتى لايلجأ إما إلى الاتحاد السوفيتى ويوثق علاقاته به أو يعلن سياسة الحياد التى كان قد لوح بها بالاتفاق مع الهند واندونيسيا ويوغوسلافيا، وظلت تراقب الموقف من بعيد وإن كان التباعد والتوتر هو سمة العلاقات المصرية - الأمريكية فى هذه الفترة.

وبالفعل أعلنت مصر سياسة الحياد بين المعسكرين المتصارعين أو بين الكتلة الشرقية والكتلة الغربية وتدعم هذا الاتجاه باشتراك مصر فى مؤتمر باندونج (١٨ - ٢٤ ابريل ١٩٥٥) ومعها قيادات ١٩ دولة من آسيا وأفريقيا وقامت مصر بدور فعال وإيجابى فى مناقشات المؤتمر وساهمت فى نجاحه برغم محاولات الدول الموالية للغرب لالحاق الفشل به.

وقد عارضت الولايات المتحدة سياسة الحياد وهاجمت مؤتمر باندونج وأعلنت أن الحياد فكرة غير أخلاقية وقصيرة النظر وأنها سياسة قائمة على استغلال الحالة القائمة بين المعسكرين استغلالاً يترتب عليه توسيع شقة الخلاف.

وعلى خلاف ذلك رأى الاتحاد السوفيتى أن مبادئ باندونج تتفق معه فى كثير من الأهداف خاصة فما يتعلق بدرء الاستعمار الغربى ومحاولة التخلص منه ورفض سياسة الأحلاف العسكرية الغربية لتطويق الاتحاد السوفيتى. وقد حدث تقارب بين بعض الدول العربية والمعسكر الشرقى فى هذه الفترة وكان لذلك تأثيره على العلاقات المصرية الأمريكية، فحينما لجأت الحكومة المصرية إلى الدول الغربية والولايات المتحدة على وجه الخصوص لامدادها بالأسلحة لتقوية الجيش المصرى بعد الثورة وضعت الحكومة الأمريكية شروطاً لبيع السلاح من بينها أن تكون الدولة طالبة السلاح عضواً فى أحد الأحلاف الدفاعية وألا يستخدم هذا السلاح إلا لرد عدوان خارجى وعدم بيع هذا السلاح لدولة أخرى.

واغتنم الاتحاد السوفيتى هذه الفرصة ورأى أن يقدم لمصر كل ما تحتاج إليه من السلاح دون الالتفات لأثر هذا العمل على اسرائيل والغرب، وقد ترتب عبد الناصر ليعطى الولايات المتحدة فرصة كافية فى الاستجابة إلى ما طلب من السلاح، وكذلك منح بريطانيا هذه الفرصة بعد أن كان قد طلب منها شراء الأسلحة، ولكن الحكومة الأمريكية - ظلت على موقفها الرافض لمنح مصر السلاح إلا إذا اشتركت فى مظلمة الدفاع عن الشرق الأوسط. وهنا قررت مصر الاتجاه إلى الاتحاد السوفيتى وكانت قيمة الأسلحة المطلوبة ٨٠ مليون دولار وكان على مصر أن تدفعها قطناً ورحب الاتحاد السوفيتى فى امداد مصر بالأسلحة دون أية شروط. وقبل اتمام صفقة الأسلحة كلفت وزارة الخارجية الأمريكية كيرمت روزفلت بالذهاب إلى القاهرة لمقابلة جمال عبد الناصر ومحاولة اثنائه عن عزمه فى اتمام صفقة السلاح، وقبل وصول المبعوث الأمريكى تحركت قوة عسكرية اسرائيلية واحتلت منطقة العوجة المنزوعة السلاح والمتحكمة فى عدة طرق كلها تؤدى إلى داخل الأراضى المصرية. وفشلت مهمة المبعوث الأمريكى وأصبحت صفقة السلاح أمراً واقعاً بل وصلت الشحنة الأولى من الأسلحة إلى ميناء الاسكندرية بالفعل ثم وصل الفنيون السوفيت لتدريب القوات المسلحة المصرية عليها، وهنا أدركت الحكومة الأمريكية أن كل مخططاتها الدفاعية فى المنطقة مصيرها إلى الانهيار وأصبحت على عداء مع الشعوب العربية، واستغلت اسرائيل هذه الفرصة وسارعت إلى طلب الأسلحة من واشنطن حتى لا تتعرض للدمار، وساد المنطقة جو من التوتر المنذر بالعاصفة.

موقف الولايات المتحدة من تأميم قناة السويس والعدوان الثلاثى ١٩٥٦م:

راودت فكرة تأميم قناة السويس مجلس قيادة الثورة منذ الشهور الأولى لقيام الثورة حيث اتضح أن شركة القناة تحقق ارباحاً اكثر بكثير من تلك التى تعلن عنها فى ختام ميزانيتها، ولذلك بذلت الحكومة المصرية عدة محاولات من أجل رفع نسبة الموظفين المصريين فى الشركة أو قبول المساهمة فى خطط التنمية الاقتصادية لمصر ولكن إدارة الشركة الأجنبية كانت تساوم الحكومة المصرية بقبول

هذه الطلبات فى مقابل مد امتياز الشركة والذى كان انتهاؤه فى عام ١٩٦٨ . وعلى أثر سحب الغرب عروضه بتمويل مشروع السد العالى رأى جمال عبد الناصر أن يرد الإهانة التى وجهت لمصر فقرر فى ٢٠ يولية ١٩٥٦ تأميم شركة القناة والإعلان بأن القناة جزء لا يتجزأ من مصر وقد جاء هذا القرار فى وقته إذ كان الرأى العام العالمى فى غالبيته يتعاطف مع مصر وكذلك الاتحاد السوفيتى.

كانت القيادة المصرية تدرك رد الفعل لهذا القرار التاريخى وأن الغرب قد يشن هجوماً مسلحاً على مصر وخاصة انجلترا وفرنسا لذلك طلب عبد الناصر تقريراً مفصلاً عن القوات البريطانية الموجودة فى منطقة البحر المتوسط وفى قبرص وعدن ومالطة على وجه الخصوص، وجاءت توقعات الرئيس فى محلها إذ صممت الحكومة الانجليزية على عدم تمكين مصر من اغتصاب القناة، وأرسلت تستشير حليفتها أمريكا فى هذا الصدد والعمل على تنسيق السياسة الواجب اتخاذها تجاه مصر.

وبعد أن أعلن الرئيس تأميم قناة السويس فى الخطاب الذى ألقاه فى ميدان المنشية بالاسكندرية فى ٢٦ يوليو ١٩٥٦ تبينت الحكومتان الأمريكية والبريطانية مدى الخطأ الذى وقع بسحب القروض التى عرضت على مصر ومدى الاستفزاز الذى وقع على شعور الشعب المصرى.

وقد اتهمت لجنة العلاقات الخارجية فى مجلس الشيوخ الأمريكى المسئولين الأمريكيين فى الشرق الأوسط بقصر النظر وسوء التقدير والاعتقاد الخاطئ بأن الاتحاد السوفيتى لا يستطيع الوفاء بتكاليف المشروع الضخمة.

كذلك اشتد غضب الفرنسيين على المستوى الشعبى والحكومى بسبب تأميم شركة القناة وبسبب التأييد المصرى لثوار الجزائر وازداد التقارب الفرنسى - الاسرائيلى وخططاً لعمل مسلح ضد مصر، ثم حاولت الدول الثلاث (انجلترا وفرنسا وأمريكا) توحيد سياستهم والتفاهم حول نوع الضغوط التى يمكن استخدامها على الحكومة المصرية. على أن الحكومة الأمريكية لم تشاطر

الحكومتين الفرنسية والانجليزية اتجاهاتها العدوانية تجاه مصر وذلك لأن تأميم القناة لم يصبها بضرر فادح حيث لم يكن يمر بقناة السويس سوى ١٥ ٪ من البترول الذى تستورده أمريكا، وخشيت أمريكا أن يؤدى لجوء انجلترا وفرنسا لاستخدام القوة إلى قيام حرب عالمية ثالثة قد يندفع فيها العرب إلى جانب الاتحاد السوفيتى ولذلك فضلت حسم النزاع سلمياً.

وأعلن عبد الناصر فى ٣١ يوليه ١٩٥٦ أن مصر متمسكة بحرية الملاحة بالقناة حسب ما تنص عليه اتفاقية القسطنطينية ١٨٨٨م، وكان رد بعض الدوائر البريطانية والفرنسية أنها عازمة على استمرار سيطرتها على القناة حتى لو اضطرت إلى استخدام القوة، وحذرت مصر من العمل العسكرى، وأكدت أنها سوف تقابل العدوان بالقوة. ثم استقر الرأى على عقد مؤتمر فى لندن من الدول البحرية التى تستخدم قناة السويس فى الفترة من ١٦ إلى ٢١ اغسطس ١٩٥٦ لايجاد حل للمشكلة، وقبل أن تعلن مصر قبولها أو رفضها الدعوة إلى المؤتمر أعلن عبد الناصر أن مصر ستحارب إذا سعى الغرب إلى استخدام القوة وأعلن أيضاً عن تكوين كتائب وحرس وطنى للقيام بأعمال المقاومة الشعبية، وأخيراً قررت الحكومة المصرية رفضها حضور المؤتمر وانهى مؤتمر لندن أعماله وقرر ارسال بعثة برئاسة منزيس رئيس وزراء استراليا إلى مصر لعرض قرارات المؤتمر المتضمنة ادارة القناة بوايطة هيئة دولية، ولم يكن هذا المؤتمر إلا محاولة انجليزية فرنسية لكسب الوقت ريثما تنتهى الاستعدادات العسكرية ضد مصر، وكانت الولايات المتحدة تراقب الموقف وكان أشد ما تخشاه هو أن يتمكن الاتحاد السوفيتى من استغلال الموقف فى الشرق الأوسط لصالحه، ولذلك أعلن المسئولون الأمريكيون معارضتهم لاستخدام العنف لحل مشكلة القناة وحدث تقارب أمريكى - مصرى فى هذه الفترة.

منيت بعثة منزيس بالفشل فى القاهرة واقترحت الولايات المتحدة انشاء هيئة للمنتفعين بقناة السويس لادارتها ولكن اقتراحها لم يلق القبول ولجأت مصر إلى مجلس الأمن ونجحت فى ادراج شكواها بفضل تأييد الولايات المتحدة وتمخضت

المناقشات عن الاتفاق على ستة مبادئ هى: حرية الملاحة فى القناة واحترام سيادة مصر وانفصال القناة عن سياسة أى دولة وتحديد الرسوم والمصروفات بالاتفاق بين مصر والبلاد المنتفعة مع تخصيص جانب منها لتحسين القناة والإلتجاء إلى التحكيم فى حالة الخلاف بين الحكومة وشركة القناة السابقة.

قبلت مصر هذه المبادئ واعتقد الرأى العام العالمى أن الموقف قد هدأ إلا أن انجلترا وفرنسا كانتا تستعدان لعمل عسكرى ضد مصر بالاشتراك مع اسرائيل، وبالفعل فى ٢٩ أكتوبر ١٩٥٦ اخترقت اسرائيل الحدود المصرية وتوغلت داخل سيناء، وطلبت أمريكا دعوة مجلس الأمن للانعقاد لاتخاذ قرار بانسحاب اسرائيل من الأراضى المصرية فوراً. وتطورت الأمور إلى تقديم انجلترا وفرنسا انذاراً مشتركاً إلى مصر للانسحاب لمسافة عشرة أميال على جانبى القناة وإيقاف جميع العمليات العسكرية فى منطقة القناة، وكان هذا الانذار المشترك دليلاً دامغاً على تواطؤ الدولتين مع اسرائيل. وفشل مجلس الأمن فى الوصول إلى قرار بوقف اطلاق النار لاستخدام انجلترا وفرنسا حق الفيتو ضده ولكن الولايات المتحدة صممت على تقديم مشروع قرار للجمعية العامة باتخاذ الخطوات اللازمة لوقف اطلاق النار وإعادة تأمين حرية الملاحة فى القناة، وتمت الموافقة على هذا المشروع بأغلبية ساحقة فى ٢ نوفمبر ١٩٥٦.

وقد مضت الأطراف المتحاربة فى عملياتها العسكرية مما جعل الولايات المتحدة تصمم على فرض قرار وقف اطلاق النار وعرضت فى سبيل ذلك قرضاً قيمته ألف مليون دولار إلى بريطانيا وفرنسا إذا وافقت على انهاء العمليات العسكرية، وكان هدفهم من اطالة العمليات العسكرية هو الاستيلاء على القناة ووضع الرأى العام العالمى أمام الأمر الواقع، ولكن نجحت السياسة الأمريكية فى احتواء السياسة البريطانية والفرنسية وقررت الدولتان سحب قواتهما دون قيد أو شرط وكذلك اسرائيل، وافسح الطريق لقوات الطوارئ الدولية.

قامت السياسة الأمريكية تجاه مصر فى الفترة التى أعقبت انسحاب القوات المعتدية من الأراضى المصرية على اعتبار أن بريطانيا عاجزة عن تولى مهمة الدفاع

عن الشرق الأوسط وأنه لا بد من أن تتحرك الولايات المتحدة لملأ الفراغ الذى تركته انجلترا فى المنطقة حتى لا تعطى الفرصة للاتحاد السوفيتى للسيطرة عليها وطرح الأمريكيون عدة حلول لتنفيذ هذه السياسة كان أبرزها المساعدات الاقتصادية لدول الشرق الأوسط والسماح باستعمال القوة العسكرية لمواجهة أى هجوم قد تشنه أى دولة تسيطر عليها الشيوعية الدولية ضد دول المنطقة، وعرف هذا المشروع بمشروع ايزنهاور نسبة إلى الرئيس الأمريكى، وقد وافق الكونجرس الأمريكى على هذا المشروع فى ٩ مارس ١٩٥٧ وكانت المرحلة الثانية هى عرضه على دول المنطقة. ورفضت مصر نظرية ملأ الفراغ وأعلنت أن المنطقة مليئة بأهلها العرب الذين بإمكانهم الدفاع عن أنفسهم وأن الحياد بين المعكسرين والحرب الباردة أمر ضرورى للسلام العالمى، وشاركت الدول العربية مصر فى هذا الرأى، ولذلك كان رد الفعل الأمريكى عنيفاً بعد أن أيقنت أن القيادة المصرية تقف فى طريقها وتشكل عقبة أمام تنفيذ مخططاتها وأن عبد الناصر يمهد الطريق للنفوذ السوفيتى فى المنطقة ولذلك وضعت خطة هدفها تقويض نفوذه وخططت المخابرات الأمريكية للتخلص منه وهذا ما حدث فى يونيه عام ١٩٦٧م.

الفصل التاسع
الولايات المتحدة والعالم العربى

- البترول العربى.
- بعض القضايا العربية.

أقحمت الولايات المتحدة الأمريكية نفسها فى قضايا العالم العربى وأصبحت طرفًا فيها، وكانت دوافعها إلى ذلك الموقع الاستراتيجى الذى تمتعت به المنطقة العربية والذى كان له تأثيره على العلاقة بين الطرفين، وكذلك البترول العربى الذى لايمكن اغفال أهمية بالنسبة لها ثم خطورة النفوذ الشيوعى وخشية أمريكا من احتوائه للمنطقة، وأخيراً النظريات السياسية الأمريكية التى حاولت ملأ الفراغ الناتج عن تحرر المنطقة من الاستعمار الغربى وما ارتبط بها من تدعيم الوجود الاسرائيلى فى فلسطين.

أولاً: البترول العربى:

ازداد اهتمام أمريكا بالبترول العربى بعد الحرب العالمية الأولى وبصفة خاصة بعد أن زاد استهلاك المخزون الأمريكى من البترول ورغبت فى الاحتفاظ باحتياطى ضخم من هذه المادة الخام، وكانت أولى المحاولات الأمريكية الناجحة فى هذا المجال هى الحصول على نصيب الربع من بترول الموصل بالعراق بمقتضى اتفاقية سان ريمو ١٩٢٠، ثم حصلت فى ١٩٣١ على عقد امتياز للبحث عن البترول فى البحرين وأصبح لها حق استغلاله فيما بعد، وقد امتد نشاط الشركات الأمريكية إلى مصر وحصلت على امتياز البحث عن البترول شرقى قناة السويس دون منحها حق استغلاله فى ١٩٣٧. وقد اتجهت أمريكا أيضاً إلى السعودية وتوطدت العلاقات بين الدولتين بين الحربين العالميتين وساعد على ذلك النفور الذى لحق العلاقات الانجليزية - السعودية فى أعقاب تقاعس انجلترا عن تقديم العون المادى والقروض للسعودية للخروج من أزمتها المالية فى ١٩٣٢. وكان الملك عبد العزيز بن سعود قد سمح للمستثمرين الغربيين بالبحث عن مصادر الثروة الطبيعية فى البلاد لرغبته فى بناء دولته الجديدة والنهوض بها، وقد نشأت فى هذه الفترة منافسة كبيرة بين انجلترا وأمريكا حول الاستئثار بالبترول السعودى وخاصة فى منطقة الإحساء. وكان

العامل المشجع على هذا التنافس وعلى التنقيب الجاد عن البترول فى هذه المنطقة هو الكشف البترولى فى البحرين وإثبات الأمريكيين حقيقة الوحدة الجيولوجية بين جزيرة البحرين ومنطقة الإحساء. وكانت بعثة الأمريكى توتيشل Twitchell إلى السعودية فى ١٩٣٢ بهدف البحث عن ثلاثة مصادر للطاقة الذهب والبترول والمياه، ثم نجحت شركة ستاندارد كاليفورنيا، التى كان تويتشل نائباً لها، فى الحصول على التصريح بالقيام بعمليات المسح الجيولوجى للمنطقة الشرقية فى السعودية وللاتفاق على الحصول على امتياز التنقيب فى أقرب فرصة حيث كانت تواجه منافسة من شركة بترول العراق ومن بعض الشركات الانجليزية العاملة فى هذا المجال، على أن الملك عبد العزيز كان يفضل التعامل مع الأمريكيين ولذلك انسحبت انجلترا والعراق من الميدان ونجحت شركة كاليفورنيا أخيراً فى الحصول على امتياز التنقيب عن البترول فى المنطقة الشرقية مقابل تقديم مبلغ ٣٠ ألف جنيه انجليزى ذهبًا أو ما يعادلها مع دفع مبلغ ٥٠٠٠ جنيه استرلينى ايجاراً سنوياً، ثم تقرر أنه عند اكتشاف الزيت بكميات كبيرة وتجارية لن تكون الإيرادات السنوية مستحقة الدفع، كما تقرر إعفاء الشركة من جميع الضرائب المباشرة وغير المباشرة والأجور والرسوم الجمركية عن الصادر والوارد، ولم يكن من حق الشركة كذلك التدخل فى الشئون الإدارية أو السياسية أو الدينية فى السعودية. وعقب الحصول على الامتياز كونت شركة كاليفورنيا شركة أخرى للعمل فى البلاد العربية أطلقت عليها كاليفورنيا ارابيان استاندارد California Arabian Standard Oil Company وكانت هذه الشركة هى النواة التى تكونت منها فيما بعد شركة أرامكو.

واستمرت أعمال الكشف البترولية خلال عامى ١٩٣٣ و ١٩٣٤ ووصلت إلى نتائج مشجعة ولكن لم يتدفع الزيت بكميات تجارية إلا فى عام ١٩٣٨م وبلغ حجم الإنتاج ٤ مليون برميل بعد أن كان متذبذباً فى السنوات السابقة، ثم اكتمل

بناء خط أنابيب امتد من منطقة الإنتاج فى الإحساء إلى ميناء رأس تنورة شمال الدمام، ومع نهاية عام ١٩٣٩ كانت هناك خمسة آبار منتجة وأربعة تحت الحفر، وتم فى نفس الوقت الإنتهاء من إنشاء ثلاثة خزانات للبترول وخط أنابيب بحرى.

وهكذا نجحت أمريكا فى إثبات وجودها السياسى فى السعودية وعدم إعطاء الفرصة لأى دولة للإنتقاص من هذا الوجود وخاصة حينما حاولت بعض الشركات اليابانية الحصول على امتيازات للتنقيب عن البترول فى السعودية فى نفس الفترة. كذلك نجحت أمريكا فى الإنفراد بالمصالح فى هذا الجزء من العالم العربى حينما امتنع الملك عبد العزيز عن منح أية امتيازات لشركات أخرى خاصة بعد استعداد أمريكا لتلبية احتياجاته المالية بشكل فورى ورغبته فى ربط اقتصاد بلاده بدولة متقدمة فى صناعة البترول وليست لها اهتمامات استعمارية.

ولم تكن البحرين والسعودية هى المناطق البترولية العربية التى تطلعت إليها الولايات المتحدة فقط بل تطلعت إلى الكويت، وكانت أولى محاولاتها تجاه الخليج العربى فى ١٩٢٦ وكانت من خلال شركة الخليج الأمريكية (الجولف) Eastern Gulf Oil Company ومن خلال شركة ستاندارد أو كاليفورنيا أيضاً. وقد واجهت هاتان الشركتان عقبات كثيرة من جانب انجلترا التى كانت تستأثر بالنفوذ فى هذه المنطقة، ولكنهما لم تبذلا جهودهما المضنية إلا بعد أن ثبت وجود الزيت فعلا فى الكويت وطلبتا الحصول على امتيازات بترولية وتدخلت وزارة الخارجية الأمريكية فى هذا المجال فى ١٩٣٢ وأصرت على الوقوف فى وجه انجلترا وطالبت بتطبيق سياسة الباب المفتوح فى الكويت، وبرغن أن حاكم الكويت كان يميل إلى الأمريكيين فإن انجلترا لم تتنازلعن حقوقها فى هذا الجزء ولذلك تم الاتفاق على الاستثمار الانجليزى – الأمريكى المشترك للبترول فى الكويت بعد أن تم تسوية الخلافات بين الدولتين فى ١٩٣٣ وكونتا «شركة بترول الكويت». وكانت كميات البترول قد

تدفقت بشكل تجارى فى الكويت فى ١٩٣٨ بعد أن تم التوصل إلى اكتشاف أكبر حوض للبترول فى العالم فى منطقة البرقان جنوبى الكويت. وفى الفترة ما بين عامى ١٩٣٨ و ١٩٤٢ تم حفر ثمانية آبار فى البرقان ثم توقف العمل أثناء الحرب العالمية الثانية كإجراء عسكرى واستؤنف بعدها فى ١٩٤٦ حيث صدرت أول شحنة من البترول الكويتى إلى الخارج.

وفى ١٩٤٤ تم عمل تنسيق آخرى بين السياسة البترولية الأمريكية والانجليزية بمقتضى اتفاق واشنطن، وسيطرت بذلك الدولتان على شبكة أنابيب بترول تمتد من الموصل تجاه البحر المتوسط ثم تتفرع إلى فرعين أحدهما ينتهى عند طرابلس لصالح الولايات المتحدة والثانى يصل إلى حيفا لصالح انجلترا.

وقد نتج عن ذلك تضخم المصالح البترولية الأمريكية فى المنطقة العربية وتزايدت الاستثمارات فى هذا المجال وقدرت بمئات الملايين من الدولارات، ومن ثم أصبح من الضرورى إخضاع هذه المنطقة للنفوذين الأمريكى والبريطانى بصورة أو بأخرى ضماناً لمصالح الدولتين، وأصبح من الضرورى أيضاً ضمان الأمن والاستقرار لهذه المنطقة لحمايتها من الخطر الشيوعى وكان هذا من أساسيات السياسة الأمريكية فى هذه الفترة (بعد الحرب العالمية الثانية).

قضية استقلال ليبيا:

فى أثناء الحرب العالمية الثانية نزلت قوات الحلفاء فى الشمال الافريقى ومنها ليبيا وتعاون الليبيون مع قوات الحلفاء على أمل الحصول على الاستقلال والتحرر من الاستعمار الايطالى بعد انتهاء الحرب، ولكن فى ١٩٤٦ اتضحت النوايا الاستعمارية حينما احتفظت انجلترا بنفوذها فى برقة واستحوذت فرنسا على فزان ولاح فى الأفق إمكانية منح الجزء المتبقى لايطاليا. وفى نفس الوقت تقدم الاتحاد

السوفيتى يطلب الوصاية على ليبيا بهدف الوصول إلى البحر الأبيض المتوسط، ولكن رفضت الولايات المتحدة هذا الطلب فى نطاق خشية الشيوعية وعرضت بدلاً منه وصاية الدول الخمس الكبرى وهى أمريكا وانجلترا وفرنسا وروسيا واليابان على أن ينضم إليهم ممثلون عن ليبيا والمستوطنين الايطاليين.

لقد وقفت الجامعة العربية أمام جميع محاولات التقسيم موقفاً حازماً وطالبت باستقلال ليبيا الموحدة استناداً إلى حق تقرير المصير، وقد وضع حد لأطماع ايطاليا بتنازلها عن جميع حقوقها فى مستعمراتها الافريقية بما فيها ليبيا وذلك فى معاهدة الصلح فى باريس ١٩٤٧، ثم صدر قرار هيئة الأمم المتحدة بإعلان ليبيا دولة مستقلة موحدة فى مدة لاتتجاوز نوفمبر ١٩٤٩ وحددت لها فترة انتقالية من ١٩٤٩ إلى ١٩٥٢ كما سبق القول.

وقد عقدت انجلترا معاهدة صداقة وتحالف مع ليبيا فى ١٩٥٣ لمدة عشرين عامًا على أن يعاد النظر فيها كل عشر سنوات مع تقديم مساعدة مالية يتفق الطرفان على شروطها، كذلك حذت الولايات المتحدة حذوا انجلترا وعقدت معاهدة مع ليبيا تمنحها حق إقامة قاعدة جوية فى شرق طرابلس وأخرى فى منطقة هون، وكان هدف الولايات المتحدة من هذه المعاهدة هو الحيلولة دون انتشار الشيوعية ثم محاولة ضم دول المنطقة كلها فى منظمة كبيرة يتم إنشائها فيما بعد على أن تكون هذه المعاهدات الثنائية نواة لها.

وبعد انتهاء الحرب سعت مصر إلى تعديل المعاهدة ولكن حكومة النقراشى باشا عجزت عن الوصول إلى اتفاق مع بريطانيا بهذا الخصوص وتدخلت الولايات المتحدة لفض النزاع بين الطرفين ولتحقيق هدفها الأساسى وهو ايجاد منظمة للدفاع عن الشرق الأوسط تكون مصر عضواً فيها، وقد رحبت مصر بالوساطة الأمريكية

وأسفرت عن توقيع معاهدة صدقى - بيفن فى اكتوبر ١٩٤٦ ونصت على:

١- إنهاء العمل بمعاهدة ١٩٣٦ .

٢- تعاون انجلترا مع مصر فى حالة وقوع اعتداء مسلح على المناطق المتاخمة لمصر حتى يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لاعادة السلم إلى المنطقة

٣- إنشاء لجنة دفاع مشتركة من السلطات المصرية والسلطات البريطانية للتعاون فى حالة التعرض لأى خطر يهدد أمنها.

٤- لايدخل أى طرف فى حلف معاد للطرف الآخر.

٥- يتم حل أى خلاف ينشأ بين الطرفين طبقاً لميثاق الأمم المتحدة.

٦- مدة المعاهدة عشرين عاماً.

رفضت الأمة المصرية التصديق على المعاهدة لأنها تربط مصر بعجلة الأحلاف الغربية وتجعل منها قاعدة للعدوان على الدول الأخرى، وبذلك لم يكن هناك مفر من عرض الأمر على مجلس الأمن وكان ذلك فى يناير ١٩٤٧ ، وكان موضوع الشكوى محاولة بريطانيا فرض معاهدة دفاع مشترك على مصر كبديل للجلاء عن البلاد، وقد باءت المساعى المصرية بالفشل أمام الأمم المتحدة لأن الولايات المتحدة أيدت موقف انجلترا حتى تسلم مصر فى النهاية بمبدأ الدفاع المشترك. وعلى ذلك فتح باب المفاوضات من جديد بين مصر وانجلترا وأعلنت الأخيرة أنها مرتبطة بسياسة حليفتها الولايات المتحدة فى منطقة الشرق الأوسط وأن الجلاء سيصبح متعذراً إذا لم يتحقق الدفاع المشترك، وشككت فى إمكانية دفاع مصر عن نفسها بمفردها وبذلك فشلت المفاوضات بين الطرفين، ثم تقدمت حكومة الوفد بطلب إلى البرلمان المصرى فى اكتوبر ١٩٥١ بمشروع قانون لإنهاء العمل بمعاهدة ١٩٣٦ وبأحكام اتفاقيتى ١٩ يناير و ١٠ يوليه ١٨٩٩ التى تتعلق بالسودان، فوافق

البرلمان وصدق عليه الملك فى ١٥ أكتوبر ١٩٥١م.

وإزاء هذه الأزمة فى العلاقات المصرية - البريطانية تقدمت انجلترا بمقترحات وافقت عليها الولايات المتحدة وفرنسا وتركيا لفض النزاع بين الطرفين، وكانت هذه المقترحات تهدف إلى إنشاء هيئة للدفاع المشترك عن الشرق الأوسط تساهم مصر كشريك فيها مع الدول الأخرى، وربطت مصر بذلك بمعاهدة دفاعية وبسياسة الأحلاف والتكتلات وأصبحت خصماً للمعسكر الشرقى لأهداف لا دخل لها بها.

وبعد قيام الثورة فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ طالبت الحكومة المصرية انجلترا بالجلاء ولما تعنتت بريطانيا فى ذلك تدخلت الولايات المتحدة وقامت بدور هام فى التقريب بين وجهات النظر من أجل الوصول إلى اتفاق، وكان التوقيع على اتفاق الجلاء فى ١٩٥٤ الذى نظم جلاء القوات الانجليزية عن مصر فى مدة لاتزيد على العشرين شهراً من تاريخ التوقيع عليه.

القضية الفلسطينية:

إذا كانت بريطانيا قد لعبت الدور الرئيسى فى قضية فلسطين وخاصة فى مرحلة إصدار وعد بلفور فى ٢ نوفمبر ١٩١٧، فإن الولايات المتحدة الأمريكية لم تكن بعيدة عن نشاط الصهيونية العالمية الذى ظهر بشكل واضح فى بريطانيا قبيل الحرب العالمية الأولى، وقد تمثل الموقف الأمريكى فى التأييد والموافقة والمشاركة. لقد طالب اليهود الصهاينة بجعل فلسطين وطناً قومياً لهم إحياء لمجد اسرائيل فى أرض الميعاد وتخليداً لمملكتى داود وسليمان، وقد ظهرت هذه الأمانى فى المؤتمر الصهيونى الذى عقد فى مدينة بال بسويسرا فى ١٨٩٧م. وكانت الحرب العالمية الأولى فرصة ذهبية أمام الصهاينة لمساومة الجانبين المتحاربين للوصول إلى أفضل الشروط

التى تحقق لهم مطامعهم فى فلسطين خاصة إذا علمنا أن أنصار الصهاينة كانوا يشغلون مناصب هامة في انجلترا وعلى اتصال بالطبقة الحاكمة، ومن أمثال هؤلاء اللورد روتشيلد الثرى اليهودى والدكتور وايزمان ونعوم سوكولوف وهو من رجال السياسة البارزين، كما كان هناك بعض الصهاينة البارزين فى أمريكا أيضاً أمثال لويس برانديس القاضى الصهيونى الذى كان له نفوذ كبير فى الأوساط السياسية وكان من المقربين للرئيس الأمريكى ودرو ولسن.

ولما كان كلا الطرفين المتحاربين حريصًا على كسب التأييد الأدبى والمادى للصهيونية العالمية إزاء قضيته فقد لجأت ألمانيا وحليفتها النمسا إلى الضغط على حليفتهم الدولة العثمانية لمنح الصهيونية وعداً يسمح لهم بإنشاء شركة ذات امتيازات كبيرة لتسهيل الهجرة اليهودية إلى فلسطين.

وفى ذات الوقت سعت انجلترا إلى كسب ود اليهود داخل انجلترا وفى أمريكا أيضاً حيث تم تبادل المذكرات السرية بين بريطانيا ويهود أمريكا تعترف فيها الأولى بموافقتها على الاعتراف بفلسطين وطناً قومياً لليهود وإطلاق الهجرة اليهودية إلى فلسطين. كذلك نشطت الصهيونية فى انجلترا وأقنع رجالها الحكومة الانجليزية بأن إقامة دولة موالية لهم تتاخم الحدود المصرية وعلى مقربة من قناة السويس يعد من المكاسب الهامة لانجلترا وأنه على انجلترا أن تقوم بدور هام فى تأسيس هذه الدولة. وازدادت بريطانيا اقتناعاً بأهمية هذه المنطقة للدفاع عن مصر عندما تمكنت القوات التركية من مهاجمة حدودها الشرقية فى ١٩١٥ وعبرت صحراء سيناء وهددت قناة السويس، تأكد لدى بريطانيا أنه يجب مد حدود مصر الشرقية بحيث تضم منطقة فلسطين وأن تكون هذه المنطقة خاضعة لسيادتها وسلطانها، وكان هذا من دوافع انجلترا الإصدار الوعد، ثم إن كسب تأييد وعطف اليهود فى انجلترا من شأنه أن يضمن تأييد اليهود فى أمريكا مما يرجح كفة انجلترا فى الحرب.

وقد أشار لويدجورج رئيس وزراء انجلترا إلى أن زعماء الصهيونية أخذوا على أنفسهم عهداً بأنه إذا قام الحلفاء بتسهيل إنشاء وطن قومي لهم فإنهم سيبذلون قصارى جهودهم لدفع يهود العالم لتأييد قضية الحلفاء، وقد أثر مشروع إقامة الوطن القومي لليهود على تقسيم المستطيل العربي الممتد من العراق شرقاً إلى البحر المتوسط غرباً بين بريطانيا وفرنسا؛ فقد حرص الطرفان على أن يكون هذا الوطن صغير المساحة حتى يكون بحاجة إلى مساعدة دفاعية خارجية، وحرصوا أيضاً على ضمان سلامة هذه الدولة اليهودية بايجاد دولة أوروبية صديقة مجاورة لفلسطين وهي فرنسا. وحينما عرض مشروع هذه الدولة على وزارة الخارجية البريطانية في يوليو ١٩١٧ والذى تضمن اعتراف بريطانيا بمبدأ إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين وبحق اليهود في إقامة حياة قومية لهم في فلسطين وبحرية الهجرة إليها، وحينما أعيد صياغة هذا المشروع عرض على الرئيس الأمريكي ولسن في سبتمبر ١٩١٧ ووافق عليه.

ولما ظهرت بعض الاعتراضات من جانب اليهود غير الصهيونيين على هذا المشروع ورأوا الإكتفاء بإنشاء موطن في فلسطين لليهود وعدم جعل فلسطين بأكملها وطناً قومياً لليهود، بدأت الحكومة البريطانية تعيد النظر فيه مرة أخرى للتوفيق بين رغبات اليهود الصهاينة وغير الصهاينة. وقد جرت مشاورات في هذه الفترة بين الحكومتين الأمريكية والبريطانية وتدخل القاضي الصهيوني برانديس لدى الرئيس ولسن وحصل على موافقته على التعديلات المطروحة. وفي نوفمبر ١٩١٧ وبعد أن أطمأنت الحكومة البريطانية إلى موافقة الرئيس ولسن أرسلت إلى اللورد روتشيلد نص الوعد الذى تضمن إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين.

وبعد انتهاء الحرب العالمية الأولى انعقد مؤتمر الصلح في باريس ١٩١٩ وتقدم الأمير فيصل نيابة عن والده الشريف حسين بن على بمذكرة يطالب فيها

باستقلال البلاد العربية ووحدتها كما تعهدت بريطانيا فى مباحثات ١٩١٥ مع الشريف حسين، ولكن تقدم الصهاينة بمذكرة تحت عنوان «الحقوق التاريخية لليهود فى فلسطين» ووضحوا فيها أن ظروف الحياة القاسية لملايين اليهود فى شرق أوروبا تتطلب إيجاد مخرج لهم فى فلسطين، ونجحوا بفضل اتصالاتهم ومناوراتهم فى أوروبا والولايات المتحدة من خلق قضية أطلقوا عليها القضية الفلسطينية، وأدرجوها ضمن قضايا الشرق التى تناولتها مناقشات مؤتمر الصلح، ولم يكن هذا الموضوع خافيًا على ولسن الرئيس الأمريكى ولويد جورج رئيس وزراء بريطانيا وكليمنصو رئيس وزراء فرنسا وارلندو رئيس وزراء ايطاليا ورئيس وزراء اليابان الذين كونوا ما عرف بمجلس الخمسة وكانت تعرض عليهم جميع القضايا الهامة ويتم الاتفاق عليها فى جلسات سرية.

وقد تضاربت الآراء بشأن المشرق العربى بين الدول الحليفة، فكان من المعترف به طبقًا للوعود البريطانية للعرب أن فلسطين تدخل ضمن الدولة العربية المستقلة المقترحة ولكن اليهود استطاعوا اقناع ولسن بأنهم مثل بقية الشعوب الصغيرة من حقهم تقرير مصيرهم طبقًا للمبادئ الأربعة عشرة التى أعلنها. كذلك عارض الصهيونيون إخضاع فلسطين لإدارة دولية يشترك فيها الاتحاد السوفيتى وفرنسا حتى لايؤدى هذا التدويل إلى عرقلة نشاطهم فى المستقبل، وانصبت مطالبهم على التمسك بوضع فلسطين تحت الانتداب البريطانى لاتفاق مصلحة الطرفين.

وأمام اختلاف الآراء اقترح الرئيس ولسن تشكيل لجنة تحقيق من ممثلى الدول الأربع المتحالفة (أمريكا – انجلترا – فرنسا – ايطاليا) للاتصال بالسكان فى فلسطين ومعرفة رغباتهم، وقد تراجعت الدول الحليفة بعد أن وافقت على الاشتراك فى اللجنة واقتصر الأمر على تأليف لجنة أمريكية صرفة وأطلق عليها لجنة كنج – كرين King - Crane نسبة إلى هنرى كنج وتشارلز كرين ممثلا اللجنة، ولكنها سميت

فى الوثائق الرسمية (القسم الأمريكى من لجنة الانتدابات الدولية فى تركيا). وبعد أن تجولت اللجنة فى فلسطين وفى أرجاء سورية خلال شهر يونيه ١٩١٩ قدمت تقريرها إلى الحكومة الأمريكية والذى أوصى بانتداب الولايات المتحدة على بعض المناطق فى المستطيل العربى وإذا لم تتمكن فلتكن بريطانيا، ولكن يجب استبعاد فرنسا كلية عن القيام بهذه المهمة لعدم رغبة الأهالى فى ذلك. وفيما يتعلق بفلسطين فقد طالبت اللجنة بتحديد الهجرة اليهودية نهائيًا ونبذ فكرة جعل فلسطين دولة يهودية. ويغلب على الظن أن الرئيس ولسن لم يطلع على التقرير كاملاً لأنه حينما أرسل التقرير إلى واشنطن كان ولسن قد قام برحلته الانتخابية التى انتهت بمرضه، ولذلك لم تهتم انجلترا وفرنسا بهذا التقرير اهتمامًا كافيًا وواصلتا مناقشاتهما بشأن تقسيم المستطيل العربى، وفى اجتماع سان ريمو ١٩٢٠ تم تقسيم هذا الجزء إلى ثلاثة أقسام مستقلة هى سوريا ولبنان وفلسطين ووضعت سوريا ولبنان تحت الإنتداب الفرنسى، وفلسطين والعراق منفصلتين تحت الانتداب البريطانى مع الإشارة إلى إلزام الدولة المنتدبة بتنفيذ وعد بلفور. ونلاحظ أن تدخل الولايات المتحدة فى موضوع الانتداب كان بصفة غير رسمية إذ ترتب على عدم موافقة مجلس الشيوخ الأمريكى على الإشتراك فى العصبة عودة الولايات المتحدة إلى سياسة العزلة مرة أخرى، ولكنها كانت توفد مندوبين بصفة غير رسمية فى المحادثات حفاظًا على مصالحها الاقتصادية، ولكن ليس معنى ذلك رفع اللوم والمسئولية عنها فى موافقتها على مشروع صك الانتداب الذى خالف المبادئ الأربعة عشرة التى وضعتها.

وعندما قامت الحرب العالمية الثانية فى ١٩٣٩ كانت الأوضاع غير مستقرة فى فلسطين بسبب تجاهل انجلترا لمصالح السكان العرب ونشطت المنظمة الصهيونية الأمريكية فى خلال هذه الفترة وما بعدها وعقدت اجتماعًا فى ١٩٤٢ تقرر فيه

إنشاء دولة يهودية تضم كل فلسطين وإنشاء جيش يهودى، واستغل الصهاينة الأمريكيون أيضاً موجة السخط التى سيطرت على الأمريكيين ضد النازية والفاشية لكسب عطفهم على مطالب اليهود فى فلسطين. وقد قدم عدد كبير من أعضاء الكونجرس الأمريكى مذكرة بمناسبة الذكرى الخامسة والعشرين لإصدار وعد بلفور وأشادوا فيها بالوعد باعتباره عملاً تاريخياً وأنه يعد دستوراً لتحرير الشعب اليهودى.

وقد استغل اليهود فرصة حلول الانتخابات الأمريكية فى ١٩٤٤ وسارعوا إلى مساومة الحزبين المتنافسين على إعطاء أصواتهم التى قدرت بنحو خمسة ملايين ممن يتمتعون بمركز سياسى ممتاز إلى من يؤيد مطالبهم بشأن فلسطين. وقد سارع روزفلت المرشح الديمقراطى آنذاك باصدار وعد فى مارس ١٩٤٤ بمساعدة الصهاينة على إقامة دولة يهودية فى فلسطين وفعل مثله مرشح الحزب الجمهورى. وبوصول ترومان إلى الرئاسة الأمريكية بدأت صفحة جديدة من العلاقات الأمريكية – اليهودية أساسها التحيز الواضح للصهيونية على حساب العرب حيث طالب بهجرة أكبر عدد من اليهود إلى فلسطين. وبعد إنتهاء الحرب العالمية الثانية فى ١٩٤٥ زاد ضغط الصهيونية على بريطانيا والولايات المتحدة، وعندما طالب ترومان بالسماح لـ ١٠٠ ألف يهودى للهجرة إلى فلسطين قررت الحكومة البريطانية تشكيل لجنة مشتركة بريطانية – امريكية لبحث هذا الموضوع كى تشرك أمريكا فى تحمل المسئولية فى القضية الفلسطينية، وقد رفض الشعب الفلسطينى تدخل الولايات المتحدة لمعرفته بانحياز الرئيس ترومان للصهيونية، وأصدرت اللجنة العربية العليا فى فلسطين بياناً بهذا المعنى وأوضحت أن القضية الفلسطينية قائمة بينهم وبين بريطانيا فقط، وبرغم ذلك استمرت اللجنة الأمريكية فى عملها وأعلنت توصياتها فى أبريل ١٩٤٦ بإباحة هجرة ١٠٠ ألف يهودى خلال هذه السنة وحدها وألا تتوقف الهجرة بعد ذلك ولكنها اشترطت اشتراك الولايات المتحدة فى تنفيذ هذه التوصية

عسكريًا واقتصاديًا. وبذلك ازداد الموقف تعقيداً وأصبحت مسئولية إنشاء الدولة اليهودية فى فلسطين لاتقع على عاتق بريطانيا فقط وإنما على عاتق أمريكا أيضاً.

وحينما رفض الفلسطينيون مشروع التقسيم الذى اقترحته بريطانيا ١٩٤٦. والذى عرف «بمشروع موريسون» والذى طالب بإنشاء منطقة يهودية وأخرى عربية مع محاباة اليهود بمنحهم أجود الأراضى وترك الصحراء المجدبة للعرب، عُرض هذا المشروع على هيئة الأمم المتحدة فى ١٩٤٧ وكان قرارها بتشكيل لجنة من إحدى عشرة دولة هى: السويد وكندا واستراليا والهند وبيرو وهولندا وإيران وتشيكوسلوفاكيا ويوغوسلافيا وجواتيمالا وأوروجواى لزيارة فلسطين وإعداد تقرير عنها. وقد أوصت اللجنة بإنهاء الانتداب وانقسم رأيها فيما يتعلق بالتقسيم إلى فريقين: فريق الأغلبية وطالب بإنشاء دولتين إحداهما عربية والأخرى يهودية مع تدويل القدس، والفريق الثانى وهو الأقلية ونادى بإنشاء دولة فيدرالية عربية ويهودية تتمتع كل منهما بالاستقلال الذاتى فى الشئون الاقتصادية. وكانت هذه التوصية فوزاً للصهيونية التى مارست ضغوطها على الدول الكبرى ولاسيما الولايات المتحدة بحيث حصلت على أغلبية الأصوات فى الجمعية العامة للأمم المتحدة.

لم تكن إثارة القضية على الصعيد الدولى فى صالح العرب بل كانت فى صالح اليهود وتجمعت أمامهم عوامل النجاح ولم يبق سوى إنهاء الانتداب وبدت البشائر حينما أعلنت بريطانيا عزمها على الجلاء بصفة نهائية فى مايو ١٩٤٨، وتم الجلاء بالفعل وتركت العرب وجهاً لوجه أمام التشكيلات الإرهابية العسكرية اليهودية فى فلسطين. وكانت القوات البريطانية فى انسحابها التدريجى من فلسطين تقوم بتسليم السلطات اليهودية مقاليد الأمور، وفى يوم ١٤ مايو ١٩٤٨ أعلن المجلس الوطنى اليهودى قيام دولة اسرائيل وسارع الرئيس الأمريكى ترومان إلى الإعتراف بها كدولة على سبيل الأمر الواقع وكذلك الاتحاد السوفيتى.

دخلت القوات العربية السورية واللبنانية والعراقية والأردنية والمصرية الحرب من أجل إنقاذ فلسطين ولكن افتقار العرب إلى السلاح وتدفقه من قبل انجلترا والولايات المتحدة على اسرائيل أدى إلى ترجيح كفة اسرائيل على العرب، وتدخل مجلس الأمن وقرر وقف الأعمال العدوانية فى ٢٩ مايو ١٩٤٨م، ثم استؤنف القتال مرة أخرى فى يوليو من نفس السنة وقام اليهود بالإستيلاء على المناطق العربية والتنكيل بأهلها خاصة بعد انسحاب القوات الأردنية من اللد والرملة نتيجة اتفاق سرى بين الاسرائيليين والملك عبد الله وحكومته، ثم تقرر وقف إطلاق النار من جديد.

وقد قامت الولايات المتحدة بدور رئيسى فى ضمان حماية إسرائيل ومساندتها فى المجال الدولى وإمدادها بالعتاد والأسلحة، ومن أنواع المساعدة الأمريكية المنح والهبات التى منحت لإسرائيل فى شكل تعويضات فرضتها أمريكا على الشركات الألمانية التى استخدمت اليهود للعمل أثناء الحرب، بالإضافة إلى أموال الجباية اليهودية وهى ضريبة شبه اجبارية تفرضها الصهيونية العالمية على يهود العالم وبخاصة فى الولايات المتحدة لدعم الكيان الاسرائيلى، وقد حصلت اسرائيل منذ عام ١٩٤٨ إلى ١٩٦٤ على نحو ١,٦٨٣,٠٠٠ دولار.

ومن أشكال الدعم المادى الأمريكى المعونات الأمريكية التى منحتها هيئة التنمية الدولية التابعة لوزارة الخارجية الأمريكية لاسرائيل فى ١٩٦٢ وبلغت نحو ٥٣١ مليون دولار من أجل مشروعات التنمية، ثم قام بنك الاستيراد والتصدير الأمريكى التابع لوزارة الخزانة الأمريكية بمنح اسرائيل قروضًا بمبالغ تقدر بـ ٢٣٦ مليون دولار، وجدير بالذكر أن هذه المساعدات السابقة تحمل الصفة الرسمية، أما المساعدات الأخرى التى تأتى من المنظمة الصهيونية الأمريكية، وهى فرع من المنظمة الصهيونية العالمية فى نيويورك فهى لاتقل خطورة عن المساعدات السابقة.

أما عن المساعدات العلمية والفنية الأمريكية فتتمثل فى المساهمة فى تشجيع البحث العلمى فى اسرائيل وتطويره والذى كان من نتائجه ارتفاع الصادرات الاسرائيلية من ٢٧ مليون دولار فى ١٩٤٨ إلى نحو ٣٧٠ مليون دولار فى ١٩٦٤ . وفيما يختص بالضمانات العسكرية الأمريكية لاسرائيل فقد قامت بها الولايات المتحدة إلى جانب الاتحاد السوفيتى الذى شكل مصدراً أساسياً للمهاجرين اليهود إلى اسرائيل خاصة إذا علمنا أنه يوجد ٢٠٪ من اليهود العالم فى الاتحاد السوفيتى، وهكذا استطاعت اسرائيل أن تنجح فى الحصول على الحماية العسكرية الأمريكية بشكل منتظم.

الملاحق

ملحق رقم (١)

رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية حتى الحرب العالمية الأولى

الاســم	سنوات الحكم	سنة الاوفاة
چورچ واشنطن	١٧٨٩ - ١٧٩٧	١٧٩٩
چون آدامز	١٧٩٧ - ١٨٠١	١٨٢٦
توماس چيفرسون	١٨٠١ - ١٨٠٩	١٨٢٦
چيمس ماديسون	١٨٠٩ - ١٨١٧	١٨٣٦
چيمس مونرو	١٨١٧ - ١٨٢٥	١٨٣١
چون كوينسى أدامز	١٨٢٥ - ١٨٢٩	١٨٤٨
أندرو چاكسون	١٨٢٩ - ١٨٣٧	١٨٥٤
مارتن ڤان بورن	١٨٣٧ - ١٨٤١	١٨٦٢
وليام هنرى هاريسون	١٨٤١ (لشهر واحد)	١٨٤١
چون تايلر	١٨٤١ - ١٨٤٥	١٨٦٢
چيمس پولك	١٨٤٥ - ١٨٤٩	١٨٤٩
زخارى تيلر	١٨٤٩ - ١٨٥٠	١٨٥٠
ميلارد فيلمور	١٨٥٠ - ١٨٥٣	١٨٧٤

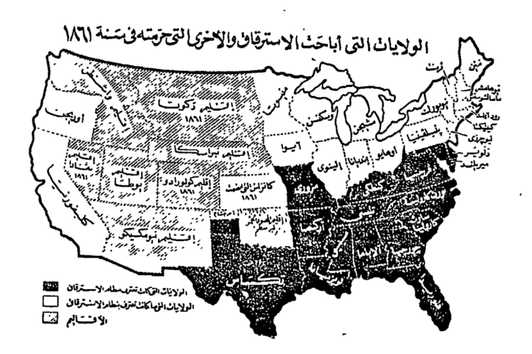
الاســم	سنوات الحكم	سنة الاوفاة
فرانكلين بيرس	١٨٥٣ – ١٨٥٧	١٨٦٩
چيمس بوخانان	١٨٥٧ – ١٨٦١	١٨٦٨
إبراهام لنكولن	١٨٦١ – ١٨٦٥	١٨٦٥
أندرو چونسون	١٨٦٥ – ١٨٦٩	١٨٧٥
يوليسيس جرانت	١٨٦٩ – ١٨٧٧	١٨٨٥
روثرفورد هايس	١٨٧٧ – ١٨٨١	١٨٩٣
چيمس جارفيلد	١٨٨١ (لستة شهور)	١٨٨١
شستر آرثر	١٨٨١ – ١٨٨٥	١٨٨٦
جروڤر كليفلاند	١٨٨٥ – ١٨٨٩	١٩٠٨
بنيامين هاريسون	١٨٨٩ – ١٨٩٣	١٩٠١
جروڤر كليفلاند	١٨٩٣ – ١٨٩٧	
وليم ماكنلى	١٨٩٧ – ١٩٠١	١٩٠١
تيودور روزفلت	١٩٠١ – ١٩٠٩	١٩١٩
وليم تافت	١٩٠٩ – ١٩١٣	١٩٣٠
ودرو ولسن	١٩١٣ – ١٩٢١	١٩٢٤

ملحق رقم (٢)



المستعمرات الثلاث عشرة الأصلية
التي حاربت إنجلترا سنة ١٧٧٦
ماساتشوستس
نيوهامشير
ماساتشوستس
رود آيلند
كنيتيكت
نيويورك
نيوجرزى
ميريلاند
فرجينيا
نورث كارولينا
ساوث كارولينا
جورجيا

ملحق رقم (٣)



الولايات التى أباحت الاسترقاق والأخرى التى حرمته فى سنة ١٨٦١
مين
فرمنت
نيوهامشير
ماساتشوستس
نيويورك
كنيكتا
بنسلفنيا
نيوجرسى
دلوير
ميريلند
أوهايو
إنديانا
الينوى
آيوا
وسكنس
متشجن
منسوتا
أوريجن
إقليم دكوتا
١٨٦١
إقليم نبراسكا
إقليم نفادا
١٨٦١
إقليم يوطا
إقليم كولورادو
١٨٦١
كانزاس الولايات
١٨٦١
إقليم نيومكسيكو
كاليفورنيا
تكساس
كارولينا
الولايات التى كانت تعترف بنظام الاسترقاق
الولايات التى ما كانت تعترف بنظام الاسترقاق
الأقاليم

ملحق رقم (٤)

المناطق التى تم ضمها للولايات المتحدة من ١٧٨٣ إلى ١٩١٢

- لويزيانا (بالشراء) من فرنسا ١٨٠٣ (المبلغ المدفوع ١٥ مليون دولار) .
- فلوريدا (بالشراء) من أسبانيا ١٨١٩ (٦,٥ مليون دولار) .
- تكساس (بالضم) من أسبانيا ١٨٤٥ .
- أوريجون (بالضم) من انجلترا ١٨٤٦ .
- مكسيكو (بالتنازل) من المكسيك ١٨٤٨ .
- تكساس (بالشراء) من تكساس (١٠ مليون دولار) .
- ألاسكا (بالشراء) من روسيا ١٨٩٨ (٧ مليون دولار) .
- هاواى (بالضم) ١٨٩٨ .
- بورتوريكو (بالضم) من أسبانيا ١٨٩٩ .
- جوام (بالضم) من أسبانيا ١٨٩٩ .
- الفلبين (بالضم) من أسبانيا ١٨٩٩ .
- جزر توتويلاوسامو (تنازل عن حقوق) ١٨٩٩ .
- بناما ومنطقة القناة (بالشراء) من بناما (١٠ مليون دولار) .

ملحق رقم (٥)

الموقعون على دستور الولايات المتحدة

SIGNERS OF THE CONSTITUTION OF THE UNITED STATES

GO: WASHINGTON–
Presidt. and Deputy from Virginia

NEW HAMPSHIRE

John Langdon
Nicholas Gilman

MASSACHUSETTS

Nathaniel Gorham
Rufus King

CONNECTICUT

Wm. Saml Johnson
Roger Sherman

NEW YORK

Alexander Hamilton

NEW JERSEY

Wil: Livingston
David Brearley
Wm. Paterson
Jona Dayton

PENNSYLVANIA

B. Franklin
Thomas Mifflin
Robt Morris
Geo Clymer
Thos. Fitzsimons
Jared Ingersoll
James Wilson
Gouv Morris

DELAWARE

Geo: Read
Gunning Bedford Jun
John Dickinson
Richard Bassett
Jaco: Broom

MARYLAND

James McHenry
Dan of St Thos Jenifer
Danl. Carroll

VIRGINIA

John Blair–
James Madison Jr.

NORTH CAROLINA

Wm. Blount
Richd. Dobbs Spaight
Hu Williamson

SOUTH CAROLINA

J. Rutledge
Charles Cotesworth Pinckney
Charles Pinckney
Pierce Butler

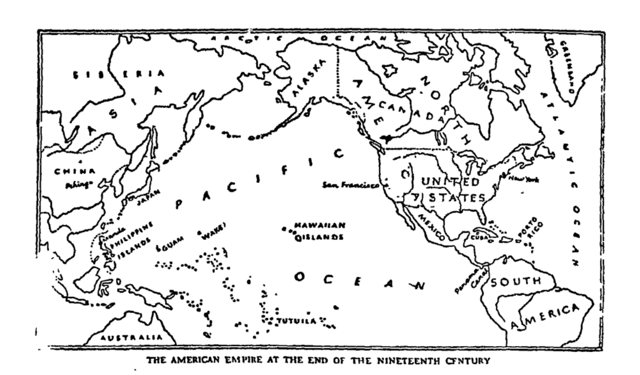
GEORGIA

William Few
Abr Baldwin

Attest WILLIAM JACKSON Secretary

ملحق رقم (٦)

التوسع الأمريكى فى نهاية القرن التاسع عشر



THE AMERICAN EMPIRE AT THE END OF THE NINETEENTH CENTURY

المصادر

أولا : وثائق غير منشورة

- PublicRecord Office, Foreign Office, London Turkey 78-1/50.

- Letters and Papers from sir Robert Ainslie at constantinople to the Secretary of State from jamuary to december 1779.

- Letters and Papers from Sir Robert Ainslie at Constantinople to the Secretary of State from january to december 1780.

- Letters and Papers from Sir Robert Ainslie at Constantinople to the Secretary of State from january to december 1781.

ثانيا : المراجع العربية :

- أحمد فؤاد عبد المجيد، امريكا فى الشرق الاوسط ، القاهرة ١٩٥٤ .

- الان ديفير، هنرى كوماجز، موجز تاريخ الولايات المتحدة الامريكية، ترجمة بدر خليل، القاهرة ١٩٩٠ .

- السيد أمين شلبى، الوفاق الأمريكى - السوفيتى (١٩٦٣ - ١٩٧٦)، القاهرة ١٩٨٧ .

- بيررنوفان، تاريخ العلاقات الدولية (١٨١٥ - ١٩١٤)، تعريب د. جلال يحيى الاسكندرية ١٩٧١ .

- جاك فريمو، فرنسا والاسلام، ترجمة هاشم صالح، قبرص ١٩٩١ .

- جمال حجر، دراسات فى التاريخ الامريكى، الاسكندرية ١٩٩٥ .

- حسن صبحى، معالم التاريخ الامريكى، بيروت ١٩٦٧ .

- ———، التاريخ الاوروبى الحديث، الاسكندرية ١٩٨٢ .

- دانيال بورستن، أصول السياسة الأمريكية، ترجمة محمد حسين، القاهرة ١٩٨٩.

- دانيال دافيز، نورمان لنجر، تاريخ الولايات المتحدة منذ عام ١٩٤٥، ترجمة عبد العليم ابراهيم الأبيض، القاهرة ١٩٩٠.

- روبرت هامر، الحكومة من السياسة الأمريكية، ترجمة أحمد بدر الدين، القاهرة، ١٩٨٨م.

- ستيفن فنسنت بنية، امريكا ، ترجمة عبد العزيز عبد المجيد، القاهرة ١٩٤٥.

- عادل حسين ، امريكا تنهب بترول العرب ، القاهرة ١٩٥٧.

- عبد الرؤوف أحمد عمرو، تاريخ العلاقات المصرية - الأمريكية (١٩٣٩ - ١٩٥٧)، الهيئة العامة للكتاب ١٩٩١.

- عبد العظيم رمضان، تاريخ أوربا والعالم، جـ٢ ، الهيئة العامة للكتاب ١٩٩٦.

- عبد العزيز الشناوى، اوروبا فى مطلع العصور الحديثة، القاهرة ١٩٦٨.

- ــــــــــــ، الدولة العثمانية دولة اسلامية مفترى عليها، جـ٢ القاهرة ١٩٨٠.

- عبد المنعم الشرقاوى، الولايات المتحدة أرضاء وشعباً وحكومة، القاهرة ١٩٤٥.

- عمر عبد العزيز عمر، دراسات فى التاريخ الاوروبى الامريكى الحديث، الاسكندرية ١٩٩٢.

- ــــــــــــ، تاريخ المشرق العربى (١٥١٦-١٩٢٢)، الاسكندرية ١٩٩٤.

- ــــــــــــ، أوروبا (١٨١٥-١٩١٩)، الاسكندرية ١٩٩٢.

- عهد بوملهب عطا الله ، اليابان من الشروق إلى السطوع ، بيروت ١٩٩٤.

- فاروق اباظة، محاضرات فى تاريخ الشرق الاقصى ، الاسكندرية ١٩٩٥م.
- لينوار تشامبرز رايت، سياسة الولايات المتحدة ازاء مصر (١٨٣٠ - ١٩١٤)، ترجمة د. فاطمة علم الدين، القاهرة ١٩٨٧.
- محمد رفعت، تاريخ حوض البحر المتوسط وتياراته السياسية، القاهرة ١٩٥٧.
- محمد فريد، تاريخ الدولة العلية العثمانية، القاهرة ١٩١٢.
- محمد محمود السروجى، سياسة الولايات المتحدة الخارجية منذ الاستقلال إلى منتصف القرن العشرين، الاسكندرية ١٩٦٥.
- محمد مصطفى صفوت، الجمهورية الحديثة، الاسكندرية ١٩٥٨.
- ميشيل كامل ، امريكا والشرق العربى، القاهرة ١٩٦٢.
- ناهد إبراهيم دسوقى، محاولات الاصلاح فى عهد السلطان سليم الثالث (١٧٨٩ - ١٨٠٧) وأثر الغرب الاوروبى فيها، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الاسكندرية ١٩٨١.
- نجيب المندراوى، كولومبس والعالم الجديد، القاهرة ١٩٧٠.
- هاملتون جب، هارولدبوون ، المجتمع الاسلامى، الغرب، جزآن ، ترجمة د. أحمد عبد الرحيم مصطفى، القاهرة ١٩٧٠.
- هربرت فيشر ، أصول التاريخ الاوروبى الحديث من عصر النهضة الاوروبية إلى الثورة الفرنسية ، ترجمة احمد نجيب هاشم ، مصر ١٩٦١.
- هنرى روبرتس، روسيا وامريكا، ترجمة أحمد شريف، القاهرة ١٩٥٦.

ثالثا : المراجع الاجنبية :

- Anderson , M.S. ,Europe in the Eighteenth Century (17-13-1783), London 1987.

- Beard , Charles and Mary, A Basic History of the United States , Philadelphia 1975.

- Boatner, Mayo, Encyclo pedia of the American Revolution, U.S.A. 1973.

- Claude , Buss , The Far East , New York 1955.

- Daniel , Joseph, The American Democratic Experience, U.S.A 1970.

- Davis , Chester, The American Society, New York 1990.

- EBersole, Luke, American Society , New York 1995.

- Elson , Henry, History of the United States of American , U.S.A 1975.

- Eric, Foner, The New American History , Philadelphia 1990.

- Franklin, Escher, A Brier History of the United States , New York 1954.

- Guémard , Gabired , Les Réformes en Egypte (1750-1848), Le Caire 1936.

- Hawley , E, American History (1917-1933), New York 1978.

- Jeoffry , Lewis, Turkey , London 1965.

- Islam Oglu, Huri, The Ottoman Empire and The World Economy, Paris 1987.

- Issawi, Charles , The Ottoma Empire in European Economy., Leiden 1974.

- Kinross, Lord , Between Two Seas , London 1968.

----------------, The Ottomon Centuries, New York 1977.

- Lee, Stephen , Aspects of European History (1494-17-89), London. 1984.

- Madden, R, The Turkish Empire in its Relations with Christianity and Civilization , London 1862.

- Oscar, Handlin, The American People , New York 1978.

- Precival, Specer , A History of India , London 1980.

- Priest , Comte de Saint , Memoires Sur L'Ambassade de France en Turquie et sur le Commerce des Français dans le levant , Paris 1877.

- Pattern , Caleb, American Government , New Jersey 1986.

- Rayner , Robert, A concise History of Britain, Britai 1956.

------------------- , European History (1648-1789) , London 1965.

- Richard, Mc Cormick , Public Life in Industrial America (1877, 1917), Philadelphia 1987.

المحتويات

دار المعرفة الجامعية

٤٠ شارع سوتير - الأزاريطة - الإسكندرية ت: ٤٨٧٠١٦٣
٣٧٨ شارع قنال السويس - الشاطبي - الإسكندرية ت: ٥٩٣٣١٤٦